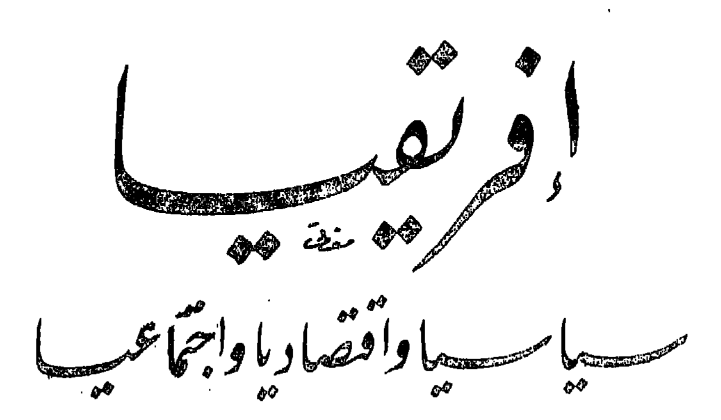
أمين إسبر

دكتور دولة في الحقوق

أستاذ محاضر في جامعة دمشق





إفريقيا

سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

طبعة أولى ١٩٨٥
موافقة رقم ١١٥٠١
تاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٨٥



دمشق - شارع بور سعيد - هاتف ٢١١٠٤٨ - ٢١١٠٢٢
بيروت - الحمراء - شارع المقدسي - بناية يونس - ص.ب ١٤٥٢٩٩

الإهداء :

إلى أعزائي :

منى وهوازن وردينة

فقد كنتم خير المشجعين لي على متابعة البحث والكتابة ، رغم قساوة الظروف التي تقاسمناها معاً في إفريقيا .

عاب علينا بعض الأصدقاء الاستمرار في الكتابة حول افريقيا ، حاثا ايانا على بذل مثل هذا الجهد بالنسبة للعالم العربي المعاصر ، في حين لقينا من البعض الآخر تشجيعاً للمضي في نفس الطريق بحيث يصبح لدى القارىء العربي سلسلة من الدراسات الافريقية . ولأصدقائنا جميعاً نقول : اننا بالفعل نهدف إلى تحقيق ما شجعنا عليه البعض ، ولكن دون أن يغيب عن بالنا قط العالم العربي وما يجب أن يقوم به الكاتب تجاه وطنه .

إلا أن الكتابة عن افريقيا باللغة العربية هي بحد ذاتها خدمة للقارىء العربي ، فيما نعتقد ، بل ان ما يشجعنا على ذلك هو تشابه بعض الظروف والأحوال والتجارب الاقتصادية ـ الاجتماعية بين بلدان عربية ، وأخرى افريقية ، وكذلك مأساة التجزئة والانقسام التي يعيشها العالم العربي ، والقارة الافريقية .
ثم ان الكاتب الآسيوي ـ العربي يجد نفسه في فسحة طيِّبة من الحرية يستطيع في مساحتها ان يحرك قلمه بالشكل المقبول مما يتيح لكتابه امكانيات النشر والتوزيع في البلدان العربية ، مما لا يمكن أن يكون عليه الحال نفسه بالنسبة لنفس الكاتب إذ يتطرق لمواضيع عربية بحتة .

ثمة أيضاً نقطة هامة أخرى ، هي أنني أكتب عن القارة الأفريقية إذ أعيش منذ عدة سنوات على أرض هذه القارة ، وهذا بدوره يتيح لي وفرة المراجع ، وسهولة الحصول عليها ، وكذلك امكانية مشاهدة الأحداث ومعايشتها ، والتدقيق فيها ، مع الاتصال بالمثقفين الأفارقة في بلدانهم ، مما لا يمكن أن يتوفر لي الجو ذاته ، إذ أقيم في وطني بين أهلي .

ولعل هذه النقطة تحفزني على الاستمرار في عملي ، كلما فترت الهمة ، انطلاقاً من قناعتي بانه لابد من عودة إلى التضامن الآسيوي ـ الافريقي لمجابهة الأخطار المشتركة التي تتهدد استقلال وأمن القارتين ، بل وأمن العالم كله .

وعلى هذا الأساس ، فانني أترجم في الواقع ارادة بلدي : سورية العربية في مد الجسور متينة ، قوية ، مع القارة الافريقية ، فدمشق كانت ولاتزال صلة الوصل بين الآسيويين والأفارقة ، وبر الشام كان على امتداد التاريخ مفتاح الأمن والسلام في افريقيا . وقبل هذا كله وبعده ، فما تزال دمشق تحرص على تطوير لقائها مع هذه القارة العظيمة ، إلى علاقات أوثق ارتباطاً ، وأصلب عوداً ، ودعوة دمشق إلى الوحدة العربية منذ مطلع هذا القرن لم تكن لتفرق بين بلد عربي آسيوي ، وآخر عربي أفريقي . . . ثم كان تأييد الدبلوماسية السورية لاستقلال ناميبيا ، منذ أن طرح الموضوع على منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ ، بداية لتأييد حازم لاستقلال الدول الافريقية ، والوقوف بفعالية الى جانب حركات التحرر الوطني .

ألم تكن الوحدة السورية ـ المصرية بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر جسراً عربياً آسيوياً ـ افريقياً ، تمكن من احداث تغييرات وتقديم مؤشرات جديدة ؟ .

واضافة الى ما تقدم ، فان سورية وجميع الشعوب العربية تجابه كما تجابه افريقيا عدوّاً واحداً هو العنصرية والتمييز العنصري ، وما توثق العلاقات بين اسرائيل وحكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا (نظام الابارتهايد) الا شاهد على صحة ما نذهب اليه .

لقد تناولت في كل من كتبي السابقة موضوعاً معيناً بذاته يعبر عنه عنوان كل منها : «افريقيا والعرب» ، و «مسيرة الوحدة الافريقية» ، و «افريقيا وحقوق الانسان» وهذا الأخير باللغة الفرنسية ، اما الكتاب الحالي فقد هدفت من ورائه إلى أن أضع أمام القارىء العربي صورة شاملة ما أمكن ، ومعاصرة عن افريقيا اليوم .

* * *

بدأنا الكتاب بمدخل تناول اقسام القارة الافريقية ، المتعارف عليها طبيعياً أو تلك المصطلحات التي استخدمها الاستعمار ، أوجرت عليه العادة لاحقاً ، مضافاً إلى ذلك بعض التعابير والمفردات ، بحيث يسهل على القارىء معرفة ما سوف يمر لاحقاً بين دفتي الكتاب من جمل وتعابير شائعة الاستعمال . .

ثم وزعنا الكتاب على ثلاثة أقسام رئيسية ، تناولنا في الأول منها افريقيا من الناحية السياسية والدستورية : الاتجاه الليبرالي ، فالتوجه الاشتراكي ، فالتوجه الأفريقي ، على أنه تجدر الاشارة بهذا الصدد إلى أن هذا التقسيم ليس حاداً وجاسماً ، فالكثير من الدساتير الليبرالية تتضمن بعض التوجهات الاشتراكية ، كما أن دساتير البلدان التي تسير في طريق التوجه الاشتراكي تحمل في نصوصها آثاراً من الفكر الليبرالي . . . وهذه وتلك تحتضن التراث الإفريقي ، والتطلعات الافريقية ، مما يبدو واضحاً في النص على احترام العقيدة الدينية ، والدعوة إلى الوحدة الأفريقية ، وغير ذلك .

ونظراً لتدخل الجيوش الأفريقية في الحياة السياسية وهي الظاهرة التي تبدو واضحة في بلدان العالم المتخلف بصورة خاصة ، فقد رأينا أن نفرد لذلك مبحثاً خاصاً تحت عنوان «دور الجيش في الحياة السياسية» ، قدّمنا فيه التفاسير المختلفة لهذه الظاهرة ، فالمراحل التي يمر بها الانقلاب العسكري ، ثم استعرضنا معظم الانقلابات العسكرية الهامة التي حدثت في بلدان القارة الافريقية . . . مختتمين ذلك كله بخلاصة حول الموضوع .

رأينا كذلك أن نخص نظام الفصل العنصري في جمهورية جنوب افريقيا ببحث مستقل ، معرفين بطبيعة هذا النظام ، وتطبيقه اذ يعتمد الفصل والتمييز العنصريين أساساً للسلطة والعلاقات الانتاجية والاجتماعية ، مما هو محل ادانة واستنكار منظمة الأمم المتحدة ولجان حقوق الانسان وكافة قرارات المحافل الدولية . .

اعقب ذلك خاتمة للقسم الأول أبدينا من خلالها الرأي حول جملة من الأمور المتعلقة بأوضاع افريقيا من الناحية السياسية .

القسم الثاني من الكتاب تناول افريقيا من الناحية الاقتصادية وفيه تعرضنا أولاً لموقع الاقتصاديات الافريقية سواء بالنسبة للانتاج الزراعي أو الحيواني وصيد الأسماك ، أو بالنسبة لانتاج المواد الأولية والمعادن ونسبة الانتاج والاحتياطي الافريقي من هذه المواد الى الانتاج العالمي ، مثبتين خلال ذلك آخر الجداول الاحصائية المنشورة حول الموضوع .

الفقرة الثانية تتحدث عن الوضع الانتاجي العام : الناتج الوطني الخام ، استخدام الثروات الوطنية ، مشاكل قطاع الزراعة ، الصناعات التحويلية والاستغلال التعديني والطاقة . أما التجارة الخارجية فقد خصصنا لها الفقرة الثالثة .

ونظراً لأهمية تعريف القارىء العربي بالوضع الاقتصادي للطبقات الاجتماعية في المجتمعات الافريقية بصورة عامة فقد افردنا الفقرة الأخيرة من القسم الثاني لدراسة الطبقات الاقتصادية ـ الاجتماعية مستعينين في ذلك بجملة ملاحظاتنا الشخصية وبما كتب حول ذلك من قبل كتاب افريقيين وفرنسيين . . ان دراسة العلاقات الانتاجية في المجتمعات الافريقية امر في غاية الصعوبات لتعدد واختلاف وسائل الانتاج وطبيعتها حتى داخل الدولة الواحدة ، ومع ذلك فانه بالامكان الاحاطة بالموضوع بصورة كلية على مستوى القارة الافريقية ، دون أن تفوتنا الاشارة خلال النص الى تعدد البورجوازيات الافريقية ، وتباين ارتباطاتها ، ولعل هذا يفسر الى حد كبير استمرار ارتباط الاقتصاديات الافريقية باقتصاد البلدان الرأسمالية وخضوعها بصورة خاصة لتأثير الدول التي كانت تستعمرها سابقا .

كما رأينا من المناسب وضع خاتمة خاصة بالقسم الثاني من الكتاب ، مشيرين الى تدهور الوضع الاقتصادي في القارة الافريقية خلال الأعوام الأخيرة بصورة متزايدة .

أما القسم الثالث والأخير من هذا الكتاب فقد تناول افريقيا من الناحية الاجتماعية ، وفيه حاولنا وضع صورة عن السكان والتربية والتعليم والصحة والعمل ، أعقبنا ذلك بالحديث عن الأديان والمعتقدات الطبيعية الأفريقية ، واختتمنا ذلك كله بملاحظات عامة .

لقد كان من المفروض وضع هذا المؤلف في متناول القارىء العربي قبل فترة من الزمن إلا أن أحداث الشرق الأوسط ، والغزو الاسرائيلي لأرض لبنان العزيزة وأهلنا هناك ، قد أجّل صدوره بعض الوقت ، ثم حال اخيراً دون صدوره في حينه ، مما اضطرنا إلى ادخال التعديلات اللازمة على بعض المواضيع ، أهمها تلك التي تتعلق بالأرقام والاحصائيات ، إذ أردنا ان يكون الكتاب مرجعاً فيما يقدم من معلومات حتى تاريخ صدوره .

ان الكتابة عن افريقيا امر ليس باليسير كما قد يتصور البعض : قارة مترامية الاطراف ، تضم خمسين بلدا مستقلا حاليا ، والمراجع حول الموضوع تكاد تكون حصرا باللغتين الفرنسية والانكليزية ، وهي على حداثتها لا تخلو في بعض الأحيان من استرسال حول امور شبه غثه ، أو نقص في المعلومات حول أمور جد هاسة ، علاوة على انها تكتب للقارىء الاوروبي أو الامريكي ، وهذا بدوره ما يشكل أحد صعوبات الكتابة حول افريقيا اليوم .

انه على الرغم من محاولاتنا المستمرة في كل كتاب لاحق استدراك مواطن النقص عما نكون قد كتبناه سابقا عن افريقيا ، فانه لابد من الاعتراف في كل مرة ان الكتابة عن افريقيا عمل ضخم يستوجب وضع مجلدات ومجلدات ، وخير ما نستشهد به بهذا الصدد هو الحكمة القائلة ان ما لا يستدرك كله يستدرك جله ، دون ان يغيب عن بالنا اثناء غربتنا عن الوطن ، ما ينصحنا به اصدقاؤنا بشان الكتابة حول العالم العربي الذي نريده عزيز الجانب ، قويا ، موحد الارادة الحرة والهدف ، فيسهم في صنع حركة التاريخ ، وبناء السلام والأمن الدوليين .

كوناكري ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣

المؤلف

تمهيد

١ ـ تضم القارة الافريقية حاليا خمسين دولة مستقلة اعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك بالاضافة الى :

ـ دولة النظام العنصري (الابارتهايد) في جمهورية جنوب افريقيا .

ـ ناميبيا ، الاقليم الذي يناضل للحصول على استقلاله بقيادة منظمة «سوابو» ممثله الشرعي الوحيد ، ضد النظام العنصري لجمهورية جنوب افريقيا .

كما ان ثمة بعض الحالات التي تطرح نفسها داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية ، وعلى الساحة السياسية في الأمم المتحدة والعلاقات الدولية ، كما هو الأمر بالنسبة لارتريا ، وجزر الكناري ، وجزيرة رينيون ، وحركة البوليساريو ، وجزيرة مايوت .

٢ ـ تقسم افريقيا بحسب موقعها من الصحراء الى قسمين رئيسيين احدهما القسم الواقع في شمال الصحراء ويقصد به البلاد العربية الافريقية ، وثانيهما القسم الواقع في جنوب الصحراء ويقصد به افريقيا السوداء وبذلك يمكن اعتبار موريتانيا صلة الوصل بين شمال الصحراء وجنوبها .

٣ ـ وبحسب الجغرافية الطبيعية تقسم القارة الافريقية الى الاقسام التالية :

المغرب: وتضم الجزائر ، تونس ، المغرب .

افريقيا الشمالية الشرقية : وتضم ليبيا ، مصر ، السودان .

القرن الافريقي : ويضم اثيوبيا ، الصومال ، جيبوتي .

افريقيا الساحل السوداني : ويضم موريتانيا ، مالي ، السنغال ، غامبيا ، فولتا العليا ، النيجر ، الرأس الأخضر .

ساحل بنين : ويضم غينيا بيساو ، غينيا (كوناكري) ، سيراليون ، ليبيريا ، ساحل العاجل ، غانا ، توغو ، بنين ، نيجيريا .

افريقيا الوسطى : وتضم الكاميرون ، تشاد ، الغابون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الكونغو ، زائير ، رواندا ، بوروندي ، غينيا الاستوائية ، وساوتومي وبرنسيب .

افريقيا البحيرات الكبرى : وتضم كينيا ، اوغنده ، تنزانيا ، زامبيا ، مالاوي .

افريقيا الجنوبية : وتضم انغولا ، موزامبيق (نهاية المنحدر البرتغالي) جنوب افريقيا ، ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) زيمبابوي ، بوتسوانا ، ليسوتو ، سوازيلند .

المحيط الهندي : ويضم ، جزيرة مدغشقر ، جزيرة رينيون ، جزيرة موريشس ، جزر القمر ، جزر سيشل .

٤ ـ من المتعارف عليه ايضا بصورة عامة تقسيم افريقيا الى الأقسام الجغرافية الخمسة التالية :

افريقيا الشمالية : ويقصد بها البلدان العربية وتضم تسعة دول هي : المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، مصر ، السودان ، الصومال ، موريتانيا ، جيبوتي ، وجميع هذه الدول هي اعضاء في منظمة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية معاً .

افريقيا الغربية : وتضم خمسة عشر بلدا هي : غامبيا ، غينيا ـ بيساو ، مالي ، ليبيريا ، توغو ، السنغال ، جزر الرأس الأخضر ، غينيا (كوناكري) سيراليون ، ساحل العاج ، غانا ، بنين (داهومي سابقا) نيجيريا ، النيجر ، بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقاً) .

افريقيا الوسطى : وتضم احدى عشر بلدا هي : الكاميرون ، غينيا الاستوائية ، الكونغو الشعبية (سابقا الكونغو برازافيل) جمهورية افريقيا الوسطى ، بوروندي ، الغابون ، ساوتومي وبرنسيب ، زائير (الكونغو كينشاسا سابقا) ، تشاد ، رواندة .

افريقيا الشرقية : وتضم احدى عشر بلدا هي : اثيوبيا ، كينيا ، تنزانيا ، موريشس ، جزر القمر ، الصومال ، أوغنده ، سيشل ، جيبوتي ، جزيرة رينيون .

افريقيا الجنوبية : وتضم سبعة بلدان هي : زامبيا ، مالاوي ، موزامبيق ، بوتسوانا ، ليسوتو ، سوازيلندا، ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) .

٥ ـ تجدر الاشارة الى ان تقسيم القارة الافريقية قبل استقلالها كان يخضع لاعتبارات ثقافية ، أي تبعا للغة التي يفرضها الاستعمار على سكان البلاد فكان التمييز يتم بين :

ـ البلدان الناطقة بالفرنسية (فرانكوفون) : ويقصد بها البلدان الخاضعة للنفوذ الفرنسي .

ـ البلدان الناطقة باللغة الانكليزية (انكلوفون) : ويقصد بها البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني .

ـ البلدان الناطقة باللغة اللسفونية ويقصد بها البلدان الخاضعة للنفوذ البرتغالي .

وما يزال البعض يأخذ بهذا التقسيم .

٦ ـ ذهبت وسائل الاعلام الغربية الى تقسيم القارة الافريقية ايضا على اساس اللون ، ومايزال البعض يستخدم ذلك في بعض الأحايين ، فيقال :

ـ افريقيا البيضاء : ويقصد بها البلدان العربية الافريقية .

ـ افريقيا السوداء : ويقصد بها خلاف الأولى ، أي الواقعة بجنوب الصحراء .

٧ ـ بلدان المواجهة الأفريقية : ويقصد بها البلدان التي تعتبر نفسها في حالة مواجهة دائمة ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا، وتعقد فيما بينها مؤتمرات قمة بهدف التنسيق فيما بينها لدعم نضال شعب ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) وممثله الشرعي (سوابو) ومواجهة اعتداءات النظام العنصري على هذه البلدان ، وبلدان المواجهة هذه هي : انغولا وزامبيا وبوتسوانا وتنزانيا وزيمبابوي وموزامبيق .

٨ ـ مجموعة الاتصال : وهي البلدان الغربية التي تقوم بمهمة الاتصال مع النظام العنصري في بريتوريا (جنوب افريقيا) وتتكون من : فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

▲ ▲ ▲

القسم الأول
افريقيا
سياسياً

مقدمة
أولاً : الاتجاه الليبيرالي للأنظمة السياسية والدستورية في افريقيا
ثانياً : التوجه الاشتراكي
ثالثاً : التوجه الافريقي
رابعاً : دور الجيش في الحياة السياسية
خامساً : نظام الفصل العنصري في جمهورية جنوب افريقيا .
خاتمة القسم الأول

▲ ▲ ▲

يجمع فقهاء الحقوق الدستورية على أن دساتير جميع البلدان الافريقية التي كانت خاضعة للنفوذ الغربي ، قد تأثرت بالثقافة الغربية ، وبالفكر السياسي والدستوري الفرنسي ، سيا دستور الجمهورية الخامسة .

إلا أن المشرع الافريقي قد تأثر ايضاً بصورة قوية بما حملته الثورة البلشفية بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، رغم أن هذا التأثير قد انتقل الى افريقيا في المراحل الأولى عن طريق اوروبا الغربية ، وفرنسا بصورة خاصة .

ان هذا لا يغيب عن أذهان الافارقة ، حكاماً ومحكومين ، تراثهم الافريقي : عادات واعراف وتقاليد وتطلعات مستقبلية ، مما نجد بصماته واضحة في الدعوة إلى الوحدة الأفريقية ، وفي الشعور بالمسؤ ولية الجماعية .

وفي جميع هذه الحالات : حالة الاتجاه الليبيرالي للأنظمة السياسية والدستورية في أفريقيا ، وحالة التوجه الاشتراكي ، وحالة التوجه الأفريقي ، فان الجيش يلعب دوراً متميزاً ومتزايداً في الحياة السياسية والدستورية .

على أن أفريقيا عرفت بعد هجرة الأوروبيين اليها وبالتحديد منذ عام ١٩٤٨ نظاماً تشريعياً قائماً على أساس مبدأ الفصل والتمييز العنصريين ، ويقضي بالحفاظ على الجنس الأبيض مع ضمان امتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق اصدار التشريعات والمؤ يدات القانونية ، وبناء جيش حديث متطور لقمع حركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا ، وذلك هو واقع الحال بالنسبة للنظام العنصري القائم في جمهورية جنوب أفريقيا .

▲ ▲ ▲

أولاً ـ الاتجاه الليبرالي الغربي

تأثرت جميع الدساتير الافريقية ، كما أشرنا قبل قليل بالفكر السياسي والدستوري الفرنسي ، سيما فيما يتعلق بحقوق الانسان والمواطن من حيث المبادىء العامة للحقوق والحريات الشخصية ، والحقوق السياسية والثقافية ، ويكوّن هذا التأثير قاسماً مشتركاً بين الدساتير الافريقية سواء المكتوبة منها باللغة العربية أو الفرنسية أو الانكليزية أو الاسبانية .

بل ان معظم الدول الأفريقية قد اختارت غداة استقلالها النظام الديمقراطي التقليدي على النمط الغربي : (تعدد الأحزاب ، الفصل بين السلطات ، الدور الأساسي للقطاع الخاص . . . الخ) الا ان هذا الاختيار قد بدأ يتقلص نتيجة لتدخل الجيش في السياسة ، ولفشل النمط الغربي في تلبية الحاجات الاقتصادية والثقافية للمجتمعات الافريقية .

إلا أن تأثير الفكر الدستوري الفرنسي على الدساتير الافريقية ، استمر حول النقاط التالية :*

١ ـ المبادىء العامة :

ورد في جميع الدساتير الأفريقية «ان الحكومة هي حكومة الشعب بالشعب وللشعب» وان الدولة «تكفل المساواة أمام القانون لجميع المواطنين بلا تمييز للأصل والعنصر والجنس والدين وتحترم كل العقائد[1]» و«السيادة الوطنية ملك للشعب وهو يمارسها بواسطة ممثليه وعن طريق الاستفتاء العام ، وليس لأي جزء من الشعب ولا لأي فرد أن يدعي لنفسه الحق في ممارستها» .

ان جميع هذه المبادىء كان قد تضمنها اعلان حقوق الأنسان ١٧٨٩ واكدتها

* اعتمدنا في هذه الدراسة بصورة خاصة على الدساتير الحالية للبلدان الافريقية التالية : الجزائر ، المغرب ، السودان ، غينيا ، السنغال ، مالي ، الكونغو الشعبية ، زائير ، مدغشقر ، نيجيريا .

وكملتها مقدمة الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦ ، وفي الوقت نفسه فقد بقيت معظم الدساتير الافريقية وفية لنظرية مونتسيكو من حيث مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على الرغم من توسع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وتسييس القضاء خلال السبعينات في عدد من البلدان الأفريقية .

احترمت الدساتير الافريقية حق اللجوء السياسي ، ونصت جميعها على أنه لا يمكن بحال من الأحوال تسليم أو رد لاجيء سياسي يتمتع قانوناً بحق اللجوء .

٢ ـ الحقوق الأساسية :

وتشمل الحريات العامة والشخصية للمواطن ، وعقيدته وحالته المدنية ، وحياته النفسية والأخلاقية وحرية التنقل وحق الدفاع ، وحق تأسيس العائلة ، وحرمة المسكن والمواطنون جميعاً سواء في هذه الحقوق دون النظر إلى الأصل أو الاثنية أو الدين ، أو الرأي .

ان هذه الحقوق مضمونة بموجب القانون ، وتعطي صاحبها الحق في الوصول إلى الوظائف العامة للدولة دون أي شرط سوى الأهلية والكفاءة الشخصية . . . وهذا ما نصت عليه جميع الدساتير الافريقية باستثناء النظام العنصري لحكومة جمهورية جنوب افريقيا .

حرية الاعتقاد والدين : تضمن جميع الدساتير الافريقية حرية الاعتقاد والدين ، كما ان ممارسة الشعائر الدينية مسموح بها في اطار القانون ، الا انه يمكن التمييز بهذا الصدد بين الدساتير التي نصت على مبدأ علمانية الدولة ، وتلك التي نصت على ان الاسلام دين الدولة .

وبشكل عام يمكن القول ان دساتير البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء قد تبنت مبدأ علمانية الدولة ، بما في ذلك منها البلدان الافريقية الاسلامية (باستثناء غينيا التي حذف دستورها الأخير عبارة علمانية الدولية من الدستور الأول) اما البلدان الأفريقية العربية : المغرب ، موريتانيا ، الجزائر ، ليبيا ، مصر . . . والتي يمثل فيها الاسلام الأغلبية الساحقة فقد نصت دساتيرها على أن الاسلام دين الدولة[٢] .

حق الحماية القانونية : يكاد النص الدستوري يكون واحدا في الدساتير الافريقية بالنسبة لحق الحماية القانونية ، فلا تجريم الا بقانون صادر قبل ارتكاب العمل الاجرامي ، وكل فرد يعتبر بريئا في نظر القانون ، حتى يثبت القضاء ادانته طبقا للضمانات التي يفرضها القانون ، ولا يجوز اخضاع احد لتدابير امنية الا في الحالات التي ينص عليها القانون ، كما لا يجوز الاعتداء على حرمة المنزل ، ولا يجوز الامر بالتفتيش الا من القاضي او من السلطات المعنية بالقانون ، ولا يجوز تنفيذ التفتيش الا بالكيفية التي امر بها القانون ، كما لا يجوز اتخاذ تدابير تلحق الضرر بحرمة المنزل او تضييقها الا بقانون ، وسرية المراسلات والمواصلات الخاصة مضمونة .

حرية التعبير : لكل مواطن حق النشر والتعبير عن ارائه بحرية بالقول والقلم والصورة في اطار القانون .

حق الملكية : ضمنت معظم الدساتير حق التملك ،دون جواز المسّ به الا في حالة الضرورة العامة ، اذ يصبح للقانون ان يحد من مدى الملكية واستعمالها اذا دعت لذلك ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي .

حق الانتخاب وتولي الوظائف العامة : لجميع المواطنين من ذوي الأهلية حق الانتخاب وتولي الوظائف العامة في الدولة طبقا للشروط واللوائح التي تضعها القوانين .

٣ ـ مبدأ تعدد الأحزاب :

يعتبر هذا المبدأ الأساسي المميز للأنظمة ذات الاتجاه الليبيرالي في افريقيا والذي يستقي اصوله من مبدأ الديموقراطية البورجوازية الغربية ، واذا كان يشكل القاسم المشترك لمعظم الأنظمة السياسية والدستورية في الأعوام الأولى التي تلت الاستقلال فانه يبدو الآن محصوراً في عدد قليل من الدول الأفريقية ، نتيجة التوجه الاشتراكي للعديد من البلدان الافريقية وتبني مبدأ الحزب الواحد حتى في بلدان

افريقية ما تزال ترتبط بالغرب أو نتيجة للانقلابات العسكرية المتعاقبة التي تحظر الأحزاب والتنظيمات السياسية .

يعتبر مبدأ تعدد الأحزاب موضع الاعتبار حالياً في كل من بوتسوانا وليسوتو وزيمبابوي وموريشس والسنغال والمغرب ومصر وتونس ، ويمكن اعتبار السنغال في طليعة الدول التي ينعدم فيها وجود السجناء السياسيين ، كما يبلغ عدد الأحزاب السياسية فيه أربع عشرة تنظيماً تتراوح ما بين أقصى اليمين والوسط وأقصى اليسار .

مر السنغال بعدة مراحل قبل أن يأخذ بمبدأ تعدد الأحزاب ، فحتى عام ١٩٧٦ ، كان ثمة تنظيم سياسي يتيم هو حزب اتحاد التقدم السنغالي ، وبعد ثلاثة تعديلات دستورية (٩ آذار ١٩٧٦ و٢٨ كانون الأول ١٩٧٨ و ٢٤ نيسان ١٩٨١) اعترفت الدولة بادىء ذي بدء بثلاثة أحزاب تمثل تيارات الاشتراكية الديموقراطية التي تتمثل في الحزب الاشتراكي الحاكم في السنغال (حزب اتحاد التقدم السنغالي سابقاً) والليبيرالية الديموقراطية التي تتمثل في الحزب الديموقراطي السنغالي ، والماركسية اللينينية التي تتمثل في حزب الاستقلال الأفريقي .

وعام ١٩٧٨ اعترفت الدولة بتيار المحافظين الذي يتمثل في الحركة الجمهورية السنغالية ، وبعد استقالة الرئيس ليوبولد سيدار سنغور اقر البرلمان السنغالي مبدأ تعدد الأحزاب ، وقد هدف المشرع من وراء ذلك الى امتصاص النفوذ الديني بين الجماهير الشعبية أو تقليص دور أئمة المذاهب الطائفية في المجتمع السنغالي ، بحيث تتثبت سلطة الدولة وتترسخ علمانيتها التي أقرها الدستور ، وفي الوقت نفسه الحزب الاشتراكي السنغالي الحاكم سيجد نفسه امام ظاهرة تعدد الأحزاب مضطرا للتلاحم والوحدة بين تيارات البورجوازية المتواجدة ضمن التنظيم .

تعتبر نيجيريا ايضاً في عداد الدول التي أخذت أحياناً بمبدأ تعدد الأحزاب وأحياناً أخرى كان النظام العسكري هو الذي يسير دفة الحكم والسياسة ، أما بالنسبة لجزيرة موريشس فقد عرفت نظام تعدد الأحزاب قبل استقلالها عام ١٩٦٨ ، وما تغير هو ان حزب العمال لم يعد وحده في السلطة ، بل اصبح يتقاسمها منذ عام ١٩٧٨ مع حزب موريشس الاجتماعي الديموقراطي ، مع أن الحركة المناضلة الموريشاسية هي التي تحكم في الداخل ، اذ حصلت على نسبة ٥٢٪ من الأصوات في الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٧ .

ثمة أيضاً حالتان يمكن الاشارة اليها احداهما حالة الاعلان والاعتراف بمبدأ تعدد الأحزاب الا ان الدولة المعنية لا تلتزم باحترام ما تعلنه ، اذ تلجأ الى اعتقال بعض القادة السياسيين أو النقابيين وتحظر حرية الصحافة والتعبير اذ تلجأ إلى نقد النظام أو تبيان عيوبه ، أما الحالة الثانية فهي اعتراف الدولة في دستورها بمبدأ تعدد الأحزاب في حين أن ثمة حزب وحيد هو الذي يتولى مقاليد السلطة دون وجود أية أحزاب أو تنظيمات سياسية اخرى وهذه هي حالة ساحل العاج والكاميرون .

جدول يبين أسماء الأحزاب السياسية المتواجدة في الدول التي تأخذ بمبدأ تعدد الأحزاب

اسم الدولة	الأحزاب السياسية المعترف بها رسمياً من قبل الدولة
نيجيريا	حزب الشعب النيجيري
	حزب الشعب لنيجيريا العظيمة
	الحزب الوطني لنيجيريا
	حزب الخلاص الشعبي
	حزب الوحدة
غامبيا	حزب التقدم الشعبي
	الحزب المتحد
	الميثاق الوطني
بوتسوانا	الحزب الديموقراطي البوتسواني
	الجبهة الوطنية
	حزب الشعب البوتسواني
ليسوتو	الحزب الوطني
	حزب المؤتمر
	حزب الحرية
زيمبابوي	اتحاد الشعب الافريقي (زابو)
	الاتحاد الوطني الافريقي (زانو)

سيراليون	المؤتمر الشعبي العام
موريشس	الحركة المناضلة
	حزب العمل
	الحزب الديموقراطي الاجتماعي
السنغال	الحزب الاشتراكي
	الحزب الديموقراطي السنغالي
	حزب الاستقلال الافريقي
	الحركة الجمهورية السنغالية
	العصبة الديموقراطية الوطنية
	الحركة الثورية للديموقراطية الجديدة
	الحركة الديموقراطية الشعبية
	الجامعة الديموقراطية ـ حركة حزب العمل
	حزب الاستقلال والعمل
	الاتحاد من اجل الديموقراطية الشعبية وغيرها . . . .
المغرب	الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية
	الاتحاد الوطني للقوى الشعبية
	حركة المستقلين
	الاستقلال
	حزب التقدم والاشتراكية
	حزب العمل
	الحركة الشعبية والدستورية
	الحركة الشعبية
جمهورية مصر العربية	الحزب الوطني الديموقراطي
	التجمع التقدمي الاشتراكي
	حزب العمل
	حزب الوفد
تونس	الحزب الاشتراكي الدستوري (الحزب الحاكم)

الحزب الشيوعي التونسي
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
التيار الإسلامي التقدمي
حزب التجمع التقدمي

3 ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

يمكن القول ان بعضا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يعتبر من السمات المميزة للنظام الليبرالي كحقي الملكية والتعليم ، كما ان بعضا من هذه الحقوق قد ولد أو تأكد في أوروبا الغربية نتيجة لقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفييتي ، ومن اوروبا انتقل الى الفكر الدستوري الافريقي كحقي العمل والرعاية الطبية ، وفيما يلي نتناول بايجاز كلا من :

حق الملكية الخاصة : يعتبر هذا الحق حجر الزاوية في الحقوق الأساسية للانسان في الانظمة الليبرالية ، وهو يستمد اصوله الأولى من النظام الاقطاعي فالرأسمالي ، وقد اعترفت به جميع الدساتير الافريقية مع بعض القيود الشديدة بالنسبة للأنظمة ذات الاتجاه الاشتراكي .

وتنص الدساتير الافريقية على ضمان حق الملك ، الا ان المادة المتعلقة بهذا الموضوع تضيف ان القانون ان يحد من مدى استعمال هذا الحق اذا دعت الى ذلك الضرورة العامة ولكن ذلك يتم ضمن اجراءات قانونية وبشرط تعويض عادل ومسبق .

حق العمل : تنص الدساتير الافريقية على حق العمل لكل مواطن ، وينبثق من هذا الحق نفسه ما يتممه من الناحية المهنية كحق الراحة ، والحماية والأمن والوقاية الصحية ، وما يتممه من الناحية النقابية كحق الانخراط في التنظيم النقابي ، ثم ما يتممه من الناحيتين المهنية والسياسية كحق الاضراب ، الا ان هذا الحق محصور في جميع الأنظمة بالحدود التي يبين فيها القانون الشروط والاجراءات التي يمكن ضمنها ممارسة هذا الحق ، في حين انه محظور في القطاع العام بالنسبة للأنظمة ذات التوجه الاشتراكي .

حق الزواج : ذهب المشرع الدستوري الافريقي الى ان الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع ومنحها حق حماية الدولة والمجتمع ، والسهر على الصحة الجسمية والخلقية للأسرة .

حق التعليم : ان الزامية التعليم في مرحلته الابتدائية مع مجانيته امر وارد في الدساتير الافريقية التي نقلت ذلك عن الثورة الفرنسية كحق ثقافي واجتماعي ، واذا كانت صيانة هذا الحق تختلف في بلد افريقي عنه في آخر ، الا ان المهم بالنسبة لنا هو وجود النص الدستوري على هذا الحق كما هو الحال بالنسبة لغيره من الحقوق ، بالاضافة الى ان بعض الدساتير قد نصت على انه من الحق الطبيعي والواجب على الأولياء تربية أولادهم تساندهم في ذلك الدولة والجماعات العامة .

▲ ▲ ▲

ثانياً ـ التوجه الاشتراكي

برز بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية ، وانتصار الحلفاء على النازية نظامان سياسيان دستوريان على الصعيد الدولي ، يستند كل منهما على مجموعة من المبادىء والأسس الفكرية ، واذا كان كلا النظامين معروفا في الواقع قبل الحرب الثانية فان اولهما اي النظام الرأسمالي لا يقوم على أساس نظرية محددة ، وانما على أساس الأفكار التي طرحها وما يزال يطرحها منظّروا الفكر البورجوازي انطلاقا من مبدأ حق الملكية الفردية في حين يقوم النظام السياسي الدستوري الآخر على أساس نظرية المادية ـ التاريخية ومبدأ تواجد الفرد ضمن اطار الجماعة .

ومابين كلا النظامين تتعدد الأنظمة السياسية والدستورية التي تقترب من أحد النظامين المعروفين أو تبتعد عنه ، والشيء المهم هو صيغة التعايش السلمي بين مختلف الأنظمة ، والاعتراف بالاشتراكية كنظام سياسي ودستوري .

على أن دخول الاتحاد السوفييتي ، أول دولة اشتراكية في العالم ، عصر الفضاء منذ عام ١٩٥٧ قد لفت انتباه البلدان التي ما تزال في ذلك الحين رازحة تحت وطأة الاستعمار وكذلك البلدان المتخلفة المستقلة ، وبالمقابل فان رغبة الاتحاد السوفييتي في اقامة العلاقات مع البلدان الافريقية التي لما تسر بعد في طريق التوجه الاشتراكي ومساعدته لجميع حركات التحرر الوطني حتى تلك التي لم تتبن الفكر الماركسي ـ اللينيني ، كل ذلك قد خلق تفاعلا جديدا بين البلدان الافريقية من جهة ، وبين النظام الاشتراكي الذي تمثله دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية من جهة ثانية .

وعبر هذا التفاعل بدأ انتقال الفكر الاشتراكي العلمي الى الأنظمة السياسية والدستورية في عدد من بلدان القارة الافريقية ، بعد ان كان العديد من الأفارقة قد تأثروا بهذا الفكر إما اثناء دراساتهم في جامعات اوروبا الغربية ، أو عن طريق الأحزاب الشيوعية الأوروبية (سيما الحزب الشيوعي الفرنسي) والحركة النقابية العالمية .

ثمة حالياً في افريقيا عدد من الدساتير التي يبدو من خلالها التأثر واضحاً بدساتير بلدان الديموقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية ، وبالتوجه الاشتراكي بصورة عامة ، وهذه البلدان هي : الجزائر - انغولا - بنين - غينيا - موزامبيق - الكونغو الشعبية - تنزانيا - اثيوبيا - وتغطي هذه البلدان ما مساحته ٣٠٪ من أرض القارة الافريقية ، وتضم ٢٥٪ من سكانها .

وفيما يلي نستعرض ملامح التوجه الاشتراكي في الفكر الدستوري الافريقي مما يبدو في النواحي التالية :

١ - في المبادىء العامة :

تتمثل المبادىء العامة للتوجه الاشتراكي في الأنظمة السياسية والدستورية الافريقية في مبدأين اساسيين احدهما مفهوم الديموقراطية الاشتراكية ، وثانيهما مبدأ الصلة بين الحق والواجب .

مفهوم الديموقراطية : يذهب اصحاب مذهب التوجه الاشتراكي الى ان الديموقراطية الاشتراكية تمثل الديموقراطية الحقيقية بالنسبة لأغلبية السكان وللجماهير الكادحة العريضة ، فحق الانتخاب يمارس بصورة عامة ومباشرة وعادلة في جميع بلدان التوجه الاشتراكي دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو القومية والمواطنون متساوون في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ، وتتضمن هذه المساواة النصوص القانونية وحق العمل الموفر لكل مواطن بعيداً عن استغلال الانسان أو رب العمل للانسان ، وبعيداً عن البطالة والأزمات الاقتصادية الحادة مما يكفل حرية ابداء الرأي والتعبير لأن المواطن في ظل النظام الرأسمالي يملك الحرية السياسية من الناحية النظرية ، إلا أنه لا يستطيع على سبيل المثال الادلاء بصوته بحرية اثناء الانتخابات ، لأنه لا يتمتع بحريته الاقتصادية على اعتبار انه معرض للاضطهاد إذا أدلى بصوته أو برأيه خلافاً لرأي الاقطاعي ، أو رب العمل الذي يعمل لديه ، في حين ان المواطن في ظل التوجه الاشتراكي يمارس حريته بكل أبعادها سواء كمواطن في المجتمع ، أو كعامل يعمل في اطار عمل معين ويمارس حقوقه النقابية والمهنية من خلال التنظيم النقابي أو الشعبي الذي ينتمي اليه ، فالدولة تكفل حق المساواة لكل المواطنين ، وذلك بازالة العقبات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي

تحد في الواقع من المساواة بين المواطنين ، وتعوق ازدهار الانسان وتحول دون المشاركة الفعلية لكل المواطنين في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ولعله من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن منظري الفكر الماركسي ـ اللينيني يميزون بين ديكتاتورية البروليتاريا ، والديكتاتورية الديموقراطية الثورية في بلدان التوجه الاشتراكي ، لأن الأخيرة تمثل مصالح الأكثرية المستقلة ، فهي اذن ليست نقيضة لديكتاتورية البروليتاريا ولكن حليفة لها .

الصلة بين الحق والواجب : تبدو الصلة واضحة بين الحقوق والواجبات في النصوص الدستورية واذا كانت هذه الصلة موجودة في دساتير معظم البلدان ، فانها اكثر شمولا في البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، بمعنى ان واجبات المواطن تشمل حماية القطاع العام ، واحترام الاشتراكية كمبدأ سياسي ودستوري ، والدفاع عن مكتسبات الجماهير والثورة .

٢ ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يتكرر النص الدستوري في جميع البلدان ذات التوجه الاشتراكي حول ضمان الملكية الفردية ذات الاستعمال الشخصي أو العائلي ولكن هناك قيدا حول الضمان ، فالملكية الخاصة يجب ان تكون غير استغلالية وان تساهم في تنمية البلاد ، وتكون ذات منفعة اجتماعية بحيث لا تتعارض وسيادةالقطاع العام في الدولة ومصالح الطبقات الكادحة في الوطن .

أما حق العمل فيشكل الأساس الراسخ للتوجه الاشتراكي ، اذ تضمنه الدولة ، وتؤمنه وفقا للنصوص الدستورية وتعتبره واجبا وشرفا بنفس الوقت ويستتبع ذلك تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين تبعا لإمكانياتهم وقدراتهم ، وكذلك حق الانتساب الى النقابة الا انه في حين قصرت بعض الدساتير حق الاضراب على القطاع الخاص كما في الدستور الجزائري ، فان البعض الآخر قد اعترفت به واجازته ، الا ان الدولة في جميع الأحوال تضمن الحق في الحماية والوقاية الصحية والأمن والراحة ، على أن السعي وراء تحسين الانتاجية هدف دائم للمجتمع الاشتراكي ،ويتم ذلك بواسطة الحوافز المعنوية والمادية .

حق المجاهدين اثناء حروب التحرير : نصت على هذا الحق بعض النصوص الدستورية الافريقية كما في المغرب ، والجزائر ، والسودان ، وانغولا ، وزيمبابوي ، ومرد ذلك الى ان ضراوة حروب التحرير في بعض البلدان قد خلقت حالات خاصة لمئات من المناضلين الذين ناضلوا من أجل استقلال هذا البلد أو ذاك أو تركوا وراءهم أسرهم ومعيليهم ، أو أصبحوا عاجزين عن العمل نتيجة اصاباتهم ، مما رتب على الدولة بعد الاستقلال أخذ هذه الحالات بعين الاعتبار ، التي كان الاستقلال الوطني ثمرتها الطيبة ، وهكذا يبدو لنا أن حق المجاهدين مضمون في دساتير ذات اتجاه ليبرالي او توجه اشتراكي .

نشير على سبيل المثال الى المادة ٨٥ من الدستور الجزائري : اذ نصت على مايلي : «يحظى المجاهدون وأولو الحق من ذويهم بحماية خاصة من طرف الدولة . ضمان الحقوق الخاصة بالمجاهدين وأولي الحق من ذويهم والحفاظ على كرامتهم ، فرض على الدولة والمجتمع» .

٣ ـ الحقوق السياسية

ان العديد من البلدان الافريقية ذات الاتجاه الديموقراطي الغربي قد اخذت بمبدأ الحزب الواحد ، والتفسير الذي يمكن اعطاؤه بهذا الصدد هو أن الدولة الافريقية ليست وليدة الأمة بمعنى ان الدولة قد نشأت نتيجة المصالح الاستعمارية منذ أن تم اقتسام القارة الافريقية بموجب مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ وما لحقه فيما بعد من تفاهم بين الدول الاوربية على تبادل الأجزاء كبيرة أو صغيرة من هذا البلد أو ذاك فيما بينها .

والدولة الافريقية ايضاً ليست وليدة الاتنية ، بل اننا نجد الاتنية ، أو القبيلة الواحدة على امتداد عدد كبير من الدول الافريقية ، ان الدولة الافريقية هي سابقة لتشكل الأمة والأمة هي مرحلة لاحقة في طور التشكل والتكوين ، وعلى هذا الأساس فقد كان لابد للدولة الجديدة من أن توحد مجموع الاتنيات ، وتضع ثقافات هذه الاتنيات ولغاتها وتقاليدها ومصالحها الاقتصادية في اطار جديد ، يوحد فيما بينها بمرور الوقت ، ويقضي تدريجياً على النزعات العنصرية والقبلية باتجاه بناء

المجتمع والانسان العصري القادر على التفاعل مع الثقافة العصرية والواقع الجديد، والتواصل مع الحاضر والمستقبل وفي حالة كهذه فان صيغة الحزب الواحد هي الأكثر شيوعاً في افريقيا ، تغطي حالياً العدد الأكبر من البلدان الافريقية ، واذا كانت هذه الظاهرة تشكل قاسماً مشتركاً مع بلدان الديمقراطيات الشعبية فان مفهوم الحزب الواحد مختلف تماماً ، اذ بينما يقوم الحزب الوحيد في هذه البلدان على أسس طبقية فإن مبدأ الحزب الوحيد في بعض الدول الافريقية التي تأخذ بهذا الاتجاه يضم افرادا من جميع الطبقات الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمع : فلاحين وعمالاً وطلبة وملاكين وبورجوازيين وسماسرة ورجال دين وموظفين كباراً وصغاراً ، وفي بعض الدول الافريقية يشكل الحزب الوحيد الاطار التنظيمي لجميع الشعب كما كان عليه الحزب الديموقراطي الغني أيام الرئيس الراحل سيكوتوري .

ثمة تفسير اخر يمكن اعطاؤه لصيغة الحزب الواحد هو أن السلطة الجديدة بعد الاستقلال أحوج ما تكون الى مركزية السلطة كي تكون قادرة على الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها في بناء الاقتصاد والمجتمع ، وتحت هذا الغطاء تتمكن السلطة من الاستمرار برموزها وأشخاصها مبررة لنفسها استخدام القمع كوسيلة اساسية لممارسة السلطة ، كما هو عليه الحال على سبيل المثال في زائير بصورة خاصة .

كما تستفيد البورجوازية الوطنية في بعض البلدان الأفريقية من هذه الصيغة لتحافظ على امتيازاتها ومصالحها ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الطبقات الشعبية رغم حرصها على الاستقلال السياسي للبلد وعدم وضع اقتصاده في خدمة الاحتكارات الدولية ، وقد يصح اعتبار ساحل العاج مثالا على هذا الوضع ، رغم ان دستور هذه الدولة قد نص على مبدأ تعدد الأحزاب .

ثمة ايضاً بعض الأنظمة السياسية والدستورية التي جاءت وليدة انقلاب عسكري ، ورأت من الضرورة بمكان اللجوء الى تنظيم سياسي فأخذت بصيغة الحزب الواحد ، ويمثل النظام السوداني هذه الظاهرة اذ لجأ في بادىء الأمر الى تأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي متأثرا بفكر الرئيس الراحل عبد الناصر ، ثم ما لبث في المرحلة التي اعقبت وصول السادات الى السلطة في مصر أن أبقى على نفس الصيغة مع تغيير اسم التنظيم السياسي اذ اصبح الاتحاد الاشتراكي

السوداني ، كما انقلب الولاء لمفاهيم السلطة الجديدة في مصر بعد وفاة عبدالناصر .

في الوقت نفسه فان مبدأ الحزب الواحد في بعض الأنظمة الافريقية يقوم على أساس الفلسفة الماركسية ـ اللينينية بصورة واضحة ، كما هو الحال في اثيوبيا وبنين وغينيا بيساو ، والكونغو الشعبية (برازافيل) كما ان البعض الآخر يتأثر الى حد كبير جداً بموضوعات الاشتراكية العلمية ، وان لم ينص على ذلك صراحة في النصوص الدستورية .

جدول يبين أسماء الأحزاب السياسية في الدول التي تأخذ بمبدأ الحزب الواحد

اسم الدولة	التنظيم السياسي الوحيد الموجود
بنين	الحزب الثوري لشعب بنين
بوروندي	الوحدة والتقدم القومي
الكاميرون	الاتحاد القومي الكاميروني
الكونغو	حزب العمل الكونغولي
ساحل العاج	الحزب الديموقراطي لساحل العاج
غابون	الحزب الديموقراطي الغابوني
مدغشقر	الجبهة الوطنية للدفاع والثورة
مالي	الاتحاد الديموقراطي للشعب المالي
روانده	الحركة الثورية الوطنية للتنمية
توغو	تجمع الشعب للثورة
الجزائر	جبهة التحرير الوطنية الجزائرية
السودان	الاتحاد الاشتراكي السوداني (حتى سقوط النميري).
الصومال	الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي
جيبوتي	التجمع الشعبي للتقدم
الرأس الأخضر	الحزب الافريقي للاستقلال

غينيا ـ بيساو	الحزب الأفريقي للاستقلال
كينيا	الاتحاد الوطني الافريقي الكيني
ساوتومي وبرنسيب	حركة التحرر لساوتومي وبرنسيب
تنزانيا	حزب الثورة
زامبيا	حزب الاتحاد الوطني المستقل
مالاوي	حزب المؤتمر المالاوي
انغولا	الحركة الشعبية لتحرير انغولا (حزب العمل)
موزامبيق	جبهة تحرير موزامبيق
جزر القمر (الكومور)	المجلس السياسي العسكري
سيشل	الجبهة التقدمية للشعب
زائير	الحركة الشعبية للثورة

▲ ▲ ▲

ثالثاً ـ التوجه الأفريقي

تنهل جميع الأنظمة السياسية والدستورية في افريقيا من الأعراف والعادات والتقاليد الأفريقية وبعض هذا الذي يعيشه الأفارقة في أعرافهم وتقاليد حياتهم اليومية ما يزال اقوى من النصوص الدستورية او القوانين التي يصوغها المشرع ، سيما فيما يتعلق بالأحوال والعلاقات الشخصية والانسانية . بل لقد ذهب «الكتاب الأخضر» وهو الأساس الأيديولوجي لنظرية الحكم في الجماهيرية الليبية الى ان «الشريعة الحقيقية لأي مجتمع هي العرف أو الدين . أي محاولة اخرى لايجاد شريعة لأي مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية . الدساتير ليست هي شريعة المجتمع . الدستور عبارة عن قانون وضعي اساسي» .

تتجلى قوة الأعراف والعادات والتقاليد الأفريقية سواء من خلال النصوص الدستورية او من خلال العلاقات الاجتماعية في النقاط التالية :

١ ـ الدعوة الى الوحدة الأفريقية :

صدرت الدعوة الى الوحدة الأفريقية خارج حدود القارة ، وذلك بسبب المعاناة القاسية والضياع الذي تعرض له الزنوج بعيداً عن جذورهم الأصلية ، بحيث يمكن القول ان ذلك قد شكل مرحلة التبشير والدعوة الى الوحدة الأفريقية مما يمكن ان نقرأه في أدبيات واشعار الزنوج الامريكيين بصورة خاصة .

الا ان هذه المرحلة كانت ممزوجة بأفكار ونظريات متباينة من الفكر الغيبي الى الرؤية العنصرية الى النزعة القومية البورجوازية الى التيار الماركسي .

المرحلة الثانية من مراحل الدعوة الى الوحدة الأفريقية بدأت منذ الخمسينات ، حيث اصبحت مسألة ثقافية خارج افريقيا ، بينما اتخذت داخل القارة مفاهيم جديدة ومضامين ثورية نتيجة دعوة قادة أفارقة نشأوا وسط الجماهير الشعبية . . . أصبحت الوحدة الافريقية مبدأ ثوريا يهدف الى تصفية الاستعمار ، والتفرقة العنصرية ، ومجابهة الاستعمار الجديد وتمكن القادة الوحدويون الأوائل : جمال عبد الناصر ونيكروما وباتريس لومومبا واحمد سيكوتوري ان يقفوا في وجه

التيار الذي يرمي الى ربط البلدان الأفريقية بالنفوذ الاستعماري ، وان يثبتوا معالم الشخصية الافريقية .

وعلى الرغم من اخفاق وفشل الدول الاتحادية التي قامت على ارض القارة الافريقية بين دولتين فاكثر (اتحاد وسط افريقيا ، اتحاد غانا وغينيا ، اتحاد مالي ، اتحاد الدول الافريقية . . . الخ) ، فان فكرة الوحدة الافريقية ظلت قاسما مشتركا بين معظم الدساتير والأنظمة السياسية والدستورية في افريقيا ، بل لقد ذهبت بعض البلدان الى النص في دستورها على انها مستعدة للتخلي عن جزء من سيادتها في سبيل تحقيق الوحدة الافريقية .

يبقى ان نشير بهذا الصدد الى ان الدعوة الى الوحدة الافريقية ما تزال مجرد فكرة مدعمة بحماس شعبي دون ان يقترن ذلك بنظرية علمية محددة ، او بمفاهيم اجتماعية واضحة .

٢ ـ الشعور بالمسؤولية الجماعية : ان اول ما يلفت انتباه الأجنبي الذي يتجول في افريقيا هو ظاهرة الشعور بالمسؤولية المتبادلة بين الفرد والجماعة مسؤولية الفرد تجاه المجتمع ، ومسؤولية المجتمع تجاه الفرد بنفس الوقت ، فمن حق الأفريقي على سبيل المثال ، إذا مر بقوم يأكلون ، أن يتناول الطعام دون دعوته من الجماعة ، واذا كانت هذه الظاهرة موجودة لدى شعوب اخرى ، فان تفسيرها في افريقيا ينبع من الثقافة التقليدية ، فالمولود الجديد يلقى الترحيب من قبل الجماعة ، وفي ظلها بعيداً عن الحقد والذاتية ، انه ينمو في مجتمع منفتح ذو ، اي المولود الجديد ابن الجميع وعليه ان يحترم الجميع ، انه يحمل اسم احد افراد العائلة وسرعان ما يحفظ قاموس الأقرباء فكلمة دادا تعني الجدة ، وكلمة تاتا تعني الخالة ، ودادا تعني العم أو الخال أو الأخ ، وهذه التعابير تستخدم بصورة خاصة في افريقيا الشمالية وبلدان الساحل وكذلك في افريقيا الشرقية .

وخارج اطار العائلة فان الفرد ينمو في اطار القبيلة وفي جو من الشعور بالتضامن الذي تتم ترجمته من خلال مساعدة الجماعة للفرد في حالات الافراح والاتراح (الموت ، المرض ، الزواج ، التعميد ، التسمية ، الكوارث الطبيعية . . . الخ) .

ان هذا يفسر شعور الافريقي وقناعته بان ما يقدم لافريقيا من معونات هو أمر طبيعي ، بل وواجب على الدول الغنية .

وباختصار يمكن القول ان الافريقي يتضامن مع سواه من الأفارقة على نحو أكثر مما يمكن تصوره ، وهذا ناجم عن الثقافة التاريخية المتداولة التي تنطلق من مبدأ «ان جميع الناس هم أقرباء لأن جسد الانسان هو نفسه» هذا الجسد الواحد الذي يتأتى من الأرض ، والأرض بدورها هي ملك الأجداد القدامى ، الذين ينبعث من رفاتهم وأرواحهم الجسد الجديد ، وبالتالي فان مفهوم الابوة الكونية (القرابة) هو قاسم مشترك للجنس البشري .

٣ ـ حرية الاعتقاد والدين : تنفرد المجتمعات الافريقية بهذه الحرية المطلقة في الاعتقاد والدين ففي كل بلدان افريقيا السوداء تتعايش الاديان السماوية والمعتقدات الطبيعية دون أن يكون لمعتنق هذا الدين أو ذاك حق الأفضلية من هذه الناحية أو تلك . وفي حين شهد العالم في القرون الوسطى مذابح المسيحيين ، وكذلك الاقتتال بين المسلمين بعد وفاة الرسول العربي الكريم ، فان معتنقي الاسلام والمسيحية واليهودية والمعتقدات الطبيعية والوثنية يتعايشون بهدوء ومساواة دون أي تمييز في القرية الواحدة وأحياناً في القبيلة الواحدة ، فعائلة الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سيدار سنغور تجمع بين الاسلام والمسيحية ، والقبيلة التي ينتمي اليها الرئيس هوفييت بوانيه (ساحل العاج) وثنية في الأصل ، ولكنه ولد في قرية اكثريتها من المسلمين في حين اعتنق هو المسيحية .

ان التسامح الديني هو الصفة المميزة التي تطبع المجتمعات الافريقية ، وما نشهده اليوم في بعض البلدان الافريقية (نيجيريا) من خلاف بين معتنقي الاسلام والمسيحية هو أمر طارىء وخارج عن طبيعة القارة الافريقية .

وبهذا الصدد يمكن القول ان الفكر المثالي الديني قد عرف أول تطور له في مصر اذ ولد مفهوم الاله الواحد لدى قدماء المصريين ، كما ان افريقيا تقبلت فيما بعد الديانات التوحيدية الثلاثة اليهودية والمسيحية والاسلام ، مع الاشارة الى ان الدين الاسلامي ما يزال ينتشر بصورة واضحة في انحاء كثيرة من افريقيا .

٤ ـ حق المرأة في الانجاب دون زواج شرعي : يبدو هذا الحق امرا شاذا بالنسبة لنا نحن العرب كما انه كان كذلك في اوروبا الى فترة قريبة جدا ، هذا الحق هو حق مطلق لدى الجميع دون تمييز بسبب الدين أو الجنس اذ انه يضرب بعيدا في اعماق الثقافة الاجتماعية .

ان من حق الفتاة بعد بلوغها الأنوثة ، ان تعاشر من الرجال من تشاء وتنجب منه ، فان اعترف الرجل بالمولود ضمه اليه ، وربما تزوج الفتاة ، وإلا مارست المرأة أمومتها في بيت والدها الذي ينفق عليها وعلى أولادها طالما أنها لم تتزوج كما أن للمرأة المتزوجة حق البقاء في بيت واليها ريثما تنجب فتنتقل إلى بيت الزوجية .

وبالاضافة الى ذلك فانه ما يزال يوجد ايضا في افريقيا الغربية والوسطى ، وفي بعض أوساط الطوارق بعض القبائل والاثنيات التي تأخذ بنظام الأمومة الذي يقوم على انتماء الابن لأمه وسلطتها الأعلى في الاسرة ، فاذا ما توفيت فان الارث ينتقل الى الأنثى أولاً فالذكر ثانياً .

△ △ △

رابعاً - دور الجيش في الحياة السياسية

مقدمة :

اخذت معظم الدول الافريقية بالنظام الديموقراطي البرلماني اثر استقلالها مباشرة ، الا ان هذا الوضع بدأ يتغير منذ ان اقام أول انقلاب عسكري في افريقيا شمال الصحراء ، وبالتحديد في مصر عام ١٩٥٢ ، اعقبه بعد عشر سنوات ونيف أول انقلاب عسكري في افريقيا جنوب الصحراء وبالتحديد في توغو بتاريخ الثالث عشر من شباط (فبراير) عام ١٩٦٣ ، تلا ذلك عدة انقلابات في افريقيا الناطقة باللغة الفرنسية بصورة خاصة ، ومهمتنا في هذا الفصل سوف تتناول تقديم التفاسير لظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا ، فمراحل الانقلاب العسكري ، فعرضا لهذه الانقلابات .

١ - تفسير الظاهرة :

يقوم النظام العسكري على قطع العلاقة مع الشرعية السابقة ، اذ ان الأساس الجديد للنظام ينبثق عن استخدام أو الانذار باستخدام قوة الجيش ضد السلطات الدستورية وهذا يقودنا الى تقديم احد التفاسير وهو تصنيف النظام العسكري بانه استثنائي طالما انه لا يقوم على اساس دستوري ، اذ في الحين الذي يتسلم فيه العسكريون السلطة يجمدون او يلغون الدستور الذي كان موضع التطبيق .

أما التفسير الذي يقدمه العسكريون لانقلابهم فهو ما يتضح في جميع البيانات الانقلابية التي تخاطب الشعب والجماهير بلغة وطنية مهذبة وعبارات حماسية قريبة الى نفوس الجميع .

فاحياناً يشير الانقلابيون الى ان هدفهم هو ضد تفرد الحزب الوحيد في السلطة أو ضد تسلط اقلية حاكمة ، ومن اجل اعادة الحياة السياسية الى النظام الديموقراطي الذي يكفل المساواة وتكافؤ الفرص وضمان الحريات العامة والأساسية .

الا ان تفسيرات العسكريين لا يفسر تدخل العسكريين كما يرى Huntington الذي يقدم بدوره تفسيراً آخر لظاهرة الانقلابات العسكرية ينطلق من البنية

التنظيمية السياسية ، فهو يؤكد ان اسباب الانقلاب العسكري هي «غياب او ضعف المؤسسات السياسية الفعالة في المجتمع القادرة على التحديث وفض النازعات» وبعبارة اخرى «ان هناك هوة بين المدينة والريف» .

ويرد البعض الآخر الانقلاب العسكري الى العناصر المتناقضة بين صفوف الأقلية الحاكمة نفسها ، اذ تبرز في المجتمعات الزراعية التناقضات بين العمال والبورجوازية او بين الفئات الاجتماعية المتناقضة داخل البورجوازية نفسها ، أو البورجوازية الصغيرة او بين البورجوازية الناشئة بعد الاستقلال ، وتلك التي تولدت من صلب النظام الاقطاعي ابان الحكم الاستعماري .

وكما يبدو فان هذا التفسير ينطلق من ان الانقلاب العسكري هو تعبير أو ترجمة للتناقضات داخل رحم البورجوازية المحلية أو البورجوازية الصغيرة . . انه نضال من اجل الوصول الى السلطة والحصول على مزاياها ، وبنين (داهومي سابقا) تقدم مثالا حيا على ذلك كما يرى البعض .

ويستتبع هذا التفسير انه لابد للقوى الشعبية من التوجه الى الجيش لاحداث التغييرات المنشودة ولحسم مسألة التناقضات بين القوى الكادحة وبين الطبقة ـ الأقلية التي تمارس السلطة ، وهنا نقدم حالتي السنغال والكونغو الشعبية لهذا التفسير ، ففي الحالة الأولى نلحظ فشل الطبقة العاملة لتسلم السلطة في السنغال رغم تنظيمها النقابي القوي ، ورغم مظاهرات اسقاط السلطة ما بين عامي ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ، بينما نجح العمال في حالة الكونغو (برازافيل) عام ١٩٦٣ في قلب النظام بعد ان استنجدوا بالجيش . ان تحالف الجيش والطبقة العاملة معا امر مؤكد النجاح للوصول الى السلطة .

يمكن ان يتم الانقلاب العسكري ايضا كيلا تقع الدولة تحت تاثير الاتجاه الديمقراطي الثوري ، كما حدث في حالة الكونغو كينشاسا (زائير حاليا) اذ قام انقلاب موبوتو عام ١٩٦٠ بعد فترة وجيزة من اعلان الاستقلال .

اذا كنا قد استعرضنا تفسيرات ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا ، فلابد من الاشارة اخيراً الى الاتجاهين الايديولوجيين في تفسير هذه الظاهرة .

الاتجاه الماركسي : وهو يحدد امكانية القيام بتحليل موضوعي متركز على وقائع سياسية ، بل انه لابد من دراسة التناقضات الاقتصادية القائمة في المجتمع ، اذ ان ثمة مسلمة اولية في حالة ما قبل الانقلاب وهي ان الدولة هي وسيلة الطبقة ـ الاقلية للسيطرة على الأكثرية والجيش اذ يقوم وحده بالانقلاب فانما يمارس مهمة النيابة عن البورجوازية على اعتبار انه ليس ثمة قوة مؤهلة لاستلام السلطة .

الاتجاه البورجوازي : وينطلق من أن الانقلابات العسكرية امر شاذ ولا يقاس عليه ، والجيش يعتبر حكما لأسباب تاريخية معارضا للمبادىء الديموقراطية البورجوازية ، والأنظمة العسكرية هي انظمة استبدادية ، فكل العسكريين الأفارقة الذين تسلموا السلطة اعلنوا منذ اللحظات الأولى ارادتهم في «حفظ الأمن وضبط النظام» وبالتالي ممارسة سلطات غير محدودة ، اذ يتم حصر السلطات وتكثيفها بين أيدي شخص أو مجموعة أشخاص ، وفي الأعم الأغلب فان رئيس السلطة الجديد يمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية ، والحكام الجدد لا يكلفون انفسهم بصورة عامة عناء احلال نص دستوري جديد محل الملغى ، وانما يكتفون بتصريح قصير يعلنون فيه ان السلطة ستمارس من قبل شخص يساعده جهاز أو عدة أجهزة مؤلفة بصورة مبدئية أو حاسمة من العسكريين ، فاذا ما أصدر رئيس الانقلاب عدة مواد دستورية ، فان ذلك لا يعني انه قد تمت صياغة دستور جديد بالمفهوم الفني لهذه الكلمة .

٢ ـ مراحل الانقلاب العسكري :

يتسلم الجيش عن طريق قائد عسكري أو مجلس عسكري يعلن انه ، المسؤوليات الكاملة للسلطة دون ترحيب مسبق بسلطته ، وفي حالة نجاح الانقلاب والاطاحة بالحكومة السابقة فإن النتيجة دوماً هي قيام حكومة الأمر الواقع ، فالحكام الجدد يقيمون سلطتهم باعتبارهم ثواراً ليس في أصلهم ، وانما بموجب الاهداف التي يعلنونها .

ان هذا النظام الجديد لا يمكن أن يتعايش مع المؤسسات السياسية السابقة التي قام أصلاً ضدها ، ويشكل استمرارها خرقاً لشرعيته الجديدة التي يتقيد بها ،

وبالتالي فانه لابد من تعطيل الدستور والمؤسسات التشريعية ، ويترافق ذلك مع اجراء تعديلات قانونية تقتضيها طبيعة النظام الجديد ويقوم بوضعها الموظفون المدنيون والفنيون الذين يتعاونون مع قادة الانقلاب .

يعطي الانقلابيون الشعب انطباعا ان الأمور ستكون منذ الآن فصاعدا واضحة بعد أن «تساقطت الأقنعة» ولابد من أن تتحسن الأحوال ويعم الخير والرفاه .

وبالنسبة للشخص العادي فان انقطاع «الدستور» ما بين النظام السابق والجديد ليس أمراً مهماً لأن الدستور في الأعم الأغلب لم يكن موضع احترام السلطة السابقة ، إذ كان من قبلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وما يقوم به هذا المواطن هو مراقبة ما يصدره الانقلابيون من قوانين لتثبيت سلطتهم السياسية .

وهنا تبدأ المرحلة الثانية من الانقلاب وذلك عن طريق اصدار بعض المواد الدستورية المؤقتة او عن طريق البيانات المتعاقبة لاعلان الانقلاب .

يتولى قائد الانقلاب عادة رئاسة الجمهورية والحكومة والقيادة العليا وهنا لجنة عسكرية : «الاصلاح الوطني» أو «الخلاص الوطني» أو «التحرير الوطني» ، مؤلفة من عدد من العسكريين تشكل بدورها حكومة معظم اعضائها من العسكريين ، وتمنح الصلاحيات بصورة عامة لرئيس الدولة أو للجنة العسكرية ، بحيث يكون ثمة توازن في القوى السياسية داخل المؤسسة القيادية الجديدة ، الا في بعض الحالات النادرة[٣]، والقادة الانقلابيون لا يقيدون انفسهم في هذه المرحلة بنصوص جامدة لها صفة الديمومة ، وانما يصدرون من المراسيم والأوامر ما يكفل تثبيت سلطة الدولة في أيديهم كما لا يقيدون أنفسهم باجراء أي استفتاء شعبي حول ما يصدرونه ، وانما يكتفون بالاعلان عن صياغة مشروع دستور «سيكون بين أيدي الشعب لمناقشته والاستفتاء عليه حالما تسمح الظروف المناسبة» .

بصورة عامة يمكن القول أن ثمة نموذجان لممارسة السلطة «الانقلابية» احداها تقوم على تفوق شخص القائد مع قيام ما يسمى بـ «المجلس العسكري للثورة » أو حكومة الى جانبه وفي هذه الحالة فان للأجهزة المحيطة بالرئيس سلطة استشارية أو أهمية ثانوية .

اما النموذج الثاني للسلطة الانقلابية فيعتمد على مبدأ مشاركة السلطة بين شخص القائد ومجموعة القيادة . فالقائد (الرئيس) يمارس سلطاته مع الأخذ بعين الاعتبار رأي مجموعة القيادة ، وبذلك فان تصرف الحكام في هذه الحالة هو أكثر صبرا مما هو عليه الحال في الوضع السابق ، على اعتبار ان مناقشة أمر ما داخل مجموعة القيادة يؤدي الى تعديل وجهات نظر البعض للبعض الآخر ، والى تفاهم مشترك .

المرحلة الثالثة : هي اعطاء الحكم العسكري الصبغة الدستورية أو «دسترة» الحكومة العسكرية» والواقع ان هذا الاتجاه قد برز خلال الأعوام الأخيرة ويعبر عن رغبة الحكام العسكريين في اقامة سلطة جديدة تقوم على اساس نص دستوري ، بحيث يمكن القول انه يصبح للحكم العسكري الصفة الدستورية ، وبهذا الصدد يمكن أن نشير الى حالات فولتا العليا اذ تبنت دستورا في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٨١ ، والكونغو برازافيل اذ اقرت دستورها في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٧٣ ، ومالي اذ اصدرت دستورها في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ ، وبروندي مع دستورها في ١١ تموز ١٩٧١ ومدغشقر مع دستورها في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ وغير ذلك من الحالات .

ان عودة القادة العسكريين الى الحياة الدستورية يبدو تنفيذاً للوعود السابقة التي اخذوها على انفسهم من خلال البيانات والتصريحات السابقة خلال المرحلة الأولى للانقلاب ، كما انه قد يبدو تعبيرا عن عودة الحياة الديموقراطية ، واذا كان هذا الاتجاه محل الاعتبار في نظر البعض ، فان مشرعين دستوريين يرون ان ذلك ليس صحيحا وحاسما ، فمشروع الدستور انما يضعه الحكام العسكريون محل الاستفتاء الشعبي ولكن اية ديموقراطية فعالة هي هذه في بلد يتم فيها الاستفتاء والأغلبية الساحقة لا تعرف القراءة والكتابة ، وبالتالي فان النتيجة الطبيعية هي الموافقة على نص مشروع الدستور المطروح .

الا ان الأمر الأهم في حالات كهذه هو العودة الى الاستفتاء الشعبي كمبدأ اساسي في الحياة السياسية ، وإضفاء الصفة الشرعية على الحكم العسكري .

ذلك من جهة ، ، ومن جهة ثانية فان العودة الى الحياة الدستورية يعني رغبة

الحكام العسكريين في استقرار سلطتهم السياسية ، وهذا يستتبع حرصهم على سيادة القانون لمصلحة الطبقة التي يمثلونها بطبيعة الحال ، وايجاد ثقة تحول دون وضعهم موضع الاتهام وعدم الشرعية ، وتجنبهم حالة حدوث انقلاب عسكري جديد .

ومن أجل ذلك فان القادة الانقلابيين يعمدون ثانية الى اقصاء الجيش عن مسرح الحياة السياسية ، وباستثناء دستور فولتا العليا عام ١٩٧١ الذي اعطى الجيش أهمية خاصة ، واعتبره مؤسسة سياسية ، فان بقية الدساتير «الانقلابية» لم تتعرض لهذه الناحية لأن الجيش وفقا للواقع السياسي والاجتماعي يمثل مصدر الخطر الحقيقي والوحيد على نظام الحكم العسكري الجديد سيا وان القوى الاجتماعية الكادحة ليست قادرة على احداث الثورة الشعبية الديموقراطية .

٣ ـ الانقلابات العسكرية في افريقيا :

وقع في افريقيا ما يقرب من خمسين انقلابا بالاضافة الى عدد كبير من المحاولات الانقلابية التي احبطت عن طريق تدخل القوات الفرنسية المتمركزة في بعض البلدان منذ اعلان استقلالها كما حصل في تشاد والغابون والكاميرون والسنغال ، كما ان هناك تحضيرات لانقلابات لم تبدأ الا من حيث بداية الأطر التنظيمية للقادة العسكريين ، ولكن اعتقال قيادات هذه الأطر قد حال دون الشروع بالانقلاب ، ومن الصعب التعرف على عدد هذه التحضيرات والبلدان التي تمت بها .

وبالمقابل عرفت بلدان افريقية استقرارا مقبولا في نظامها السياسي والدستوري منذ استقلالها ، فرئيس ساحل العاج يتسلم السلطة منذ الاستقلال وحتى اليوم ، وباستثناء المحاولة الانقلابية التي قام بها رئيس الوزراء السنغالي عام ١٩٦٢ والتي باءت بالفشل فانه يمكن القول ان الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سيدار سنغور قد استقال بطواعيته ولكن بعد ان تمكن من تعديل الدستور السنغالي بحيث تسلم رئيس الوزراء رئاسة الجمهورية عند شغور سدة الرئاسة ، وهكذا تمكن الرئيس السابق للسنغال من احلال رئيس وزرائه عبدو ديوف محله بالفعل كرئيس للجمهورية .

والانقلابات في افريقيا هي بصورة عامة ، ان لم نقل كلية ، هي عسكرية مما يؤكد دور الجيش في الحياة السياسية ، وهـذا لا ينفـي دور المدنيين في بعض الحالات في التهيئة للانقلاب على الرغم من أن السلطة الفعلية في المرحلة الأولى للانقلاب العسكري تتمركز بين ايدي العسكريين .

يبرز ايضا دور الشباب والنقابات العمالية التي تلعب دورا محركا في اثـارة العسكر باعتبارها قوى منظمة على الرغم من ضعفها العددي ، وعلى الرغم من ان القادة الانقلابيين يحاولون تجاهل هذه القوى في المراحل اللاحقة وتسخيرها لخدمة نظامهم .

ان النقابات الافريقية تنجح في الضغط والتأثير على السلطة الحاكمة لتعديل سياستها ، ولكنها لم تنجح حتى الآن في الوصول الى السلطة .

وباستثناء حالة الانقلاب الـذي تم في جزر سيشـل خلال حزيران (يونيو) ١٩٧٧ فان المدنيين لم ينجحوا في اي انقلاب وقع في افريقيا ، وبصورة عامة فان مثل هذه الانقلابات «المدنية» اذا صح التعبير ، تتـم عن طريق ثوريين في القصر الحاكم نفسه ، ولكن حظها من النجاح محدود جدا ، وتقدم لنا المحاولة الانقلابية في غامبيا عام ٩٨١ مثالا حيا على ذلك مع التأكيد على أن تدخل الجيش السنغالي في غامبيا لمصلحة النظام القائم قد وجه الضربة الحاسمة إذ أحبط الانقلاب ضد الرئيس داوودا جاوارا .

قد يعقب الانقلاب العسكري سلسلة من الانقلابات ، ومرد ذلك تواجد عدد من التنظيمات العسكرية السرية داخل الجيش ، أو قيام تنظيمات لاحقة ، كما تم عليه واقع الحال في أثيوبيا ، والكونغو الشعبية ، وبنين ، وغيرها .

▲ ▲ ▲

وفيما يلي جدول بأسماء الدول الأفريقية وأهم الانقلابات التي قامت بها :

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
اثيوبيا	كانون الأول ١٩٦٠	محاولة قام بها مجموعة من المدنيين والعسكريين دون ان يكتب لها النجاح
	شباط ١٩٧٤	اطاح الجيش بحكم الامبراطور هيلا سيلاسي وتلا ذلك سلسلة من الانقلابات الدموية على النحو التالي:
	تشرين الثاني ١٩٧٤	سقوط اللواء عندوم ومؤ يديه
	شباط ١٩٧٧	سقوط الجنرال بانت
	تشرين الثاني ١٩٧٧	سقوط القائد اتنافو ابات اعقبه تسلم الجنرال مانغستوهيلا ماريام الذي مايزال قائما على رأس السلطة
السنغال	١٩٦٢	قام رئيس وزراء السنغال محمد ضيا ضد الرئيس السابق ليوبولد سيدار سنغور الا انه لم يكتب لهاالنجاح
غامبيا	اب ١٩٨١	اخفق انقلاب قاده المدنيون وذلك بسبب تدخل الجيش السنغالي ، تمكن زعيم الانقلاب سامباسايناننغ وبعض رفاقه من الهرب خارج البلاد
الجزائر	١٩ حزيران ١٩٦٥	اطاح هواري بومدين بالرئيس احمد بن بيللا
الجماهيرية الليبية	الفاتح من سبتمبر ايلول ١٩٦٩	سقط النظام الملكي بقيام الثورة وتسلم العقيد معمر القذافي للسلطة
بنين (داهومي)	٢٨ تشرين الأول ١٩٦٣	بقيادة العقيد كريستوف سوغلو
سابقا	٢٢ كانون الأول ٩٦٥	انقلاب سوغلو الثاني نتيجة الصراع الحاد بين الحاكمين .

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
	١٠/ ١٢/ ١٩٦٩	انقلاب الرائد موريس كونداينى بقيادة رئيس الأركان العقيد كوندايته
	٢٧/ ١٠/ ٩٧٢	بقيادة الضابط الشاب مايتوكيريكو الذي وضع البلاد في طريق الاستقرار السياسي وقضى بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٧٧ على محاولة الغزو الامبريالي بمساعدة الرجعية الداخلية ومشاركة بعض الأنظمة الرجعية الأفريقية والمرتزقة
الكونغوبرازافيل	١٩٦٨	انقلاب ماريان نغوابي يتسلم السلطة عن طريق الجيش والمنظمات الشعبية
	١٩٧٠	سلسلة من المحاولات الفاشلة للقيام بانقلاب عسكري مدعم من المخابرات الامريكية
	١٩٧١	محاولات انقلابية مستمرة تبوء بالفشل ولكن تنتهي بمقتل نغوابي بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٧٧
	٥ شباط ١٩٧٩	وصول العقيد دونيس سانيتو نغيسو الرفيق السابق والمخلص لنغوابي .
كينيا	١٩٨٢	محاولة انقلابية لم يكتب لها النجاح .
تشاد	١٣ نيسان ٩٧٥	الاطاحة بالرئيس تمبل باي اعقبه نظام فيلكس مالوم
	٢٩ نيسان ١٩٧٩	قيام حكومة الاتحاد الوطني المؤقتة أعقب ذلك سلسلة الخلافات الداخلية والحرب الاهلية ماتزال مستمرة ، في

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
		الحين الذي تمكن به حسين هبري من احتلال العاصمة
زائير	١١ تموز ١٩٦٠	اخفاق حكومة لومومبا وحلول حكومة كازافوبو
	٥ ايلول ١٩٦٠	اعلان تشومبي استقلال كاتانغا
	٢٤ تشرين ثاني ٩٦٤	تسلم الجنرال موبوتو للسلطة بمساعدة بلجيكا
	٢٥ تشرين ثاني ٩٦٥	انقلاب موبوتو الثاني
موريتانيا	١٠ تموز ١٩٧٨	الاطاحة بالرئيس مختار ولد دادا وتشكيل «لجنة عسكرية للخلاص الوطني» برئاسة العقيد مصطفى ولد السالك رئيس القيادة العليا للقوات المسلحة
	١٥ تموز ١٩٧٨	فشل محاولة الملازم اول مولاي هاشم في الاستيلاء على السلطة
	٢١ اذار ١٩٧٩	تسليم العقيد ولد السالك للسلطة
	٦ نيسان ١٩٧٩	حركة المقدمة احمد ولد بوسيف التصحيحية
موريتانيا	٣١ ايار ١٩٧٩	تعيين المقدم محمد خونا ولد هيدالله رئيسا للوزراء ونائبا لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني على اثر تحطم طائرة ولد بوسيف في حادث طائرة وهو في طريقه الى داكار
	٣ حزيران ١٩٧٩	استقالة العقيد ولد السالك لاسباب صحية وتعيين المقدم محمد محمود ولد

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
		الولي رئيسا للدولة ورئيسا للجنة العسكرية
	٤ كانون الثاني ١٩٨٠	تعيين ولد هيدالله رئيسا للدولة ورئيسا للجنة العسكرية
	اذار ١٩٨١	فشل محاولة انقلابية قام بها العقيد السابق في الجيش الموريتاني محمد ولد عبد القادر والعقيد احمد سالم بن سيدي
	١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٤	الاطاحة بالرئيس ولد هيدالله واستلام العقيد معاوية ولد سيد أحمد ولد الطايع للسلطة
ليبيريا		الاطاحة بالرئيس تولبر علي يد العريف الأول صموئيل دو الذي اصبح رئيسا للجمهورية
مالي	٢٣ تشرين ثاني ١٩٦٨	الاطاحة بنظام موديبو كيتا على يد مجموعة من الضباط الشباب بقيادة الكابتن يورو دياكيتي
	٧ نيسان ١٩٧١	تعيين موسى تراوري رئيسا للجمهورية بعد اقصاء اللجنة العسكرية للتحرير الوطني لكل من دياكيتي ومالك دياللو من بين اعضائها .
بوروندي	١٨-١٩ تشرين الأول ١٩٦٥	انقلاب بقيادة سكرتير الدرك انطوان سيروكو كوافو وهرب الملك ولكن سرعان ما تمكن الكولونيل ميشيل ميكومبيرو سكرتير

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
		الدولة للجيش من تسليمه للسلطة
	تموز ١٩٦٦	عودة النظام الملكي بشخص الأمير شارل ندريري وتعيين ميكومبير رئيسا للوزراء
	٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٦	اعلان الجمهورية من قبل ميكومبيرو وعزل الملك
	١٩٧٢	اخفاق محاولة انقلابية من قبل مثقفي الباهو توس
	١ تشرين الثاني ١٩٧٦	سقوط ميكومبيرو وقيام المجلس الشوري الأعلى بقيادة الكولونيل جان بابتيست باغازا
توغو	١٣ كانون الثاني ١٩٦٧	الجنرال ايتان جنا سينغبي ايادیما وذلك على اثر مقتل اوليمبو وحلول صهره نيكولا غرونيتسكي محله باعتباره كان قائدا للجنة الوحدة التوغولية
بوركينافاسو (فولتا العليا سابقاً)	كانون الثاني ١٩٦٦	اطاحة الجيش بقيادة الكولونيل سانغولي لامينازا بالرئيس موريس باميوعو على اثر مظاهرات نقابية صاخبة
	تشرين ثاني ١٩٦٩	المجلس الأعلى للقوات المسلحة
	كانون الأول ١٩٧٠	عودة المدنيين للسلطة اثر استفتاء دستوري
	٨ شباط ١٩٧٤	تشكيل الجيش والجنرال لامينازا لحكومة التجديد الوطني
	٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٠	انقلاب الكولونيل ساي زربو وتسلمه

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
		لرئاسة اللجنة العسكرية للتصحيح
	١٩٨٢	انقلاب عسكري
	١٩٨٣	انقلاب عسكري على رئيس الدولة من قبل رئيس وزرائه
جزر القمر	١٩٧٥/٨/٣	انقلاب المهندس الزراعي علي صويلح على احمد عبد الله رئيس مجلس الحكومة وانتخابه رئيسا للدولة من قبل المجلس الوطني للثورة والمجلس التنفيذي الوطني
	٩٧٦/٤/٢	
	و ٩٧٦/١٠/٤	محاولتا انقلاب فاشلتان
	٩٧٨/٥/١٣	انقلاب اشتركت فيه بعض عناصر الجيش بمساعدة مرتزقة اجانب قدموا عن طريق البحر وتأليف ادارة سياسية عسكرية وعودة احمد عبد الله لرئاسة الجمهورية
مدغشقر	١٩٧١-١٩٧٥	سلسلة الانقلابات العسكرية المتعاقبة انتهت باستيلاء ديديرراتسيراكا على السلطة وانتخابه رئيسا للجمهورية على اثر استفتاء ٢١ كانون الأول ١٩٧٥
النيجر	١٥ نيسان ١٩٧٤	الجنرال سيني كونتشي - رئيسا للدولة والحكومة رئيساً للمجلس
	١٩٨٣	احباط محاولة انقلاب عسكرية
الغابون	١٧-١٨ شباط ٩٦٤	انقلاب مجموعة من الضباط وصف

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
		الضباط وتشكيل لجنة ثورية
	١٩ مارس ١٩٦٧	عودة رئيس الجمهورية السابق ليون مبا للسلطة تم تسلم نائبه عمر بانغو للسلطة بعد وفاة الأول في ٢٨ تشرين الثاني في باريس
غينيا ـ بيساو	مساء١٤/ ١١/ ٩٨٠	انقلاب رئيس الوزراء خواد بيرناردو الملقب بالجنرال نينو ضد حكم الرئيس لويس كابرال
رواندہ	٥ تموز ١٩٧٣	تسلم الجنرال جوفينال هابيا ريمانا لرئاسة الجمهورية
نيجيريا	١٥ كانون الثاني ٩٦٦	تشكيل حكومة عسكرية
	٢٤ ايار ١٩٦٦	الانقلاب العسكري الثاني قضى بالغاء النظام الفدرالي
	الأول من آب ٩٦٦	انقلاب عسكري اعاد نيجيريا للنظام الفدرالي
	٢٩ حزيران ١٩٧٥	قيام سلطة عسكرية فدرالية جديدة
	٢١ ايلول ١٩٧٨	صدور الدستور الفدرالي متأثرا بالنظام الرئاسي على غرار الولايات المتحدة الامريكية
	١٩٨٣	انقلاب عسكري
افريقيا الوسطى	١٩٦٥	انقلاب بوكاسا وترقيته من كولونيل الى جنرال فالى رئيس مدى الحياة فتنصيبه امبراطورا ٤ ك١ ١٩٧٦ . عودة داكو الى رئاسة الجمهورية وخلع بوكاسا

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
	اول ايلول ٩٨١	انقلاب الجنرال اندريه كوليغبا وتشكيل حكومة عسكرية وتسلمه لرئاسة المجلس العسكري للتصحيح الوطني
اوغنده	٢٤ كانون الثاني ١٩٧١	انقلاب عيدي امين دادا
	نيسان ١٩٧٩	الاطاحة بالجنرال دادا وعودة اول رئيس للجمهورية ميلتون اوبوت للسلطة بمساعدة القوات التنزانية
غانا	٢٤ شباط ١٩٦٦	انقلاب الجيش على كوامي نكروما وقيام المجلس الوطني للتحرير
	١٥ ايار ١٩٧٩	فشل محاولة انقلاب الضابط الطيار رولينجر
	٣-٤ حزيران ١٩٧٩	تأسيس المجلس الثوري المؤقت بقيادة رولينجر
	١٨ حزيران ١٩٧٩	وفاء رولبنجر بوعده وتنازله عن السلطة للمدنيين
	٣١ كالأول ١٩٨١	انقلاب رولينجر الثاني وتسلمه السلطة
	تشرين الثاني ١٩٨٢	فشل محاولة انقلابية ضد رولينجر
	١٩٨٣	فشل محاولة انقلابية اخرى ضد رولينجر
غينيا الاستوائية	٣ آب ١٩٧٩	اطاحة الجنرال تيودور اوبيانغ نغويما بقريبه الدكتاتور ماتياس نغويما
	١٩٨١	محاولة انقلابية فاشلة أعلن عنها عام ١٩٨٢

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
غينيا (كوناكري)	٢ نيسان ١٩٨٤	انقلاب عسكري على اثر وفاة الرئيس سيكوتوري باسبوع واحد

جرى العديد من المحاولات الانقلابية نتيجة تخطيط اجنبي وخلفية استعمارية ، نتيجة التناقض بين المصالح الامبريالية الامريكية والامبريالية الفرنسية ومحاولة الأولى تثبيت حضورها وبسط هذا الحضور على حساب الثانية .

إلا أن الأخطر من ذلك هو أن بعض المحاولات الانقلابية قد كانت مترافقة مع غزو أجنبي مدبر كما حدث في حالات الغزو البرتغالي لغينيا عام ١٩٧٠ والغزو الأجنبي لبنين عام ١٩٧٧ وكذلك محاولة غزو مدغشقر عام ١٩٨٢ وسوف نستعرض فيما يلي الحالة الأولى كنموذج لمحاولة الغزو الأجنبي لبعض البلدان الأفريقية المستقلة .

٤ ـ حالة الغزو البرتغالي لغينيا : وقف وراء هذا الغزو صباح ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٠ البرتغال بالتآمر مع حلف الأطلسي سيما فرنسا والمانيا الاتحادية ، اذ التقت مصالح هذه الدول لاسقاط الرئيس الغيني احمد سيكوتوري : فالبرتغال ترى في دعم غينيا لثورة التحرر الوطني التي كانت مستقلة آنذاك في غينيا ـ بيساو ، احدى مستعمراتها بقيادة حزب الاستقلال الافريقي للرأس الأخضر وغينيا ـ بيساو وزعيمه الراحل اميلكار كابرال خطرا يتهدّد مصالحها ، وما من سبيل لايقاف المجابهة العنيفة الا إنهاء النظام الغيني .

وفرنسا غير راضية بطبيعة الحال عن النظام الغيني باعتباره يمثل تاريخياً استنجاجاً صارخاً ضد النفوذ الفرنسي .

والمانيا الغربية تحلم بالعودة الى القارة الافريقية ومواردها الغنية بعد ان فقدت مستعمراتها اثر الحرب العالمية الأولى .

أما الرجعية الغينية الداخلية فقد كانت على علم مسبق بما يجري وشارك العديد من الغينيين المتواجدين في الخارج في القوة البحرية البرتغالية التي هبطت قريبا من شاطىء العاصمة الغينية ومن المنطقة التي يتواجد فيها عادة الرئيس الغيني

حيث مقر اقامته ، وكذلك مقر اقامة الزعيم الغيني بيساو كابرال .

تشكلت قوة الغزو انذاك من باخرتين عسكريتين ترافقهما اربعة طرادات وقدر عدد المرتزقة بما يزيد على ٤٠٠ جندي .

الا ان الشعب الغيني استيقظ على نداءات الدفاع عن الوطن والثورة ، وتمكن من احباط الغزو رغم تآمر عدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين ورئيس الأركان وبعض الضباط مع قوات الغزو الأجنبية ، ورغم تحقيق قوات الغزو الأجنبية لبعض النجاحات الأولية فان الجولة الأخيرة كانت فرار المرتزقة والقاء القبض على قسم منهم . اسفر التحقيق الذي قام به مجلس الآمن اثر الشكوى التي قدمتها غينيا عن ادانة واضحة للبرتغال الا ان مندوبي امريكا والدول الغربية (بريطانيا وفرنسا واسبانيا) صوتوا ضد مشروع قرار الادانة ، كما اسفر التحقيق عن مشاركة سفارة المانيا الغربية في كوناكري ، وبعض الأجانب ممن كانوا محل ثقة الرئيس سيكوتوري الشخصية* .

خلاصة الرأي :

يبدو لنا من خلال العرض السابق لمعظم الانقلابات العسكرية والتي نجحت أو اخفقت فشل النظام الديموقراطي البرلماني الغربي واخفاقه في القارة الأفريقية ، وعلى الرغم من أن بعض الانقلابات العسكرية حاولت أن تتخلى عن الحكم وتسلم السلطة للمدنيين الا ان الجيش ما لبث أن عاد الى السلطة وبصورة حاسمة واقوى (حالة غانا) .

وحتى في البلدان التي لم تقم فيها بعد انقلابات عسكرية فان ظاهرة الحزب الوحيد تكاد تطغى كما هي عليه الحال في غينيا (سيكوتوري) وفي ساحل العاج والكاميرون رغم ان دستوري هذا البلدين الأخيرين ينصان على حرية تعدد الأحزاب .

ان تدخل العسكر في الحياة السياسية لا يمكن النظر اليه من منظار اسباب

---

* تجدر الاشارة بهذا الصدد ، إلى أن غينيا (سيكوتوري) قد اتخذت من يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام عيداً وطنياً ، تحتفل فيه بمناسبة الانتصار على الغزو البرتغالي ، اكثر من احتفالها بأي مناسبة وطنية أخرى .

النزعة الليبرالية ، كما انه لا يمكن ان يكون بالضرورة ثوريا وتقدميا ، على انه ، اي الجيش في كلتا الحالين ، سواء كان لمصلحة التقدم والديموقراطية الشعبية ، أو متناقضا معها ، فان تدخله في الحياة السياسية امر تفرضه التناقضات القائمة داخل المجتمع الافريقي في هذا البلد أو ذاك ، انه القوة المادية الأكثر فعالية والمؤسسة الأكثر تنظيما وتماسكا عما سواه في مجتمعات زراعية قبلية متخلفة تشكل نسبة الطبقة العاملة فيه والمثقفين الى عدد السكان نسبة ضئيلة جدا .

ذلك من جهة ومن جهة ثانية فقد اثبتت الانظمة السياسية والدستورية التي تستمد قوتها واستمرارها من شخصية قائد الانقلاب العسكري سواء على مستوى السلطة أو على مستوى التنظيم الحزبي الذي نشأ قبل الاستقلال ، او احدث لاحقا لدعم سلطة القائد نقول : اثبتت هذه الأنظمة فشلها .

ومن هنا يمكن القول ان وجود التنظيم الحزبي القائم على اسس ايديولوجية علمية هو الضمان لاستمرار نظام سياسي ودستوري وان شخصية القائد مهما كانت نافذة وفعالة ومخلصة فانها لن تستطيع الاستمرار واذا استطاعت ذلك لفترة فانها لن تستطيع الحفاظ على المكاسب التي حققتها الجماهير الكادحة .

ان الانقلاب على كوامي نكروما (غانا) يعطينا مثالا حيا على ذلك ، فنجاح الانقلاب العسكري على نظام نكروما لم يكن ليتطلب عمليا اي تأييد شعبي لنجاح الانقلاب كما أن الشعب لم يكن ليستطيع بدوره الدفاع عن مكتسباته لأنه واقعياً غائب بمعظمه عن الحياة السياسية . . . وهكذا فان عشرين دبابة احاطت بالقصر الجمهوري للدكتور نكروما عند غيابه في زيارة رسمية للصين الشعبية ، كانت كافية للاطاحة به دون ان يتخذ الشعب اي موقف سلبي من الانقلاب بل لقد عبر البعض عن تأييدهم للانقلاب بالنزول والتظاهر في الشارع حتى النقابيون الذين كانوا «محسوبين» على نكروما حيوا واستقبلوا بحرارة النظام العسكري الجديد الذي قاده ضابطان ، وحزب نكروما الذي يضم مليونين ونصف مليون منتسب لم ينظم اي مظاهرة معارضة للانقلاب العسكري .

ان الشعب اذ لا يمارس مسؤ ولياته بقيادة حزب طليعي ذي ايديولوجية علمية محددة فانه سيقف موقف المتفرج في حالة قيام انقلاب عسكري .

فإذا ما انتقلنا الى الامتداد الآسيوي ـ الافريقي فانه ليمكن القول أننا نحن

العرب قد عشنا في تاريخنا المعاصر مثالا واضحاً على صحة فرضيتنا ، فدولة الجمهورية العربية المتحدة التي تمت نتيجة وحدة القطرين السوري والمصري ، والتي حازت على الأكثرية الساحقة أثناء الاستفتاء الشعبي على الوحدة وعلى شخص رئيسها قد سقطت نتيجة انقلاب عسكري قام به عدد محدود جداً من الضباط في القطر السوري ، نتيجة غياب التنظيم الايديولوجي الطبقي في دولة الوحدة ، واستمر هذا المثال صاخباً على نحو ، اكثر مأساوية في القطر المصري بعد غياب الرئيس عبد الناصر .

على أية حال فان الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية كما في القارة الآسيوية ستظل واردة في المجتمعات الزراعية المتخلفة طالما أن ثمة هوة بين الطبقة الحاكمة وبين جماهير الشعب المحكومة .

انه لا يمكن انكار دور الجيش في انقاذ افريقيا من الأنظمة الديكتاتورية الفردية في اثيوبيا (الامبراطور هيلا سيلاسي) وفي افريقيا الوسطى (الامبراطور الجنرال بوكاسا) وفي اوغنده (الجنرال عيدي امين دادا) وفي جمهورية غينيا ـ الاستوائية (فرانسيسكو ماتياس نغويما) .

وكما قد يكون الجيش أداة قمع خدمة للطبقة البورجوازية الحاكمة ، فانه قد يتحول الى تبني سياسة تقدمية بعد وصوله للسلطة تعيد تنظيم البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمع ، ويضعه في طريق التوجه اللارأسمالي والاشتراكية العلمية كما في حالات الكونغو الشعبية وبنين واثيوبيا وغينيا ـ بيساو وغيرها .

▲ ▲ ▲

خامساً ـ نظام الفصل العنصري
في جمهورية جنوب افريقيا

يقوم في القارة الأفريقية نظام سياسي ودستوري يعتمد الفصل والتمييز العنصريين (الابارتهايد) اساساً للسلطة والعلاقات الانتاجية ، ولذلك فقد رأينا من الضرورة بمكان ، افراد هذا البحث لإلقاء الضوء على الخلفية التاريخية لهذا النظام ، فالتعريف بالابارتهايد ، وكيفية تطبيقه في كل من جنوب افريقيا ، وناميبيا (جنوب غرب افريقيا) مع الاشارة اخيراً الى القوى التي يستند اليها هذا النظام .

الخلفية التاريخية :

كان البرتغاليون اول من نزل الى جنوب افريقيا في القرن الخامس عشر ، الى ان يحتل منها الهولنديون ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر مستعمرة لهم سموا انفسهم فيما بعد باسم البوير ، ثم استولى البريطانيون على الاقليم عام ١٨٠٦ ، واشتعلت حرب البوير بين البريطانيين والمستوطنين القدامى (البوير) ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢ ، وعند هزيمة البوير اعترفت بريطانيا بالحكم الذاتي للاوروبيين ، فاعلن اتحاد جنوب افريقيا عام ١٩١٠ ما بين اقليمي الكاب والناتال من جهة وبين الترانسفال والاورانج من جهة ثانية ، وذلك في اطار الكومنولث البريطاني .

الا ان بداية تصفية الاستعمار لاحقاً في افريقيا وضعت اتحاد جنوب افريقيا في وضع صعب ، اذ طلبت البلدان الأفريقية والآسيوية داخل الكومنولث (نكروما ونهرو) تعديل سياسة الاتحاد الداخلية التي سوف نشير اليها لاحقا ، اعلان الانفصال وقيام جمهورية جنوب افريقيا عام ١٩٦١ .

ان أول الانتقادات الموجهة الى سياسة المستوطنين الأوروبيين في جنوب افريقيا وردت من الهند والباكستان في منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، ومنذ ذلك

التاريخ بدأت الضغوط تزداد في هذه المنظمة ، وفي وكالاتها المتخصصة من قبل الأفارقة وبلدان عدم الانحياز والمنظومة الاشتراكية ، ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا ، مع استمرار السياسة الأمريكية ، والبلدان الغربية في التعاون مع هذا النظام وتقديم العون له .

١ ـ تعريف الابارتهايد L'apartheid

اتخذت هذه الكلمة (الابارتهايد) مغزاها عام ١٩٤٨ ، اذ اصبحت عنوانا لبرنامج حكومة جنوب افريقيا يقضي الحفاظ على نقاء الجنس الأبيض مع ضمان امتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق اصدار التشريعات اللازمة لذلك ؟

وعرف المؤلف John Bosco ADOTEVI الابارتهايد تعريفا مماثلا بانه «عنصرية الدولة ، عنصرية مشرعة ، انه عزل رسمي للمجتمعات التي تعيش في الوسط الجغرافي نفسه عن طريق تقسيمها ، انه فصل مفروض من الأعلى ، انه ليس الارادة الشخصية التي تقرر العلاقات بين البيض والسود ، انه مجموعة القوانين ، انه مفروض من دستور الدولة وليس هذا فحسب ، بل انه ايضا اي الابارتهايد مؤسسة الرجل الأبيض الذي يريد ان يفرض تأثيره وقيادته من خلال معطيات مسار جيوسياسي ، الأبيض وغير الأبيض يجب ان يطيع القواعد التي تقسره على الحياة في مجتمع مصنف ، ان ذلك هو نتيجة لانتصار البيض الذين نجحوا في توطنهم في هذه المنطقة الجغرافية من أفريقيا الجنوبية وجاؤوا بطبيعة الحال لحماية مصالحهم ، وأعدوا ، من أجل ذلك ، ايديولوجية غريبة اصبحت معتقدات راسخة بالنسبة لهم» معتقدات شكلت ولادة لمواقف مختلفة تضع نفسها في خدمة معطيات هي عقدة التفوق والخوف وتأثير الدين والزعم بان الاسود هو دون مستوى الانسان ، والحرص على ادارة المؤسسات بحجة حمايتها ، والقومية البيضاء[٥] .

يمكن أن يطبق الابارتهايد بصورة جزئية بحيث يحدد لكل عنصر مناطق خاصة للاقامة ، كما قد يطبق بصورة كلية حين يحدد لكل عنصر انواع معينة من العمل والتجارة والوظائف والأجور ، بالاضافة الى تحديد مناطق خاصة لكل عنصر يقيم فيها ، وهو تحديد يستند الى اعتماد الأقلية الحاكمة في تطبيقه على استخدام سلطتها

السياسية والاقتصادية متدرعة في ذلك بان هذا الاسلوب من العزل أو الفصل الكلي ، أمر ضروري لتحقيق السلام ، وتقليل الصدام بين العناصر المختلفة حضارياً ولغوياً ودينياً .

ويشير المؤرخ الأفريقي KI- ZERBO الى ان حكومة جنوب افريقيا قد تبنّت مبدأ الابارتهايد بهدف عزل كل جنس وكل قبيلة في المنطقة المخصصة لها وفصل البيض عن السود بصورة جذرية[٦] .

وبصورة مجملة يمكننا أن نأخذ فكرة عن التفكير العنصري من خلال ما أورده رئيس وزراء جنوب افريقيا اذ قال : اننا نريد ان نحافظ على افريقيا الجنوبية بيضاء ، وهذا يعني شيئا واحدا هو سيطرة البيض ، انه لا يكفي ان يدير أو يقود البيض ، بل يجب ان يسيطروا[٧] .

ولكي تتضح أمامنا خطورة الابارتهايد ، فاننا نشير الى ما ورد في وثائق الأمم المتحدة من أنه ، أي الابارتهايد ، تهديد للسلام والأمن الدوليين ، بسبب سياساته اللا انسانية التي يجب ان تدان كجريمة ضد الانسانية[٨] .

اما تقرير منظمة اليونسكو عن الابارتهايد فيختتم بالقول «ان الابارتهايد يخرق دفعة واحدة سواء عن طريق اسسه التي يقوم عليها او عن طريق الممارسة التي تصدر عن هذه الأسس ميثاق الأمم المتحدة ، وشرعة اليونسكو ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وجميع صيغ السلوك الأخلاقي التي تنهل منها الاتفاقات او التصريحات والتوصيات التي اقرها المجتمع الدولي في اطار مؤسسات منظمة الامم المتحدة[٩] .

٢ ـ تطبيق سياسة الابارتهايد

يعرف نظام جمهورية جنوب افريقيا ايضا باسم الابارتهايد Pays de l'apartheid لانه يمارس سياسة الفصل والتمييز العنصريين في جنوب افريقيا وكذلك في جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) وفيما يلي نتحدث عن هذه الممارسة في كل من الدولتين .

<u>في جمهورية جنوب افريقيا</u> : تمتد سياسة الابارتهايد الى جميع المجالات لتشمل الأرض ، والحريات الأساسية والتعليم والأحوال الشخصية ، والعمل .

ففي مجال الأرض : يوضح البرنامج الانتخابي للحزب الوطني (الحاكم) عام ١٩٤٧ السياسة اللاحقة التي قام عليها اساس الحكم ، اذ ورد في البرنامج اياه مايلي : «بصورة عامة فاننا نقترح فصل المجموعات والاثنيات الأقل أهمية وتوطين كل منها في أرضه الخاصة به حيث تستقل في وحدات خاصة (بانتوس) . اننا سنلتزم بالمبدأ العام لفصل الأراضي بين «البانتوس» والبيض وفي المناطق الحضرية فان «البانتوس» سيعتبر كمهاجرين ليس لهم حقوق سياسية او اجتماعية متساوية لتلك التي للبيض» .

ولقد تم بالفعل ترجمة البرنامج الانتخابي الى الممارسة الفعلية فعلى اساس النظرية العنصرية أصدر الحزب الوطني الحاكم اكثر من مائتي قانون واجراء وكرس ماكان قد سبق ان صدر قبل ذلك منذ عام ١٩٣٣ ، إذ صدر الأمر التشريعي الذي يقضي بان يعيش العنصران الأسود والأبيض كلا في مناطق مختلفة ومحددة لا يحق لاحدهما تجاوزها ، وفي عام ١٩٥٠ تم تعزيز التفرقة العنصرية في ميدان السكن في المنطقة الاوروبية بوضع قوانين تتعلق بالصفقات التجارية في مجال العقارات كما نظم قانون ١٩٥٢ بصورة [illegible] حق الاقامة في المنطقة الاوروبية ، وعام ٩٥٣ ظهر قانون التفرقة في الأماكن العامة [illegible] بشأن النقل العمومي عام ١٩٥٥ ولقد امكن تطبيق مبدأ التقسيم الجغرافي عن طريق الرقابة الشديدة ووضع المؤيدات القانونية الصارمة التي تحظر التجول من منطقة الى اخرى دون جواز مرور مسبق .

وفي عام ١٩٦٣ اعطى رؤساء المجمعات والقبائل ممن يتعاونون مع الحكومة العنصرية بعض الصلاحيات بعد ان كان الأفريقيون محرومين بموجب القانون من تولي أي مركز اداري ، حتى في الأحياء الافريقية الشعبية .

ولكن هذا الاستقلال الذي منح لاقليمي الترانسكاي والبوبتاتسواوانا ، إنّما هو شكلي اذ اقتصر على انشاء ثلاثة برلمانات احدها للأوروبيين والآخر للملونين والثالث للهنود ، واقتصرت ديموقراطية التعليم على بعض الأمور في مجال التعليم الثانوي . . . كل ذلك بهدف تضليل الرأي العام العالمي وتحويل انظاره عن سياسة التمييز العنصري التي يمارسها نظام جنوب افريقيا ، وتمهيدا لتقسيم البلاد بصورة رسمية الى مناطق خاصة للبيض واخرى للسود .

وفي مجال الحريات الاساسية تبرز ايضا سياسة الابارتهايد اذ صدر عام ١٩٥٢ قانون للحاكم العام بموجبه ان يأمر باقصاء فرد أو قبيلة بأسرها من محل الاقامة الدائم الى اي مكان اخر وعدم العودة الا بعد فترة محدودة ، أو لأجل غير مسمى ، كما كان صدر قانون ١٩٥٠ بشان مقاومة الشيوعية ، والذي منح وزير العدل بموجبه سلطة اقصاء أي شخص من منطقته اذا اقتنع أو قرر ان هذا الشخص يدافع أو يشجع على تحقيق أي غرض من أغراض الشيوعية ، كما صدر عام ١٩٥٦ قانون يسمح بموجبه للحاكم العام بالقبض على الأفريقيين دون تحقيق أو محاكمة ، واعتقالهم في أي وقت ، متى اقتضى «الصالح العام» ذلك .

وفي مجال الأحوال الشخصية والعلاقات الانسانية ، فان قانون ١٩٢٧ حظر العلاقات الجنسية بين البيض والسود وامتد ذلك عام ١٩٥٠ الى الهنود والاسيويين ، كما منع قانون صدر عام ١٩٤٩ الزواج بين الأوروبيين وغير الأوروبيين ، كما ان سياسة التمييز العنصري متبعة حتى في المباريات الرياضية .

وفي مجال التعليم : فاننا نشير الى الواقع التعليمي الذي يعيشه الطفل الافريقي منذ ان تتفتح براعمه على الحياة والدراسة من خلال ما يذكره احمد مختار مباو المدير العام الحالي لمنظمة اليونسكو ، اذ يقول «انه لا يكفي الطفل الافريقي تعاسته انه يتألم من البؤس ومن نقص التغذية ، ومن سوء الأحوال السكنية ، بل انه يخضع لواقع ثقافي متدن نتيجة مخصصات التعليم المحدودة ، في حين يستفيد السكان البيض من تعليم مجاني والزامي في مدارس مجهزة بكوادر عالية» وعلى سبيل المقارنة فان ما أنفق على التلميذ الأسود خلال عام ١٩٧٤ في مجال التعليم هو ٢٨,٥٠ راند (الوحدة النقدية لجنوب افريقيا) مقابل اربعمائة راند للتلميذ الابيض خلال العام نفسه .

ممارسة الابارتهايد في ناميبيا (جنوب غرب افريقيا)

وقعت ناميبيا تحت الاحتلال الالماني عام ١٨٨٤ ثم اضطرت المانيا للتخلي عنها عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ، وتنازلها عن المناطق الخاضعة لنفوذها في افريقيا ، أعطت عصبة الأمم عام ١٩٢٠ حكومة جنوب افريقيا حق ادارة الاقليم بمقتضى اتفاقية الانتداب المؤقتة في ١٩٢٠/١٢/١٧ الا ان حكومة جنوب

افريقيا رفضت التخلي عن ناميبيا بعد الحرب الثانية الى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة والذي اصبح يشرف على اقاليم الانتداب .

ومنذ عام ١٩٦١ تمارس حكومة جنوب افريقيا سياسة الابارتهايد وعام ١٩٦٨ ؟ قامت بتقسيم الأرض الى مناطق منفصلة للبيض واخرى للسود ، وذلك بغية اقامة دول على اساس اثني تخضع لها بطبيعة الحال .

ووفقاً لما اعلنته لجنة التحقيق في شؤ ون جنوب غرب افريقيا Commission odendal فان ٤٣٪ من المساحة الاجمالية لناميبيا وبالتحديد افضل الاراضي الصالحة للزراعة ، وتلك التي تحوي على المناجم والمواد الخام ، مقتطعة للبيض ، في حين اقتطع ٤٠٪ من الاراضي الفقيرة والأقل اهمية ، لاقامة غير البيض ، أما نسبة ١٧٪ المتبقية من الأرض والتي تحتوي على مناطق توافر الالماس فقد ابقتها حكومة جنوب افريقيا تحت سيطرتها المباشرة .

يطالب شعب ناميبيا حاليا باستقلاله بقيادة المنظمة الشعبية لتحرير جنوب غرب افريقيا «سوابو» بزعامة مؤ سسها «هيرمان توافو» الذي تمكنت السلطات العنصرية من القاء القبض عليه وزجه في السجن فتولى «سام نجوما» زعامة منظمة سوابو التي اعترفت بها منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ ممثلا شرعيا ووحيدا لشعب ناميبيا .

٣ ـ القوى التي يستند اليها النظام العنصري :

يتزايد احتجاج العالم ضد النظام العنصري القائم في جمهورية جنوب افريقيا مما دعا الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة عام ١٩٦٢ الى تشكيل لجنة التمييز العنصري ، ثم دعا مجلس الأمن الدولي خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ الى حظر شحن الأسلحة الى جنوب أفريقيا .

على الرغم من احتجاج العالم ضد النظام العنصري القائم في جنوب افريقيا ، ومن دعوة قراري مجلس الأمن عام ١٩٦٣ ، الى حظر شحن الأسلحة الى جنوب افريقيا فان حكومة جنوب افريقيا ما تزال تمارس سياسة العنصرية ضد المواطنين الافارقة مستندة في ذلك على الدعم الغربي ، وعلى تأسيس قوة عسكرية لقمع حركة التحرر الوطني الافريقية .

الدعم الغربي : يمثل النظام العنصري أهمية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية نظراً للوضعية الاستراتيجية والاقتصادية لجنوب افريقيا .

فمن الناحية الاستراتيجية يراقب الخبراءالعسكريون في الحلف الأطلسي طريق الكاب الذي تقوم به القاعدة البحرية الموجودة في سيمون ستن حيث تحتفظ بريطانيا بتسهيلات بعد انسحاب بريتوريا (جنوب افريقيا) من الكومنولث ، ثم جاء اغلاق قناة السويس بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ليؤكد الأهمية الاستراتيجية للكاب .

طلب جيمي كارتر من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية خلال دورة مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي التي انعقدت في ايار ١٩٧٨ بواشنطن توسيع دائرة نشاط هذه الكتلة لتشمل كافة القارة الافريقية ، ثم تمت الموافقة على هذه الفكرة في مؤتمر باريس من طرف البلدان الخمسة الرئيسية في منظمة حلف شمال الاطلسي .

وفي رأي قادة الكتلة ، فان احد جوانب هذا التوسيع يمكن أن يتمثل في تأسيس المنظمة المسماة بمنظمة جنوب الاطلسي ، كملحق تابع لمنظمة حلف شمال الاطلسي .

ويجب على منطقة نشاط الحلف المزمع ايجاده ان يتناول الجزء الواقع بين جنوب افريقيا وامريكا الجنوبية ، وتفكر واشنطن في استخدام الانظمة الديكتاتورية في بلدان المخروط الجنوبي «لأمريكا اللاتينية والنظام العنصري في جنوب افريقيا وربما بعض البلدان الافريقية الأخرى في الجانب الآخر من الاطلسي ، وذلك كدعم لاقامة منظمة حلف جنوب الأطلسي .

وبالنسبة لجنوب افريقيا فهي مستعدة لقبول تحالف مباشر مع منظمة حلف شمال الأطلسي وحسب الصحيفة الانكليزية «دايلي مايل» فان سلطات بريتوريا قد اقترحت على منظمة حلف شمال الاطلسي ، منذ ١٩٧٠ ابرام اتفاق تكون بموجبه جنوب افريقيا عضوا مشاركا منضما لهذه الكتلة . وقد اعلنت استعدادها لوضع قواتها المسلحة تحت قيادة منظمة حلف شمال الاطلسي واستقبال فرقة من قوات المنظمة على ترابها ووضع قاعدة سيمون تاون العسكرية وموانىء اخرى تحت تصرف القوات البحرية التابعة للكتلة . غير ان الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في

المنظمة تجر بريتوريا الى منظمة عسكرية جديدة لأنها لا تجرؤ على الارتباط مباشرة بالنظام العنصري لجنوب افريقيا ، وتقبل ذلك حكومة جنوب افريقيا ، فهي تقيم بدقة روابط مع النظام الفاشي الشيلي وباراغواي واوروغواي وحلفاء اخرين امريكيين لاتينيين في منظمة جنوب الاطلسي .

وينوي الحلف الشمالي تحديد اهداف عسكرية استراتيجية واسعة النطاق للمشاركين في كتلة الجنوب الأطلسي المزمع تأسيسها ، وحسب ما تدل عليه حساباتهم ، فان على التجمع العسكري الجديد ان يضمن لمنظمة حلف شمال الأطلسي مراقبة فعالة للطرق المائية والجوية الهامة في جنوب الأطلسي وكذلك مصادر المواد الأولية الاستراتيجية المستوردة من افريقيا وامريكا اللاتينية من طرف الشركات الاحتكارية الغربية فنشاط بعض بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي المتعلقة باقامة تجمع عسكري وسياسي موال للامبريالية في منطقة البحر الأحمر بنية واضحة تتمثل في ربطه بكتلة شمال الاطلسي .

ومن الناحية الاقتصادية تعتبر جنوب افريقيا اول منتج للذهب في العالم والأهم من ذلك كله هو كثافة الاستثمارات الغربية ، اذ قدرت الرساميل القادمة من منطقة الجنيه الاسترليني (عام ١٩٧٢ بريطانيا خاصة) الى هذا البلد بمبلغ ٣٢٢٥ مليون راند ، كما بلغت تلك الآتية من منطقة الدولار بمبلغ ٩٢٨ مليون ، وذلك بالاضافة الى الاستثمارات الواردة من فرنسا وسويسرا والمانيا الغربية خصوصا اذ قدرت بـ ٦٧٩ مليون .

ان سبب هذه الاستثمارات يعود الى الثروة المنجمية الهائلة فانتاج الماس وهو في ايدي شركة دي بيرس ، احدى ممتلكات الشركة الانجليزية الامريكية . هاري اوبنهاير ، يمثل ٢٢٪ من الانتاج العالمي بمعدل سنوي يبلغ أربعة ملايين قيراط من الأحجار الكريمة و ٧ ملايين من الأحجار الصناعية .

وتراقب شركة دي بيرس بواسطة Central Selling organization ٨٠٪ تقريبا من التجارة العالمية للماس .

ويمثل انتاج الذهب ٧٧٪ من انتاج السوق الغربية و ٤٠٪ من الذهب المستخرج في العالم ، وهو انتاج يتراوح اذن بين ٧٥٠ و ٨٥٠ طن سنويا ، وتوجد نسبة هامة من مناجم الذهب في ايدي الشركة الانجليزية الامريكية ، ويعتبر جنوب

افريقيا ايضا المنتج الأول لمادة البلاتين اي الذهب الابيض (٨٤ طن عام ١٩٧٦) كما ينتج النحاس ، الفا الف طن سنويا ، وكذلك الفحم الحجري ٧٠ مليون طن والكروم والزنك والانتموان والنيكل والاميانت والمانغنيز وقد ازدادت مردودية مناجم الذهب وهي تخضع لتقلبات سعر المعادن نتيجة اكتشاف مناجم اليورانيوم ذات العروق المعدنية التي تحتوي على ذهب ، ويحتل جنوب افريقيا المكان الأول في صف البلدان التي لديها احتياطات من هذا المعدن ، ويبلغ الانتاج السنوي من هذه المادة ستة آلاف طن اذا اعتبرنا ما ينتجه جنوب غربي افريقيا (ناميبيا) وهو انتاج لا تقدم عنه سلطات جنوب افريقيا ارقاماً مفصلة ، وتوجد هذه الثروات المنجمية في معظمها في المناطق الواقعة في محافظة ترانسفال حيث توجد بقايا رواسب عصر ما قبل الكمبري وفي محافظة اورانج حيث تتكون التربة التي يرجع تكوينها الى العصر الأول ، من اراضي رسوبية وتجتمع فيها طبقات حجرية جيرية وطبقات من الفحم .

في اطار ذلك يمكن القول ان الغرب هو العميل التجاري الأول لحكومة جنوب افريقيا مع تبدل في بعض الموازين لصالح هذا البلد أو ذاك من البلدان الغربية ، اذ احتلت المانيا الغربية عام ١٩٧٤ مكان بريطانيا ، كما تحتل الولايات المتحدة المكان الثالث ، واحتل ايران (الشاه) مكانا مرموقا بسبب تزويده بالنفط نظرا لحظر بيع النفط العربي والافريقي للنظام العنصري .

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير الموقف الأمريكي والغربي بصورة عامة ووقوفه الى جانب النظام العنصري في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، سيما استخدام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع اللوائح التي تقدمت بها المجموعة الأفريقية لمجلس الأمن الدولي خلال مداولاته حول ناميبيا عام ١٩٨١ وأثناء تفسير ممثلي الدول الغربية لمعارضة اللوائح الأفريقية ذهبت ممثلة الولايات المتحدة الى القول ان تصويت واشنطن السلبي لا يمس في شيء عزم بلادها على بذل مجهودات لتحقيق استقلال ناميبيا» . اما ممثل بريطانيا فقال «ان التصويت ضد النصوص الافريقية يترك المجال مفتوحا امام تسوية عن طريق المفاوضات» وكذلك ممثل فرنسا اذ قال «ان التصويت لصالح العقوبات يتناقض مع الهدف المنشود وهو استئناف المفاوضات مع جنوب افريقيا» .

بقي ان نشير بهذا الصدد الى ان تسعة دول قد صوتت لصالح اللوائح الافريقية من بينها الاتحاد السوفياتي والصين ، وامتنعت كل من اليابان وايرلندا واسبانيا عن التصويت .

والواقع ان مجلس الأمن كان قد وجه عام ١٩٧٨ انذارا رسميا لجنوب افريقيا للعمل على تطبيق اللوائح ٣٨٥ و ٤٣١ و ٤٣٥ والا سيكون مجبرا على عقد اجتماع عاجل لاتخاذ الاجراءات المناسبة طبقا لميثاق الأمم المتحدة وخاصة الفقرة السابعة منه لضمان احترام حكومة جنوب افريقيا للوائح المذكورة .

الا ان استخدام حق النقض من قبل الدول الغربية الدائمة العضوية في مجلس الأمن يحول دون اتخاذ قرارات حاسمة ضد الحكم العنصري وامتثاله للائحتي مجلس الأمن ٣٨٥/ ١٩٧٦ و ٤٣٩/ ١٩٧٨ .

بل ان الرئيس الامريكي الحالي ريغان انتهج سياسة اكثر تطرفا واشد عونا لنظام بريتوريا منطلقا في ذلك من قوله «ان جنوب افريقيا حليف للولايات المتحدة في كل الحروب ولا يمكن التخلي عنها» .

الندوة الدولية حول العقوبات ضد جنوب افريقيا : وخلال الندوة العالمية حول العقوبات الاقتصادية لجنوب افريقيا التي انعقدت بمقر منظمة اليونسكو في باريس خلال شهر ايار (مايو) ١٩٨١ تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الدولية لمكافحة التمييز العنصري ، ادانت هذه الندوة الدعم الأمريكي والغربي للنظام العنصري ، واجمعت على ضرورة اجراء حظر اقتصادي فوري وجماعي .

كان من جملة المتحدثين في الندوة كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة انذاك فقال : «إن عالم اليوم يمكنه ولن يمكنه أن يسمح بحرمان شعب بكامله من حقوقه لمجرد اصله او لون بشرته» . واشار الى مجهودات منظمة الأمم المتحدة وتجنيدها للمجموعة الدولية ضد سياسة التمييز العنصري واوضح بان اية محاولة لفرض عقوبات على النظام العنصري لابدَّ لكي تكون فعالة من ان تدعم من قبل جميع البلدان ، كما تعرض فالدهايم للقضية الناميبية فاكد ضرورة تطبيق

اللائحة رقم ٤٧٥ الصادرة عن مجلس الأمن ، باعتبارها القاعدة الوحيدة والأساسية لاستقلال هذا البلد الأفريقي .

ما جلل خلال الندوة هو الموقف الفرنسي ، اذ القى السكرتير العام للحزب الاشتراكي الفرنسي جوسبان خطابا أمام الندوة قال فيه «ان حزبه سيطلب من الحكومة الفرنسية فرض عقوبات على نظام جنوب افريقيا» كما تحدث أثناء انعقاد الندوة وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون اذ قال «ليست هناك حدود للعنصرية ، وبالتالي لا حدود لادانتها ، ونحن نعرف انه ستكون لهذا الموقف عواقب على سياسة فرنسا في كل القارات وخاصة في افريقيا .

وقد فسر المراقبون السياسيون هذا الموقف الجديد للسياسة الفرنسية ازاء النظام العنصري في بريتوريا انه يجيء كنتيجة لوصول اليسار الفرنسي إلى السلطة .

٤ ـ القوة العسكرية لنظام بريتوريا : تمثل القوة العسكرية لنظام الابارتهايد في جنوب افريقيا الركيزة الأساسية الثانية لاستمراره ، ويبلغ نصيبها ١٩٪ من الميزانية الاجمالية ، اي ما يزيد على ثلاثة مليارات من الدولارات ، وتمثل أقوى قوة عسكرية في جنوب الصحراء ، وتتألف من ٨٦ الف جندي دائم يؤدون خدمة عسكرية الزامية لمدة عامين ومن ٢٦٠ الف جندي احتياطي يتلقون تدريباً منتظماً ويمكن تجنيدهم حتى الخامسة والاربعين من العمر ، كما يمكن تجنيد اي مواطن حتى بلوغه الخامسة والستين من عمره في الميليشيات في الحالات الطارئة .

تتوزع القوات البرية وعددها خمسون ألف جندي على ثلاثة قواعد رئيسية في جنوب أفريقيا هي الكاب ، وجوهانسبورغ أو بريتوريا وثلاثة أخرى في الأراضي الناميبية هي والفيس باي ، وغروت فونتين واوشكاني ، حيث يوجد باستمرار ما بين ١٥ إلى ٢٠ الف جندي ، والأسلحة البرية هي من صنع الشركة الوطنية ارمسكور المتخصصة ايضاً في تقليد الموديلات الاجنبية سواء باذن من الشركة الأصلية أو بدون اذن .

ان الصواريخ الهجومية R-4 التابعة لقوات جنوب افريقيا عبارة عن نسخة طبق الأصل للصواريخ الاسرائيلية من نوع غاليل Galil كما ان الصواريخ Cactus هي نفسها صواريخ Crotal الفرنسية الأصل بعد أن تمّ تغيير اسمها والحصول رسمياً

على الترخيص بصنعها وكذلك معظم المدرعات الخفيفة من نوع AML 90 وAML 60 .

كما تمتلك بريتوريا منذ بضع سنوات نوعاً من احدث انواع المدفعيات : وهو عبارة عن مدفع قنابل ١٥٥ ملليميتر بعد ان سمحت الشركة الكندية المنتجة لنظام بريتوريا بطريقة سرية بصناعة هذا النوع من السلاح الذي يمكن تجهيزه بقذائف نووية .

ويعتبر السلاح الجوي الموجود في قواعد اندانغو والكاب ودوربان وبلوم فونتين وبيتر سبورغ وبريتوريا متواضعا وقديما نسبيا ، ويتألف معظم اجهزته من طائرات نقل ودعم للقوات البرية خصوصا الطائرات الايطالية الصغيرة والمستخدمة في الغارات على انغولا . ويمتلك كذلك ٥٠ طائرة ميراج FA صنعها بترخيص و ٤٠ طائرات ميراج III تسلمها من فرنسا قبل عام ١٩٧٠[١٠]

التعاون العسكرية مع اسرائيل :[١١] تجدر الاشارة الى التعاون العسكري الوثيق بين النظام العنصري لجنوب افريقيا واسرائيل ، حيث يتخذ هذا التعاون ثلاثة محاور : احدها التعاون المتبادل في مجال الأسلحة ، وثانيها ارسال المتطوعين جنوب الافريقيين الى اسرائيل اثناء الأزمات وتدريب العنصريين على مجابهة العمليات الفدائية وثالثها العون الاسرائيلي لجنوب افريقيا في المجال النووي والاستخبارات[١٢]

ففي مجال الأسلحة تقوم جنوب افريقيا بصنع البندقية الرشاشة اوزي(UZI) بعد ان قامت اسرائيل بالترخيص لذلك من قبل المؤسسة ذات الأصل البلجيكي ، كما تزود اسرائيل جنوب افريقيا منذ عام ١٩٦٧ بطائرات ارافا (ARAVA) التي تستخدم خاصة ضد العمليات الفدائية وكذلك بصواريخ بحر - بحر(Gabriel) من صنع اسرائيل .

وبالمقابل فان نظام الابارتهايد قد رخص لاسرائيل بصناعة قنابل النابالم التي سبق ان توصل الى صنعها منذ اذار (مارس) ١٩٦٨ وبتاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ اعلنت الوكالة اليهودية ان لدى حكومة جنوب افريقية مشروعاً لتصدير دبابات لاسرائيل ، وبالاضافة الى ذلك فان نظام الابارتهايد سيكون مستعداً ، وفقاً لما تناقلته وكالات الأنباء العالمية لتمويل تنمية القوة الانتاجية للاسلحة في اسرائيل وتزويدها بمادة اليورانيوم ، كما سوف تزود الثانية النظام

العنصري بطائرات كفير(Kfir) واسلحة متطورة اخرى ضد حركات التحرر الافريقية التي تناهض الابارتهايد .

وفي مجال التعاون العسكري فان أوثق العلاقات تقوم بين اسرائيل وجنوب افريقيا منذ اعلان اسرائيل ، وشارك طيران جنوب افريقيا الى جانب اسرائيل ، كما تقوم الاخيرة بتدريب جنود الأولى .

اما في مجال الاستخبارات والطاقة النووية فان التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا يرجع ايضا الى حقبة طويلة جداً ، وعلى سبيل المثال فان البوليس النرويجي قد كشف أن احد اعضاء المجموعة التي اغتالت المغربي احمد بوشيكي خلال تموز (يوليو) ١٩٧٣ هو من جنوب افريقيا كما اكدت صحيفة نيوزويك في عددها الصادر خلال شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ان اسرائيل قد شاركت في صنع جزء كبير من القنبلة النيترونية التي فجرتها جنوب افريقيا .

وبالاضافة الى ذلك تتبادل اسرائيل وجنوب إفريقيا الزيارات العسكرية بقصد تبادل الخبرات والنصائح كما ان الدول المستوردة للسلاح من جنوب افريقيا هي بحسب الترتيب التالي : اسرائيل ، تايوان ، تشيلي ، فالبورغواي ، فبعض الدول الافريقية ذات الاتجاه الغربي[١٣] .

معلومات عامة

عن جمهورية جنوب افريقيا

تبلغ مساحة جمهورية جنوب افريقيا ١٢٢١٠٠٠ كم٢ وتشغل الطرف الجنوبي للقارة الافريقية ، وتطل على المحيط الهندي شرقا والاطلنطي غربا وعدد السكان ٢٦١٢٩٠٠٠ (بموجب احصاء ١٩٧٦) منهم ١٨٦٢٩٠٠٠ افريقيا و ٤٣٢٠٠٠٠ ابيضا و ٢٤٣٤٠٠٠ مختلفا و ٧٤٦٠٠٠ اسيويا . العاصمة بريتوريا ، اللغات الرسمية هي الافريكانية والانكليزية بالاضافة الى لغات القبائل واهمها الزولو ، الهوسا ، والسوتو ، وتسوانا ، الانتاج الزراعي : الذرة ٧,٤ مليون طن ، القمح ٢ مليون طن ، السكر ٢ مليون طن ، الفستق السوداني ، مائة ألف طن ، ذرة بيضاء ٣٠٠ ألف طن ، جذور عباد الشمس مائتان وخمسون الف طن فواكه ١٧٦٢٠٠٠ حمضيات ٦٩٣٠٠٠ طن ، الثروة الحيوانية : ١٣ مليون رأس

بقر ، و ٣١ مليون رأس غنم (المرتبة الخامسة في العالم من حيث انتاج الصوف ، مائة وخمسين الف طن من الصوف) و ٥٢٠٠٠٠٠ رأس ماعز .

المواد الأساسية والخام ، الذهب ١٠٠٠ طن (المرتبة الأولى بين البلدان الرأسمالية) فحم حجري ٧٥ مليون طن ، بلاتين ٨٤ طن ، الماس ٧,٤ مليون قراط (المرتبة الثالثة في العالم) الكحل ١٦ الف طن (المرتبة الأولى في العالم) ، الكروم ٥٢٠٠٠٠ طن (المرتبة الثانية في العالم) ، المنغنيز حوالي مليون طن (المرتبة الثانية في العالم) اليورانيوم ، النحاس الحديد ، الحرير الصخري .

يمثل الدخل الوطني ربع مجموع الدخول الوطنية في مجموع البلدان الافريقية في حين ان مساحة جمهورية جنوب افريقيا تشغل ٤٪ فقط من مساحة القارة الافريقية ، ويمثل سكانها نسبة ٦,٦٪ من مجموع سكان افريقيا .

تستورد جنوب افريقيا المواد الغذائية ، والبترول والمواد الكيماوية او مواد مصنعة وذلك من الدول التالية بالنسبة التي سنشير الى جانب كل منها : بريطانيا ٢٦٪ الولايات المتحدة الامريكية ١٧٪ المانيا الفدرالية ١٢٪ اليابان ٦,٥٪ ايطاليا ٣,٧٪

وتصدر الفواكه والحبوب والماس والسكر والصوف والحديد والفولاذ وتشكل حركة التصدير الى البلدان التي تتعامل معها النسب التالية : بريطانيا ٣٠٪ اليابان ١٣٪ امريكا ٨٪ المانيا الفدرالية ٦٪ بلجيكا ٤,٥٪

معلومات عامة

عن ناميبيا (جنوب غرب افريقيا)

تشغل ناميبيا مساحة قدرها ٨٢٤٢٩٦ كم² على الساحل الغربي لافريقيا الجنوبية وتطل على المحيط الاطلنطي ويحدها شمالاً انجولا وشرقا بوتسوانا ، وجنوباً جنوب أفريقيا ، وتشمل مرفق Walvis Bay (١١٢٤)كم² الذي تعتبره حكومة جنوب إفريقيا جزءاً من أراضيها .

يبلغ عدد السكان ١,٥ مليون (بموجب معلومات سوابو) بينهم ٩٦ الف ابيض العاصمة (Windhoek) اللغات الرسمية الافريكانية والانكليزية والألمانية وهناك لغات الاوفمبو والهيرايرو والدامارا والكافانغو .

الانتاج الزراعي : الذرة ، المواد الأساسية والخام : الماس ١٦٩٣٠٠٠ قيراط (المرتبة الثانية في العالم) النحاس ٢٥ الف طن ، الفضة مليون ونصف المليون اونصة الرصاص ٤٠ الف طن ، الزنك ٤٨ الف طن ، اليورانيوم ٧٥٠٠ طن (عام ١٩٧٧) ويقدر الاحتياطي بمائة الف طن ، وتستخدمه حكومة جنوب افريقيا في برنامجها الذري ، الاسماك : مليون طن سنويا ، الثروة الحيوانية : المرتبة الأولى في العالم من حيث تصدير الغنم الفارسي (الماس الأسود) اربعة ملايين ونصف المليون رأس غنم ، بقر حوالي ٣ مليون رأس ، ماعز حوالي مليوني رأس .

▲ ▲ ▲

خاتمة القسم الأول

يفصل ما بين اتفاقية برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ التي تم بموجبها اقتسام الغرب (انكلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال وبلجيكا) للقارة الافريقية ، والعام الحالي ١٩٨٥ شريط زمني يمتد مائة عام ، وهو شريط قصير نسبياً اذا ما قيس بعمر الشعوب وتاريخ الحضارة البشرية ولكن الشريط الزمني نفسه طويل جدا اذا ما قيس بما يمكن ان يحققه شعب مستقل يرسم على صحفات الحياة البيضاء ارادته بنفسه .

فإذا ماتعرفنا على اوضاع القارة الافريقية سياسيا قبل مائة عام وبين ماهي عليه اليوم لوجدنا ان تطورا ايجابيا كبيرا قد حدث خلال هذه الفترة ، فحتى عام ١٩٤٥ كان سوط الاستعمار ما يزال مسلطا على جسد هذه القارة باستثناء اربع دول افريقية مستقلة وقعت انذاك ميثاق منظمة الأمم المتحدة هي اثيوبيا وليبيريا ومصر واتحاد جنوب افريقيا (نظام الابارتهايد حالياً) .

وحتى بداية عام ١٩٦٠ فان تسع دول افريقية فقط كانت تتمتع بالاستقلال هي بالاضافة الى الدول الاربع الاولى ، ليبيا والسودان وتونس والمغرب وغانا .
اما اليوم فان عدد الدول الافريقية التي لم تستقل بعد هو اقل من عدد الدول المستقلة قبل حوالي اربعين عاما ، والنظام العنصري القائم في جمهورية جنوب افريقيا قد حرم من عضويته في منظمة الأمم المتحدة ، وأصبح معزولا عن المجتمع الدولي (باستثناء امريكا والغرب بصورة عامة) .

وبعبارة اخرى يمكن القول ان القارة الافريقية قد حققت استقلالها السياسي في اقل من ربع قرن وهذه نتيجة مرضية حقا اذا ما قيس الزمن بعمل الشعوب وتاريخ الحضارة البشرية ولكن الاستعمار خلّف وراءه قبل انسحاب قواته العسكرية من القارة الافريقية مشكلتين رئيسيتين : احداهما مشكلة الحدود التي رسمتها الدول الغربية فيما بينها تبعا لمصالحها ، وثانيهما انه ورث الحكم لطبقة من الكوادر التي تأثرت بنهجه في اسلوب الحكم والحياة المعيشية .

أما المشكلة الأولى ، فقد خلقت جواً من التوتر الدائم بين البلدان المتجاورة فيا بينها وعلى الرغم من أن منظمة الوحدة الافريقية قد أقرت في أكثر من مناسبة بقاء الوضع الحدودي غداة اعلان استقلال كل دولة على ما هو عليه ، إلا أن المشكلة تظل مطروحة : في القرن الافريقي كما في افريقيا الغربية ، وفي افريقيا الجنوبية كما في افريقيا الشرقية .

وهذا ما يدفع الدول الافريقية الى زيادة ودعم قدراتها العسكرية تحت ستار حماية حدودها رغم التخلف الاقتصادي والثقافي المريع الذي تعيشه معظم دول القارة الافريقية ، فعلى سبيل المثال كان عدد افراد القوات المسلحة في اثيوبيا عام ١٩٦٣ثلاثين الفاً مضافاً اليهم نفس العدد من قوات الشرطةوالامن والقوات شبه العسكرية ، اما الان فيزيد عدد القوات النظامية على ٥٤ الفا بالاضافة الى ١٧٠ الفا من القوات شبه العسكرية و ٢٠ الفا من الاحتياط ، اما في نيجيريا فقد بلغ عدد القوات العسكرية وشبه العسكرية ٣١ الفا بينما يزيد اليوم على ٢٣٠ الفا على ان التطور في تعداد افراد القوات المسلحة يترافق مع تطورها في نوعية السلاح وزيادة كبيرة في ميزانية الدفاع تشكل عبئا على التنميتين الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة .

والنتيجة التي يصل اليها الباحث في الشؤ ون الافريقية هي ان الجيش ليس مؤسسة مستقلة معزولة عن بقية طبقات المجتمع ، بمعنى اخر فانه لا يحمل ايديولوجية خاصة ، او يشكل طبقة مستقلة عن مجموع الشعب ، انه في جميع الأحوال جزء من الشعب بمختلف طبقاته ، وان كانت له ، كمؤسسة من طراز خاص ، امتيازات لا يتمتع بها موظفو الدولة العاديون او من هم في نفس المستوى الوظيفي .

ولقد ادى فشل النمط الغربي في الحكم في افريقيا ، الى ازدياد اهمية ودور الجيش في الحياة السياسية على الصعيد الداخلي لكل دولة ، مما خلق اضطرابات حادة داخل المؤسسة الحاكمة وداخل المؤسسة العسكرية نفسها مما أخذ شكل انقلابات عسكرية متتالية مما سبق أن أشرنا إليه .

ان الجيوش الأفريقية هي في خدمة الطبقة الحاكمة التي تسيطر على السلطة في هذا البلد أو ذاك . . . وبالتالي فانها في خدمةهذه الطبقة سلبا أو ايجابا ، وانه لمن المؤسف القول ان اي جيش افريقي لا يشارك في محاربة حكم الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، باستثناء جيوش دول المواجهة مما اضطر بعض الدول (انغولا) الى مناشدة قوات كوبية للمرابطة على اراضيها بغية حماية استقلالها وارضها من الاعتداءات المتكررة التي يقوم بها العنصريون .

وهذا ما يجعلنا نعيد التساؤل بعد ان حاولنا الاجابة عليه في الصيغة التالية مادام الأمر كذلك فلم هذا التجييش وماهو الهدف وراء تطوير القدرات العسكرية في افريقيا ؟

ثم انه ما دامت الجيوش الأفريقية لا تجابه الامبريالية والاستعمار بدليل أن بعض البلدان الأفريقية التي حصلت على استقلالها السياسي ما تزال ترتبط باتفاقيات عسكرية مع الدول التي كانت تستعمرها ، بل ان التواجد العسكري الأجنبي ما يزال قائما في عدد من هذه الدول . . . فأية فائدة هذه تلك التي تجنيها الشعوب الافريقية من جراء المناورات العسكرية المشتركة مع الغرب (المناورة السنوية العسكرية بين القوات الفرنسية والسنغالية في السنغال على سبيل المثال) او مع الولايات المتحدة الأمريكية (المناورات المصرية ـ الأمريكية) .

المشكلة الثانية التي خلفها الاستعمار وراءه هي مشكلة الارث الثقافي للكوادر التي تسلمت السلطة من النظام الغربي ، فأبقت على المؤسسات الدستورية والسياسية وورثت في حياتها المعيشية نفس الامتيازات التي كان يتمتع بها الحاكم الاستعماري ، ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان التواجد العسكري الأجنبي قد اتخذ صيغة اتفاقيات عسكرية كما في حالات السنغال وساحل العاج وليبيريا وغيرها ، وكثيراً ما يستخدم هذا التواجد العسكري الأجنبي كاداة قمع مباشرة في حالة نشوب الاضطرابات الداخلية .

اخذت البلدان الافريقية بصورة عامة بمبدأ التنظيم الاداري الذي كانت فرضته الدول المستعمرة ، وذلك في رأي لا فروف (D. Georges LAVROFF) الى سببين أولهما سبب فني فالقادة الافريقيون الجدد ليس لديهم الوقت لبناء اطار

جديد ، والهيكل التنظيمي عشية الاستقلال ورث وكأنه أمر واقع وكقضية لا يمكن مناقشتها ، اما السبب الثاني فهو حالة نفسية ذلك أن الدول الافريقية المستقلة لم تقطع علاقاتها بالدولة المستعمرة ، بل على العكس فقد ورثت عنها الثقافة واللغة والقوانين ، ورأى المثقفون الافارقة الجدد ، الذين كانوا قد قطعوا بدورهم صلاتهم الثقافية مع التقاليد والعادات الافريقية في الادارة والحكم ، نتيجة الاستعمار ، رأوا في مخلفات الاستعمار حالة مثالية فنهجوا في الادارة والتنظيم نهج البلد المستعمر .

ان هذا يفسر السبب في اتباع الحكومات الافريقية ، سيما التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي ، الاتجاه الوحدوي والمركزي الذي يميز البنية التنظيمية لهذه الدول .

فلإخضاع الفروقات الاثنية والاقليمية لابد من خلق شعور وطني ولتحقيق ذلك لابد من وضع هذه الاعتبارات في اطار واحد واعطاء أقصى حد من الصلاحيات للسلطة المركزية واذا كان هذا الاتجاه قد تقوى وتعمق في الدول التي يقوم نظامها السياسي والدستوري على مبدأ الحزب الواحد ، فان الذي افاد بالدرجة الأولى من ذلك هو الطبقة الحاكمة الجديدة أو لنقل البورجوازية البيروقراطية (المكتبية) التي تعيش حالة من الرفاه تتماثل مع تلك التي يعيشها كبار البورجوازيين الغربيين بحيث اصبح واقعا ارتباط مصالح هذه الطبقة البيروقراطية بالبورجوازيات الغربية .

لقد اصبح التوجه الاشتراكي للعديد من البلدان الافريقية أمراً واقعاً وحقيقة قائمة لا يمكن نكرانها ، بل ان الاشتراكية العلمية تشكل الأساس الايديولوجي والبنية التنظيمية للأنظمة السياسية والدستورية لبعض هذه البلدان ، الا انه ما يزال امام افريقيا شوط كبير لتحقيق استقلالها الاقتصادي وتلبية الحاجات الاقتصادية والثقافية للمجتمعات الافريقية .

يبقى الخطر الأكبر الذي يتهدد استقرار وأمن القارة الافريقية ككل ماثلاً في استمرار النظام العنصري في جنوب افريقيا ، واذا كان شعب جنوب افريقيا يناضل دون هوادة ضد هذا النظام بقيادة حزب المؤتمر الوطني الافريقي African National Congress كما يناضل شعب جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) بقيادة ممثله الشرعي

والوحيد منظمة سوابو فانه لابد من مساندة جميع البلدان الافريقية ووقوفها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً إلى جانب هذين التنظيمين والى جانب دول خط المواجهة الأول ، ذلك ان وجود النظام العنصري في جنوب أفريقيا واستمراره مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود الامبريالية العالمية والامريكية منها بصورة خاصة .

هوامش القسم الأول

(١) المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من الدستور الجزائري ، والمواد ٤ ، ٥ ، ٨ ، ١٢ من الدستور المغربي ، والمواد ٣٨ ، ٤٦ ، ٥٦ من الدستور السوداني ، والمواد ١١ و ١٧ و ٢١ من دستور الكونغو والمواد ٣٩ و ٤٤ و ٤٥ من الدستور الأول لغينيا والمواد ١٢ و ٢٤ و ٢٦ من دستور مدغشقر ، والمواد ١٣ و ١٦ من دستور مالي والمواد ١ و ١٧ من دستور السنغال والمواد ١٠ و ١٢ و ٢٥ من دستور زائير والمادة ٣٩ من دستور نيجيريا .

(٢) المادة الثانية من الدستور الجزائري ، اعلان سلطة الشعب في الجماهيرية العربية الليبية في الثاني من آذار (مارس) ١٩٧٧ ، المادة ٦ من الدستور المغربي ، المادة الثانية من دستور الجمهورية الاسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٦١ ، المادة ١٦ من دستور السودان . يمكن الاشارة بالمناسبة الى ان دساتير البلدان العربية في آسيا قد أخذت جميعها بهذا الاتجاه، إذ نصّت على أن الاسلام دين الدولة ، باستثناء سورية التي تضمنت دساتيرها المتعاقبة منذ عام ١٩٢٦ نصاً واحداً يقضي بأن دين رئيس الدولة الاسلام .

(٣) على سبيل المثال أعطى المرسوم رقم (١) الصادر بتاريخ ٨/ ١/ ١٩٦٦ في جمهورية افريقيا الوسطى ، أعطى لرئيس الجمهورية حق ممارسة السلطة التنفيذية بصورة مطلقة ، وكذلك حق ممارسة السلطة التشريعية بموجب المادة الخامسة منه . وفي مالي على أثر انقلاب ١٨/ ١١/ ١٩٦٨ ، فإن لجنة التحرير الوطني قد تسلّمت «صلاحيات التحديد والتوجيه ومراقبة السياسة العامة للجمهورية» في حين تولى رئيس الحكومة السلطة التنفيذية ، ويشارك في ممارسة السلطة التشريعية عن طريق المراسيم التي يصدرها . وفي النيجر فان المجلس العسكري الأعلى الذي تشكل إثر انقلاب ١٥ نيسان ١٩٧٤ مارس السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد أسبوع من

وقوع الانقلاب المذكور ، وذلك بموجب المادة الثالثة من المرسوم المؤرخ في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٤ .

4- Bourges Hervés et claude wauthier «Les 50 Afriques» Tome 2 seuil 1979 P. 464.

5- Bosco John adoveti «L'Apartheid et la societé internationale» Les nouvelles Editions Africaines, 1978, P25- 26

6- Joseph Ki- Zerbo «Histoire de l'Afrique noire» Hatier 1978. P571.

٧ ـ خطاب رئيس وزراء جنوب افريقيا امام البرلمان ناميبيا بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٦٣ .

8- N.U. «Contre l'Apartheid» Notes et documents 37- 78 octobre 1978- 78-78368- 1978 E(F). P.I.

9- UNESCO «L'Apartheid» paris 1968, P. 209

10- Jeune Afrique N 1058- 15 avril 1981, P23

١١ ـ يمكن الرجوع بهذا الصدد الى كتابنا «إفريقيا والعرب» ، وفيه تناولنا «العلاقات بين اسرائيل وحكومة الأقلية العنصرية في جنوب إفريقيا» ص ٦٧ ـ ٧٢ ، حيث أشرنا بشيء من التفصيل الى تقرير اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ضدّ سياسة الفصل العنصري ، بالنسبة للتعاون الاسرائيلي ـ الجنوب إفريقي ، على الصعد العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية .

12- Abdel Kader Benabdallah,
«Israel et les Peuples Noirs, l'alliance raciste Issrëlo- sud- Africain» Les Editions canada- Monde Arabe 1979 P. 179- 187.

13- Jeune Afrique- N 1073- 29 Juillet 1981.

القسم الثاني
افريقيا
اقتصادياً

أولاً : موقع الاقتصاديات الافريقية :
- الانتاج الزراعي
- المواشي
- صيد الأسماك
- انتاج المواد الأولية والمعادن
- الطاقة

ثانياً : الوضع الانتاجي العام
- الناتج الوطني (الخام)
- استخدام الثروات الوطنية
- مشاكل قطاع الزراعة
- الصناعات التحويلية والاستغلال المنجمي والطاقة

ثالثاً - التجارة الخارجية

رابعاً - التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية في افريقيا

▲ ▲ ▲

أولاً ـ موقع الاقتصاديات الافريقية

تعتبر القارة الافريقية مصدرا أساسيا لانتاج واحتياطي المواد الأولية والمعدنية بما في ذلك المواد الاستراتيجية بحيث يلعب الحصول على هذه المواد واستثمارها دوراً هاماً في المبادلات التجارية الدولية .

وبذلك يمكن القول ان سبب التخلف في افريقيا لا يعود الى فقدان المواد الأولية اللازمة لقيام حركة تصنيعية او فقر التربة وانما الى استمرار التبعية الاقتصادية للدول الغربية التي تحدد اسعار المواد الأولية التي تستوردها ، كما تفرض بنفس الوقت على السوق الأفريقية أسعار السلع والمواد الاستهلاكية .

ومهمة هذه الفقرة هي دراسة موقع الانتاجين الزراعي والصناعي (المواد الأولية والمعادن) واحتياطيهما من انتاج واحتياطي العالم من نفس المواد :

١ ـ الانتاج الزراعي والمواشي وصيد الأسماك :

القطن : يشكل القطن عامل صحة لقيام صناعات زراعية ، على الرغم من ان تطور انتاج الخيوط التركيبية (Fibers Synthétiques) خلال الستينات قد شكل تهديدا لهذه المادة التي اثبتت تفوقها لاحقا .

يصل الانتاج العالمي اليوم الى ١٤ مليون طن مقابل ١٠ مليون طن عام ١٩٥٥ يبلغ انتاج الاتحاد السوفييتي منها ٣,٢ مليون طن والولايات المتحدة الامريكية ٢,٥ مليون طن ، والصين ٢,٣ مليون وهذه هي الدول الأولى المصدرة للقطن .

اما في افريقيا فان دولتين تعتبران تقليدياً من البلدان المنتجة هما : مصر وتنتج ٥٣٠ الف طن والسودان من ١١٠ الف طن الى ١٥٠ الف خلال الأعوام الأخيرة ، وتبذل البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية جهودا قوية منذ عشرين عاما لتطوير زراعة القطن بحيث ارتفع انتاجه من ٤٥ الف طن عام ١٩٦١ الى ٢٣٥ الف طن عام ١٩٨٠ ولكن هذه النتيجة تبقى متواضعة وقابلة للانتقاص ، فتشاد المنتج الرئيسي يتعرض لوضع سياسي يحول دون زراعة المساحة السابقة ، بينما يتابع ساحل

[illegible] وفي نيجيريا انخفض الانتاج من ٢٠٠ الف طن عام ١٩٧٠ الى [illegible] الف طن [illegible] .

الألياف النباتية :

تحتل افريقيا مرتبة متقدمة في الألياف النباتية التي تستخدم لصناعة الحبال فمن بين كمية الانتاج العالمي لهذه المادة التي تبلغ ٤٥٠ الف طن تنتج البلدان الافريقية انغولا وكينيا ومدغشقر وموزامبيق وتنزانيا ١٨٥ الف طن في حين تنتج البرازيل وحدها ٢٢٥ الف طن .

الحمضيات :

اما الحمضيات فتحتل الولايات المتحدة والبرازيل المرتبتين الأوليتين اذ تنتج الاولى ٢٧٪ من الانتاج العالمي والثانية ١٧٪ منه (بمعدل ٥٦ مليون طن) يأتي بعد ذلك بالترتيب اليابان واسبانيا وايطاليا والمكسيك ، وتعتبر مصر الدولة الافريقية الوحيدة ذات الانتاج العالمي العالي من الحمضيات اذ تنتج ١,٢٥ مليون طن تليها المغرب (مليون طن) فالجزائر (حوالي نصف مليون طن) .

الكاوتشوك الطبيعي :

يصل الانتاج العالمي لهذه المادة الى ٣,٨ مليون طن تنتج ماليزيا منها وحدها ١,٦ مليون طن تليها : اندونيسيا مليون طن ، سيري لانكا نصف مليون ، فالبلدان الافريقية ليبيريا ٧٥ الف طن نيجيريا ٦٠ الف طن ، زائير ٣٠ الف طن ، وانتاج هذه الدول الثلاث في انخفاض ، ساحل العاج ٢٢ الف طن ، الكاميرون ١٧ الف طن وانتاجهما في ارتفاع .

القهوة :

يبلغ الانتاج العالمي للقهوة ٥ مليون طن تنتج منها افريقيا مليون طن فقط ، والباقي : البرازيل ، كولومبيا ، المكسيك ، الهند ، اندونيسيا ، الفلبين .

الشاي :

يبلغ الانتاج العالمي للشاي ٢ مليون طن ، تنتج منها كينيا مائة الف طن ، مالاوي ٣٣ الف طن ، موزامبيق وتنزانيا كل منهما ٢٠ الف طن ، بينما تنتج الهند

٩٠٠ الف طن والصين ٢٠٠ الف والقسم الأكبر من باقي الانتاج العالمي للشاي ينتجه الاتحاد السوفييتي وتركيا واليابان .

الكاكاو :

تنتج ساحل العاج وغانا ونيجيريا والكاميرون مجتمعة ٩٠٠ الف طن من مادة الكاكاو اي نسبة ٦٠٪ من الانتاج العالمي لهذه المادة الذي يبلغ ١,٦ مليون طن ، مع ملاحظة ان انتاج البرازيل هو ٣٠٠ الف طن ويكاد ينافس انتاج ساحل العاج ، ويستفيد من انخفاض انتاج نيجيريا وغانا .

المواشي :

يبلغ الانتاج العالمي من الابقار ١٢٠٠ مليون رأس وقريبا من هذا عدد الاغنام بالنسبة للابقار تنتج منها الهند ١٨٥ مليون رأس ولكنها غير مستثمرة بصورة مقبولة ، يليها الاتحاد السوفييتي ١١٥ مليون فالولايات المتحدة ١١٠ مليون ، فالبرازيل ٩٣ مليون اما انتاج البلدان الافريقية من المواشي فيأتي في مرحلة ملاحقة جدا ، اذ تنتج اثيوبيا ٢٦ مليون رأس والسودان ١٨ مليون وتنزانيا ١٥ مليون ونيجيريا ١٢ مليون ، وكينيا ١١ مليون ، ولكن نلحظ عندما نقارن نسبة الانتاج من المواشي لعدد السكان ان حصة الافريقي اعلى مما هي عليه في بعض البلدان ، ففي الهند حصة ٣,٥ شخص حيوان واحد ، وفي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حيوان واحد لكل شخصين ، وفي البرازيل حيوان لكل ١,٣ شخص وفي اثيوبيا حيوان لكل ١,٢ شخص ، وفي السودان حيوان لكل شخص ، وفي النيجر حيوان لكل ٢,٥ شخص ، وأسوأ الحال في نيجيريا اذ ان حصة كل ستة اشخاص حيوان واحد .

أما بالنسبة للأغنام فيأتي الاتحاد السوفييتي في المقدمة اذ ينتج ١٤٥ مليون رأس غنم وهذا اكبر قطيع في العالم ، ولكن بالكاد تبلغ حصة الفرد نصف حيوان تليها استراليا ١٣٥ مليون رأس غنم وحصة الفرد هي عشرة رؤوس ، والصين ١٠٣ مليون وحصة كل تسعة اشخاص حيوان واحد ، الأرجنتين وحصة الفرد هي ١,٥ حيوان ، والبرازيل حيوان لكل سبعة اشخاص ، والولايات المتحدة حيوان لكل ٢٠ شخصا (تعتمد قليلا على لحم الأغنام) في السودان حصة كل شخص هي

حيوان واحد وكذلك الأمر تقريبا بالنسبة للمغرب واثيوبيا ومـالي في حـين حصـة الشخص هي نصف حيوان في كل من الجزائر وتونس والنيجر .

صيد الأسماك :

يتم الصيد بوفرة في المياه الافريقية ، وخاصة على السواحل الغربية ، وكمية الصيد في افريقيا هي ٢ مليون طن فقط ، باستثناء جنوب افريقيا ، مضافا الى هذا الرقم نصف مليون طن من الأسماك البحرية يتم صيدها بالطرق البدائية والتقليدية القديمة ، في حين ان كمية الانتاج العالمي من الأسماك والرخويات والقشريات هي ٧٠ مليون طن .

تأتي نيجيريا في طليعة البلدان الافريقية بالنسبة لصيد الأسماك نصف مليون طن تليها السنغال ٣٥٠ الف طن ، والمغرب ٣٠٠ الف طن .

أما الدولة الأولى في العالم في هذا الانتاج فهي اليابان اذ تنتج ١٠ ملايين طن سنويا ، يليها الاتحاد السوفييتي مباشرة ٩ مليون طن ، فالصـين ٤ مليون طن ، فالولايات المتحدة ٣,٥ مليون .

الانتاج الزراعي في افريقيا
خلال عام ١٩٨٠
بآلاف الاطنان

اسم الدولة	القطن	الحمضيات	كاوتشوك طبيعي	ليف زراعي	قهوة	كاكاو	فستق
العالم	١٤٠٠٠	٥٦٠٠٠	٣٧٦٠	٤٥٠	٤٧٠٠	١٥٨٠	١٨٠٠٠
(بما في ذلك افريقيا)	٩٠٠	٣٥٠٠	٢١٠	١٨٥	١٠٠٠	٩٠٠	٣٢٠٠
ساحل العاج					٢٠٠	٣٢٥	
مصر	٥٣٠	١٢٥٠					
اثيوبيا					٢٠٠		
ليبيريا			٧٥			٢٨٠	

المغرب	١٠٠٠			
نيجيريا		٦٠		٦٢٠
السنغال				٦٠٠
تنزانيا			٩٠	

٢ ـ إنتاج المواد الأولية والمعادن :

الحديد :

يأتي الاتحاد السوفييتي في المرتبة الأولى والمتقدمة كثيراً عن بقية دول العالم المنتجة للحديد ، اذ ينتج ١٤٧ مليون طن ، تليه استراليا ٦٠ مليون ، والولايات المتحدة ٥٠ مليون ، وتعتبر ليبيريا اول بلد افريقي في انتاج هذا المعدن اذ تنتج ١٣ مليون طن وفي المرتبة العاشرة تأتي السويد ، فموريتانيا فالجزائر ، فزيمبابوي .

البوكسيت :

تأتي غينيا (كوناكري) في المرتبة الثانية ، في العالم من حيث انتاج البوكسيت اي بعد استراليا ٢٧ مليون طن ، وتنتج جامايكا ١٧ مليون طن وهذه البلدان الثلاثة غينيا واستراليا وجامايكا تنتج ٥٨٪ من الانتاج العالمي للبوكسيت كذلك يوجد بلدان افريقية منتجة للبوكسيت ولكن بكميات هزيلة كما في سيراليون .

النحاس :

ينتج الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وشيلي الكمية نفسها تقريبا من النحاس اي بمعدل ١,١ مليون طن لكل منها يلي ذلك كندا ، فزامبيا ٦٠٠ الف طن ، فزائير نصف مليون طن ، فالبيرو مع ملاحظة ان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وكندا هي دول كثيرة الاستهلاك للنحاس ، وان زائير وزامبيا وتشيلي هي الدول الأكثر تصديرا لهذا المعدن .

الكروم :

يشكل انتاج جمهورية جنوب افريقيا ثلث الانتاج العالمي من الكروم ، يلي

ذلك الاتحاد السوفيتي ربع الانتاج العالمي ، فتركيا فالبانيا ، ففنلنده حيث تنتج كل من الثلاث الأخيرة ما بين ٢٥٠ الى ٣٥٠ الف طن ، يلي ذلك بنفس المستوى تقريبا زيمبابوي فمدغشقر ٧٠ الف طن .

القصدير :

يشكل انتاج اربعة دول ٥٨٪ من انتاج القصدير العالمي وهي : ماليزيا وتايلاند واندونيسيا وبوليفيا وتحتل زائير ونيجيريا على التوالي المرتبتين الثامنة والتاسعة بمعدل ٤,١٪ و ٢,١٪ من الانتاج العالمي .

المنغنيز :

يأتي الاتحاد السوفييتي في المرتبة الأولى اذ ينتج ٣ مليون طن ، تليه جنوب افريقيا ٢,٤ مليون طن ، وفيما عدا الغابون ٩٠٠ الف طن فان كميات المنغنيز قليلة في غانا والمغرب وزائير في حين توقف انتاج ساحل العاج من هذا المعدن .

النيكل :

يحتل الاتحاد السوفيتي المرتبة الأولى تليه كندا فكاليدونيا الجديدة ، فاستراليا وانتاج جميع هذه الدول من النيكل يمثل ٧٤٪ من الانتاج العالمي يمثل انتاج زيمبابوي وبوتسوانا ٤,٤٪ من الانتاج العالمي .

الرصاص :

يأتي الاتحاد السوفييتي في المرتبة الأولى فالولايات المتحدة واستراليا وكندا وانتاج هذه الدول جميعا يمثل ٥٢٪ من الانتاج العالمي ، اما المغرب فتنتج ٣٪ من الانتاج العالمي ، وتحتل ناميبيا المرتبة السابعة عشرة بين الدول المنتجة للقصدير بمعدل ١,١٧٪ ويمثل انتاج الجزائر وتونس مرتبة غير مهمة .

الزنك :

تأتي في المرتبة الأولى كندا ١٩٪ يليها الاتحاد السوفييتي ١٦٪ فاوستراليا ٨,٥٪ فالبيرو ٧,٧٪ وتأتي زائير في المرتبة السابعة عشرة بمعدل ١,١٪ وثمة دول المغرب التي تنتج هذه المادة بكميات قليلة .

الفوسفات :

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى ٣٧،٣٪ يليها الاتحاد السوفييتي ٢١٪ فالمغرب ١٦،٤٪ الذي يعتبر المصدر الأول في العالم للفوسفات ، أما البلدان الفوسفاتية الأفريقية الأخرى فهي : توغو ، والسنغال ، وتونس ، وتنتج جميعها ٥٪ من الانتاج العالمي .

الماس :

تحتل افريقيا المرتبة الأولى في انتاج الماس في العالم ، ومن حيث الكمية فان زائير هي أكبر منتج ١٥ مليون قيراط ولكن مع ملاحظة أن ماتنتجه لايحوي الا اربعة إلى خمسة بالمائة من النوعية الممتازة مما يخفض من القيمة الاجمالية لانتاج الماس الزائيري ، يلي ذلك الاتحاد السوفييتي اذ ينتج من عشرة الى احدى عشر مليون قيراط (مع ٢٤٪ من الجمان) فجنوب افريقيا ٨ مليون قيراط ، فبوتسوانا ٣ مليون قيراط ، فناميبيا ٢ مليون قيراط ولكن مع نسبة ٩٥٪ من الجمان مما يرفع من قيمة الانتاج ، فانغولا ثمانمائة الف قيراط مع نسبة ٨٨٪ من الجمان ، وبالاجمال فان افريقيا باستثناء جمهورية جنوب افريقيا ، تنتج اكثر من نصف الانتاج العالمي المستخلص سنويا .

٣ ـ الطاقة :

البترول :

يتزايد انتاج البترول في افريقيا عاما اثر عام ، وما يزال التنقيب عنه مستمرا في العديد من البلدان الافريقية ، وفي المياه الاقليمية ، والى فترة قصيرة فقد كان انتاج البترول مهملا ومحدوداً جدا في افريقيا ، فمصر تطور انتاجها من البترول ببطء واحتياطي المغرب ضعيف في الاصل ولم يتجاوز المائة الف طن ، وحتى عام ١٩٥٥ لم يكن في افريقيا الا منتجان للبترول هي الجزائر بمعدل ٥٧ الف طن في حين ان عام ١٩٨١ سجل ١٢ دولة منتجة للبترول بمعدل اجمالي قدره ٢٣٨ مليون طن .

تحتل نيجيريا المرتبة الأولى بين الدول الافريقية في انتاج البترول اذ يصل انتاجها الى ٧٠ مليون طن مع احتياطي قدره ٢،٣ مليار طن ، تليها ليبيا ٥٧ مليون

طن مع ۱۲ , ۳ مليار طن احتياطي مؤكد ، فالجزائر ٤٦ مليون طن انتاج عام ١٩٨٠ مع احتياطي ١,١٢ مليار طن فمصر ٤٥ مليون طن حالياً .

الدول الافريقية التالية في الانتاج والتي يزداد انتاجها عاما اثر عام هي : انغولا ٨,٥ مليون طن ، غابون ٨ مليون طن ، الكونغو ٤ مليون ، تونس ٥ مليون ، ثم الدول الأكثر حداثة في الانتاج وهي : الكاميرون ، ساحل العاج ، غانا ، زائير ، ومن الممكن ان تزداد كمية انتاجها من البترول في المستقبل . بالاضافة الى ذلك فقد تم الاعلان عن وجود البترول في السنغال وغينيا وغينيا - بيساو وفي المياه الاقليمية لكل من الدولتين الاخيرتين .

ان الانتاج العالمي للبترول هو ٢,٨ مليار طن ويأتي الاتحاد السوفييتي ٦١٠ مليون طن ، والمملكة العربية السعودية ٤٩٠ مليون ، والولايات المتحدة الامريكية ٤٧٠ مليون في المرتبة الأولى اذ يشكل انتاجها ٥٠٪ من الانتاج العالمي ، ويمثل انتاج افريقيا ٨٪ من الاستهلاك العالمي بمعدل ٢٣٨ مليون طن .

▲ ▲ ▲

يكتفي الاتحاد السوفييتي ذاتيا بما ينتجه ويصدر ما يفيض عنه ، بينما تستورد الولايات المتحدة ٣٠٠ مليون طن ، وتضطر العربية السعودية وافريقيا لتصدير القسم الأكبر من انتاجها بسبب التخلف .

اليورانيوم :

من المتعذر التعرف على الاحتياطي العالمي لهذه المادة أو على نسبة الاحتياطي لكل دولة لأن بلدان اوروبا الشرقية والصين لا تنشر احصائيات حول انتاج هذه المادة او الاحتياطي منها ولكن يقدر ان يكون احتياطي اوروبا الشرقية من اليورانيوم سبعة ملايين طن والمتبقي من احتياطي العالم هو ثلاثة ملايين طن ، ونحن هنا نتكلم عن اوكسيد اليورانيوم الذي يقل سعره عن ٨٠ دولار للكيلو الواحد .

في افريقيا حاليا تقدر كمية اليورانيوم في ناميبيا بمائة وعشرين الف طن والنيجر بسبعين الف طن والغابون ٣٥ الف والجزائر ٢٨ الف وجمهورية افريقيا الوسطى ١٨ الف طن ، اما في جمهورية جنوب افريقيا فتقدر كمية الاحتياطي بثلاثمائة الف طن .

يبلغ الانتاج العالمي لليورانيوم ، باستثناء اوروبا الشرقية ، باربع واربعين الف طن ويقدر انتاج الاتحاد السوفييتي باثني عشر الف طن ، وفي افريقيا فان ثلاثة دول تعتبر حاليا منتجة لليورانيوم هي النيجر ٤٢٠٠ طن ، ناميبيا اربعة الاف ، الغابون الف طن ، وذلك بالاضافة الى جنوب افريقيا التي اعلنت ان انتاجها هو ٦٢٠٠ طن ، انتاج الولايات المتحدة سبع عشرة الف طن ، مع ملاحظة انه لا يوجد في افريقيا اي مركز نووي .

الغاز الطبيعي :

يبلغ الانتاج العالمي سنويا الف وستمائة مليار متر مكعب ينتج منها الاتحاد السوفييتي ٤٢٥ مليار متر مكعب والولايات المتحدة ٥٦٩ مليار أي ان انتاجهما يمثل حوالي ثلثي الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي .

أما في افريقيا فتأتي الجزائر في المقدمة اذ بلغ انتاجها عام ١٩٨٠ احدى عشر مليار متر مكعب وربما انتجت ليبيا ١٦ مليار .

الانتاج المعدني في افريقيا
خلال عام ١٩٨٠
بالاف الاطنان

	الحديد	البوكسيت	النحاس	الكروم	القصدير	المنغنيز	النيكل	الرصاص	الزنك	الفوس
	٤٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٨٠٠٠	٤٢٠٠	٢٣٥	٩٠٠٠	٧٨٠	٣٦٠٠	٦٢٠٠	٠٠٠٠٠
... شاه										
... رب										
	٢٤٠٠٠	١٣٠٠٠	١١٠٠	٣٧٠	٥,٧	١٢٠٠	٣٠	١٨٠	١٠٠	٠٠
							١٥			
						٩٠٠				
		١٢٠٠٠								
								١١٥		[illegible]
	٦٠٠٠									
					٢,٥					
			٥٠٠							
			٦٠٠							
	١٣٠٠					١٥				

الكهرباء :

استهلك العالم عام ٩٨١ ثمانمائة وخمسة الاف مليار كيلو واط منها [illegible] مليار استهلكتها الولايات المتحدة و ١٣٠٠ استهلكها الاتحاد السوفييتي .

واكبر مستهلك في افريقيا هي مصر ١٣ مليار كيلو واط تليها الجزائر [illegible] مليار فنيجيريا ٥,٢ مليار ، فغانا ٤,٧ مليار ، فزيمبابوي ٤,٥ مليار فالمغرب [illegible] مليار فزائير ٤ مليار ، فتونس ٢,٥ مليار واستهلاك بقية الدول الافريقية يقل [illegible] مليارين وربما عن مليار واحد. فبنين على سبيل المثال تستهلك ٥٦ مليون كيلو [illegible] فقط .

ان نسبة الاستهلاك من الطاقة على المستوى الفردي تبدو مدهشة [illegible] استهلاك الفرد الامريكي هو ١٠٦٠٠ كيلو واط ، واعلى استهلاك لافريقي [illegible] الزيمبابوي ٦٠٠ والغاني والتونسي ٤٠٠ والمصري ٢٩٠ والجزائري ٢٨٠ وا[illegible] ٢٥٠ وساحل العاجي والكاميروني ٢٠٠ والزائيري ١٨٠ والنيجيري ٨٠ [illegible] الاستهلاك هذا في افريقيا ليس ناجما عن نقص الطاقة وانما عن نقص الامكانيات [illegible] توليدها فمركز (Inga) في زائير على سبيل المثال يمكنه ان يولد ٣٠٠ مليار كيلواط [illegible] ما يعادل استهلاك بريطانيا الاجمالي من الكهرباء .

▲ ▲ ▲

النسبة المئوية لاجمالي انتاج احتياطي افريقيا من انتاج واحتياطي العالم بالنسبة للمواد الاستراتيجية

المادة	النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي	النسبة المئوية من الانتاج العالمي
الكروم	٩٧	٣٢,٩
الماس	٩٢	٧٦,٧
البلاتين	٧١	٤٩
الذهب	٦٤	٧٩,٠٢
المنغنيز	٥٠	٣٢,٠٢
الكوبالت	٤٢	٧٥,٠٥
البوكسيت	٣٣	٦
اليورانيوم	٢٨	٢٠,٩
الفاناديوم	٢٠	٤١
النحاس	١٣	٢٠
القصدير	٧	٨,٠٤

المصدر : مكتب الولايات المتحدة للمناجم ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨

النسبة المئوية لاحتياطي بلدان افريقية من الاحتياطي

اسم الدولة	البوكسيت	الماس	الكروم	منغنيز	الذهب	البلاتين ذهب أبيض	كوبالت	النحاس	فانديوم عنصر فلذي نادر
غينيا	٢٦								
بتسوانا		٧,٥							
ج افريقيا الجنوبية		٧,٥	٧٣,٩	٤٥	٦٠	٧١,٣			١٨,٧
غابون				٥					
زائير		٧٤					٢٧,٧	٥,٦	
زامبيا							١٤,٢		
زيمبابوي			١٩,٧						

(المصدر : مكتب الولايات المتحدة للمناجم ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨)

ثانياً ـ الوضع الانتاجي العام

سوف نتناول تحت هذا العنوان مجموعة من النقاط هي على التوالي : الناتج الوطني فكيفية استعمال الثروات الوطنية ، فمشاكل قطاع الزراعة ، فحالة الصناعات التحويلية والاستغلال المنجمي والطاقة .

١ ـ الناتج الوطني (الخام)

أ ـ نمو الناتج الوطني وتحول هيكله :

ان المعدل السنوي لنمو الناتج الوطني الحقيقي خلال الفترات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ ـ و ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ بالقياس الى السوق في افريقيا النامية قد ارتفع بالتوالي الى ٤,٥٪ و ٤,٧٪ فـ ٥,٢١٪ وهذه النسب كانت اقل من تلك التي سجلت سواء في الاقتصاديات المخططة او في اقتصاديات السوق التي في طريق النمو ، وكانت نسب النمو لاقتصادات السوق المتقدمة ارفع من تلك الموجودة في افريقيا خلال الستينات ، واقل منها خلال السبعينات ، والمعدلات السنوية لنمو الدخل الحقيقي في افريقيا النامية كانت تبلغ ٢,٣٪ و ٢,٥٪ في ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ و ١٩٦٠ ـ و ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ، أي أنها معدلات اقل من النسب الموجودة في اي تجمع اقتصادي آخر او في اية منطقة اخرى في العالم ، وكانت المعدلات السنوية لنمو دخل الفرد الحقيقي سلبية في ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ لاحد عشرة بلدا وهي اقل من ٢٪ لدى احد عشر بلدا اخرى في حين تتراوح بين ٢٪ و ٤٪ في بقية افريقيا النامية باستثناء ليبيا والغابون حيث كانت نسبة النمو ارفع وتختلف البلدان الافريقية جدا في مستوى اجمالي الناتج الوطني للفرد ، ففي عام ١٩٧٣ كان معدل اجمالي الناتج الداخلي للفرد اقل من ١٥٠ دولار امريكي . وفي ١٥ بلداً أخرى كان يتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ دولار امريكي وبين ٣٠٠ و ٥٠٠ دولار امريكي في بقية افريقيا باستثناء ليبيا والغابون حيث كان يبلغ على التوالي ٣٣٩٦ و ١٠٦٣ دولار امريكي .

ويظهر بوضوح ان الفارق الحقيقي الفاصل بين دخل الفرد في البلدان

المتقدمة من جهة ودخل الفرد في البلدان الافريقية من جهة اخرى اكبر مما يبين ا
مستوى معدل دخل الفرد لافريقيا بكاملها، فاصل اجمالي الناتج الداخلي لفرع وا
من النشاط الاقتصادي في افريقيا النامية في مجموعها قد تطور خلال الفترة المعنية
ويجب بالخصوص الاشارة الى انخفاض حصة القطاع الزراعي والزيادة الملحوظة
لحصة القطاع المنجمي . ويرجع سبب انخفاض حصة الزراعة الى ضعف نسبة
الانتاج الزراعي الكلي ، وان حصة الصناعات التحويلية في اجمالي الناتج الداخلي
وبالخصوص الصناعات التي تحل محل الواردات ، قد ازدادت بحوالي ٥٪ بين
١٩٥٠ و ١٩٧٠ وقد حدثت هذه الزيادة بفعل عدد صغير من بلدان افريقيا من
الجزائر ومصر وليبيا ونيجيريا وكينيا وزامبيا والزائير ، وعموما بقي هيكل
الاقتصادات الافريقية ثابتا : لقد ظلت اقتصاديات منفتحة نحو الخارج ومتخلفة
معرضة للخطر ترتبط بقطاعات متزعزعة .

٣ ـ استخدام الثروات الوطنية : إن طريقة استخدام اجمالي الناتج
الداخلي وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار ثم الاستثمار وطبيعة نفقات الاستهلاك
والاستثمار وبنيتهما ، كل هذا كان له اثر عميق على مسار التنمية والنمو
الاقتصادي ، وان دور تراكم رأس المال بشكل خاص في التنمية الاقتصادية لا يعني
التقليل من أهمية دور العوامل المكملة الأخرى ، اذ يكون من قبيل التبسيط اعتبار
عملية التنمية مجرد مسألة تراكم رأس المال ، بل هناك امور اخرى ضرورية للتنمية
وللنمو الاقتصادي كاستراتيجية سليمة للتنمية وتوزيع الاستثمار واستخدامه في
اقصى درجة واستعمال إداريين وفنيين وعمال مؤهلين واللجوء الى التكنولوجيات
المتكيفة مع الظروف المحلية .

يجب على البلدان الافريقية العازمة على التغلب على التبعية الاقتصادية
والتخلف وعلى تطوير قدرتها الانتاجية من اجل التنمية والنمو الاقتصاديين ان
تصل ، بالضرورة الى بلوغ نسبة اجمالية مرتفعة من الاستثمار والحفاظ عليه لمدة فترة
طويلة . ولكي تصل افريقيا الى نسبة نمو لاجمالي الناتج الداخلي قادرة على ضمان :
١ ـ رفع مستوى معيشة السكان بشكل معقول وفعلي من ١,٢٪ الى ٥,٥٪
سنويا . ٢ ـ ونمو سنوي لنسبة اجمالية للاستثمار تصل الى زيادة حقيقية بحوالي ١٪

لدخل الفرد ونسبة معدل نمو سنوي لاجمالي الناتج الداخلي تتراوح بين ٥ و ٦٪ (باعتبار ان نسبة النمو الديمغرافي تحاذي ٢,٥٪ في افريقيا) اي النسبة السنوية الموصى بها من طرف «العقد الاول للتنمية الذي رسمته منظمة الأمم المتحدة (١٩٦٠ - ١٩٧٠)» وبالنسبة للعقد الثاني للتنمية فان نسبة نمو اجمالي الناتج الداخلي التي توصي بها الامم المتحدة لدى البلدان النامية تتراوح بين ٦ و ٧٪ سنوياً .

انه لضمان نسبة مئوية معقولة للنمو والتقدم الاقتصادي يجب ان يمثل الاستثمار نسبا تتراوح بين ١٧,٥٪ و ٢١٪ من اجمالي الناتج الداخلي في الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ و ٩٧٠ و ٢١٪ و ٢٤٪ في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ كان معدل النسبة المئوية للاستثمار لدى معظم البلدان الافريقية اقل من المستوى الأدنى الذي يجب الوصول اليه لكي يمكن اعتبار اي بلد في طريق التقدم والنمو الاقتصادي الحقيقي . ويرجع السبب في ذلك الى انتقال ثروات افريقية نحو البلدان المستعمرة سابقا والى النسبة المرتفعة المخصصة للاستهلاك الداخلي ، وان انتقال الفائض الاقتصادي الافريقي ينتج عن التبادل غير المتكافىء للمنتجات الاساسية في التجارة الدولية وعن علاقات التبادل التي تضر عددا كبيرا من البلدان الافريقية ونقل الارباح من طرف الشركات متعددة الجنسيات والأجنبية العاملة في افريقيا وفي مناطق اخرى من العالم التي تستورد المنتجات الاساسية باسعار رخيصة وتصدرها باسعار باهظة . فالاستهلاك الوطني يتضمن الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص . والايرادات العامة للبلدان الافريقية تمثل قسما هاما من اجمالي الناتج الداخلي . ولا يمكن ان تقوم أية تنمية اقتصادية حقيقية الا اذا خصص جزء هام من الايرادات العامة للاستثمار . ان دراسة لتوزيع الايرادات العامة للبلدان الافريقية واستخدامها تبين لنا بوضوح ان الحكومات الافريقية كانت تلجأ اساسا الى الانفاق في الاستهلاك بشكل مستمر دون أن تولي اهتماماً كبيراً لادخار قسم من ايراداتها الداخلية بهدف الاستثمار . فنفقات الدولة في الاستهلاك في مجال الدفاع والأمن والادارة العامة والخدمات الاجمالية والاقتصادية ابتلعت تقريبا ايرادات الدولة الواردة من المصادر الداخلية ، فبالنسبة لمجموع البلدان الافريقية النامية البالغ عددها ٤١ بلدا فان نسبة اجمالي الناتج الداخلي المخصصة لنفقات الدولة في الاستهلاك قد ازدادت من ١٣,٥٪ في ١٩٦٠ الى ١٦٪

في ١٩٧٠ و ١٦,٩٪ في ١٩٧٢ .

ان نزعة فئات ذوي الدخول المتوسطة والعالية للاستهلاك مرتفعة بصفة خاصة في معظم البلدان الافريقية النامية وهي الفئات التي كان من المنتظر ان تدخر اكثر ، فالفئة العليا تستولي على اكثر من ٤٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي ، غير ان حصتهم في اجمالي الناتج الداخلي تنفق اساسا لضمان مستوى معيشي لهم شبيه بمستوى ذوو الدخول العالمية في اقتصاديات السوق المتقدمة . ومن جهة ثانية فان مصروفات الترف التي هي من مميزات المجتمعات شبه الاقطاعية والتقليدية تعتبر هي الأخرى من الأسباب المؤدية الى هذه النزعة الشديدة لدى هذه الطبقة من السكان نحو الاستهلاك . وقد ادت اهمية نفقات الاستهلاك العام وزيادتها وعائدات الفئات ذات الدخول المتوسطة والعالية في الاستهلاك في معظم البلدان الافريقية الى حالة تبتلع فيها نفقات الاستهلاك حوالي ٩٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي بحيث لا يبقى الا ١٠٪ تقريبا من الادخار والاستثمار .

ان توزيع ثروات الاستثمار النادرة وطريقة استعمالها في العهد الاستعماري وفترة الاستقلال التي تلته لم تشجع التنمية المنسجمة للاقتصاديات الافريقية كما انها لم تقم بتشجيع تحولها اونموها . ان المعلومات المتوفرة حول اجمالي رأس المال تبين ان الحصة المخصصة للاستثمارات المندرجة في اطار وضع الهياكل في الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ في ١١ بلدا من جملة ١٧ بلداً، كانت تمثل بين ٥٠ و ٨٠٪ من اجمالي رأسمالها وبين ٣٣ و ٤٦٪ في البلدان الأخرى . كان الاستثمار الداخل في اطار الهياكل يتمثل بشكل خاص في البنايات السكنية وغير السكنية مثل الأبنية الادارية والمدارس والمستشفيات والمراكز التجارية والنقل والمواصلات .

ان سياسة حشد ثروات الاستثمار في الهياكل والخدمات تعني حرمان قطاعات الانتاج التجاري من الثروات النادرة وخلال الفترة ١٩٦٠ و ١٩٧٠ لم يعط اي بلد افريقي الاولوية للزراعة في الاستثمارات . وباستثناء عدد قليل من البلدان فان الاستثمارات في الزراعة كانت تمثل اقل من ٨٪ من مجموع الاستثمارات ، وكانت الاستثمارات في الصناعات التحويلية (خاصة منها الصناعات التي تحل محل الواردات) اكثر نسبيا من الاستثمارات في الزراعة في حين كانت الاستثمارات الداخلة في الاستغلال المنجمي اكبر لدى البلدان التي تمتلك ثروات معدنية .

٤ ـ مشاكل قطاع الزراعة :

خلال العقدين الاخيرين لم يتم تحقيق اي تقدم اساسي سواء من حيث الكم أو الكيف في مجال التنمية الزراعية . بالعكس من ذلك ، سجل الانتاج الزراعي جمودا في عدد كبير من البلدان الافريقية بل وقد تدهور في بعضها ، فالقطاع الزراعي يظل اهم قطاع في غالبية البلدان الافريقية ، وكانت حصته من اجمالي الناتج الداخلي في ١٩٧٠ تمثل تقريبا ٣٣٪ ويشغل حوالي ٧٤٪ من السكان القادرين على العمل كما أنه ساهم بحوالي ثلث القيمةالكليةمن صادرات مجموع افريقيا، وكان متوسط النسبة السنوية لنمو الانتاج الغذائي الكلي خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ و ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ على التوالي ٤٪ و ١,٩٪ وخلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤ تغير مردود الزراعات الرئيسية القمح والذرة والذرة البيضاء بنوعيها والأرز) بشكل واسع . وباستثناء القطن فان زيادة المردود كانت في افريقيا اقل منها في بقية العالم .

فنسب مردود افريقيا بالقياس الى معدل المردود العالمي قد انخفض من ٧٤٪ الى ٤٥٪ للقمح ومن ٦٠٪ الى ٥٥٪ للأرز ومن ١٠٥٪ الى ٩٥٪ للذرة البيضاء بنوعيها ، ومن ٨٢٪ الى ٧١٪ للفستق . وفي الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ وتلك الواقعة بين ١٩٧٢ ـ و ١٩٧٤ فان المساحة الكلية للزراعات الغذائية الرئيسية (القمح والذرة البيضاء بنوعيها والأرز) قد اتسعت بمقدار ١٥٪ فقط في افريقيا في حين كانت النسب المئوية خلال الفترتين تتمثل في ٢٥ و ٦٤ في المائة من مجموع العالم لكل من الشرق الأقصى وامريكا اللاتينية على التوالي . كما انه وجه الاهتمام بتوسيع الزراعات المخصصة للتصدير ، فاتسعت المساحة المزروعة من القطن بمقدار ٧٠٪ في افريقيا و ٩٪ في العالم و ٢٩٪ في أمريكا اللاتينية و ٣٧٪ في الشرق الأقصى ، واتسعت المساحة المزروعة من الفستق بمقدار ٦٥٪ في افريقيا و ٦٣٪ في العالم و ٥٥٪ في الشرق الأقصى ، وفيما يتعلق باستعمال عوامل الانتاج الحديثة ، فان افريقيا تمتلك ٢٪ من الجرارات في العالم وتستهلك ٣٪ من السماد العالمي في حين يمثل سكانها ١٦٪ من سكان العالم .

في ١٩٦٠ كانت الكمية اليومية من الطاقة الحرارية (كالوري) تساوي ٢١١٠٪ في افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء (وتبلغ الحاجات منها في هذا الجزء ٢٢٤٠) و ٢٠٨١٪ في افريقيا الشمالية (الحاجة فيها تبلغ ٢٣٦٠) وفي ١٩٧٠ ظل ١٢ بلدا وحدها هي التي تسد الحاجيات من هذه المادة والوضع أسوأ بالنسبة للكميات الضرورية من البروتين ورغم ذلك تبقى امكانيات الزراعة الافريقية ضخمة . وتقدر المساحات المستخدمة فعليا بـ ٧٠ مليونا من الهكتارات بالنسبة للزراعات الغذائية الرئيسية ، ومن الممكن استخدام ٧٠٠ مليون هكتار من الاراضي مباشرة لو شنت حملة جادة لابادة الحشرة المعروفة تسي تسي (Mouche Tsé-Tsé) وكذلك فإن إمكانيات الثروة المائية هامة حتى في بلدان الساحل الافريقي ، كما تتوفر الأيدي العاملة وتستخدم بالفعل ٤٥٪ من الأيدي العاملة استخداما جزئيا فالاستثمار في القطاع الزراعي ضعيف جدا ، ويرتكز بصفة رئيسية على الزراعات المخصصة للتصدير وان الحصة العملية للنفقات العامة الكلية تدل على ان الزراعة مهملة ، وفي اثيوبيا خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ خصصت نسبة ٤,٥١٪ من النفقات للخدمات العامة وللدفاع بينما لم تخصص للزراعة الا ٢,٦٪ فقط وفي زائير تخصص ٤,٣٧٪ للخدمات العامة وللدفاع و ٢,١٪ للزراعة ويتشابه الأمر في معظم البلدان الافريقية .

ان نصيب الزراعة في الايرادات العامة اكبر من نفقات الحكومات في هذا القطاع . وبالتالي فان معدل الانتاج الزراعي للفرد في انخفاض مستمر خاصة معدل الانتاج الغذائي للفرد . وترجع الاسباب الى سيطرة النظام الرأسمالي العالمي على الاقتصاد الافريقي وتوجيه هذا الاقتصاد نحو الخارج ، اذ احتفظ بالهياكل الموروثة عن العهد الاستعماري ، وارتكز الاهتمام على الزراعات المخصصة للتصدير في حين اهملت الزراعات الغذائية ، ففي معظم البلدان لم تتغير وسائل الانتاج اللهم الا في المجال الضيق المخصص للزراعة المصدرة ، وقد حدثت اصلاحات زراعية في عدد من هذه البلدان وبشكل محدود جدا ، وتؤكد ازمة الغذاء والتغذية الأخيرة في افريقيا انه لا يمكن ايجاد اي حل لارضاء حاجيات السكان اذا ظل نمط التنمية الاستعمارية وتوجيه الزراعة نحو الاسواق الخارجية قائماً .

خلال الفترات ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠ و ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ و ١٩٦٢ ـ ١٩٧٣ ارتفع معدل النسبة السنوية لنمو الانتاج الصناعي في البلدان المستقلة النامية في افريقيا في جملتها إلى ٣,٧٪ و ١٠,٦٪ و ٦,٤٪ على التوالي ، وهذه النسب ارفع بصفة عامة من مثيلاتها في اقتصاديات السوق في البلدان النامية أو المتقدمة وأقل من مثيلاتها في الاقتصاديات المخططة وتفسر نسب النمو المرتفعة بشكل عام بواسطة النمو بناء على مستوى أولي منخفض ، وهكذا بقيت هذه النسب ضعيفة وذات تأثير ضئيل على النمو والتقدم الاقتصادي للبلدان الافريقية . وهذا ما يدل عليه كون الانتاج الصناعي للفرد في افريقيا النامية قد ازداد من ١١ دولار إلى ١٦ دولار امريكي بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ أي بزيادة قدرها ٥ دولار امريكي فقط بينما كانت الزيادة قد بلغت ٢٢٠ دولار في اقتصادات السوق المتقدمة وبمقدار ٤٣٠ دولار في الاقتصادات المخططة خلال نفسي الفترة . ومنذ ٢٠ سنة ، فإن حصة الانتاج الصناعي في اجماعي الناتج الداخلي في افريقيا النامية قد ازدادت من ٣,٧٪ في ١٩٥٠ إلى ٥,١١٪ في ١٩٧٠ .

ان حصة الصناعة التحويلية في هذه الفترة بالنسبة لاقتصاديات السوق المتقدمة كانت ٣١٪ عام ١٩٧٠ وقد ظلت بنية الصناعة التحويلية في افريقيا النامية متخلفة بشكل عام خلال الفترة اياها ، وتمثل الصناعات الخفيفية (المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والخشب والأثاث وغيرها) ٧٠٪ من الصناعة التحويلية الكلية . وتمثل الصناعة الثقيلة (خصوصاً المنتجات الكيميائية والبترول والمواد البلاستيكية ومعامل تركيب المواد) ٣٠٪ الباقية ، وهي ايضا تتجمع في عدد قليل من البلدان . فصناعات الصلب الاساسية وصناعة وسائل الانتاج توجد في شكل تمهيدي لا توجد اطلاقاً في معظم البلدان الافريقية . وقد ازداد بشكل ملحوظ الانتاج المعدني خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ بنسبة سنوية بلغت ٢,٦٪ و ١٦٪ خلال الفترات ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠ و ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ على التوالي .

وازدادت حصة الصناعات المستخرجة في اجمالي الناتج الداخلي بالنسبة لافريقيا النامية من ٣٪ الى ١٢,٤٪ بين ١٩٥٠ و ١٩٧٢ ، وقد تجمع الانتاج المعدني في عدد قليل من البلدان مثل ليبيا والجزائر ونيجيريا وزامبيا والزائير ، هذه البلدان التي تضم تقريبا ٧٢٪ من الانتاج المعدني الكلي لافريقيا ، ومن جهة اخرى فان الزيادة الملحوظة للانتاج المعدني ليس لها اي تاثير يذكر على تحول وتنمية الاقتصاديات الافريقية نظرا لضعف علاقاتها مع بقية الاقتصاديات واستعمالها لرأسمال معقد بشكل قوي ، ومن جانب اخر فان وسائل الاستغلال المنجمي ومصافي النفط والنقل والتوزيع والتسويق ما زالت في بلدان افريقية عديدة تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات .

ويتحتم وجود استراتيجية جديدة لاستغلال الثروات المعدنية لافريقيا ، وتعتبر مراقبة البلدان الافريقية لثرواتها الطبيعية شرطاً لتحقيق هذه الاستراتيجية الجديدة ومن جهة ثانية فالحفاظ على الثروات المعدنية بشكل منظم والاستغلال المعقول وتحويل المعادن الخام التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الزراعية والصناعية الأخرى ، كل ذلك يشكل عناصر هامة لاستراتيجية تنمية متكاملة وتحولا للاقتصاديات الافريقية .

مامن شك بان افريقيا تمتلك ثروات هامة من الطاقة يمكن ان تستخدم كسند لتقدمها خلال فترة اخرى طويلة ، ولديها ايضا محروقات قوية كهرمائية واشكال غير مصطلح عليها من الطاقة والمعادن القابلة للانقسام والطاقة الشمسية والحرارة الجوفية والطاقة الهوائية . . . وغيرها ويبدو على ضوء المعطيات المتوفرة ان مصادر الطاقة الاولية للقارة هامة جدا ولكنها موزعة توزيعا غير متساو وغير مستثمرة ورغم ان جدول مصادر الطاقة لم يكتمل حتى الان ، غير ان أدنى التقديرات تبين ان افريقيا تحتضن قسما هاما نسبيا من مصادر الطاقة العالمية الموجودة في السوق العالمية وقسما غير ضئيل من انواع الطاقة غير التقليدية ، والى جانب المحروقات القوية والمحروقات النفطية والغازية والمعادن القابلة للانقسام والكهرمائية فان افريقيا تمتلك مستودعات هامة من الطبقات القارية والرمل والكلس والطاقة الشمسي والطاقة الحرارية للبحر والمحروقات الخشبية وان تحليلا مختصرا يبين ان افريقيا أنتجت ٣٤ مليون طن من الفحم الحجري في ١٩٧٣ و ٦٥ مليون في ١٩٦٠ و ٤٩٧ مليون في

١٩٧٠ و ٥١٦ مليون في ١٩٧٣ وتمثل هذه الأرقام بالقياس الى الانتاج العالمي في نفس الفترات ٢٨,١٪ و ٤٥,١٪ و ٧٢,٦٪ و ٠٨,٦٪ من مجمل الانتاج العالمي للطاقة الأولية ، وكانت نسبة النمو مرتفعة نسبيا حتى عام ١٩٧٠ غير ان انخفاض هذه النسبة في ١٩٧٣ يرجع الى انخفاض الانتاج الخام في ليبيا والى الارتفاع النسبي لانتاج الفحم في افريقيا الجنوبية .

ومن جهة اخرى ، كان الاستهلاك من الطاقة الأولية في افريقيا في ١٩٧٣ يمثل ١٤٠ مليون طن من الفحم اي ٢٧٪ من الانتاج الكلي لافريقيا و ٦,٥٪ من الانتاج العالمي الكلي وكان استهلاك الفرد يمثل فقط ١٩٪ في المتوسط ، وكان الفحم يمثل ٤٨٪ من اجمالي الكمية المستهلكة من الطاقة في افريقيا في ١٩٧٣ والخام ٤٠٪ والغاز الطبيعي ١٠٪ والكهرمائية ٢٪ وتبين هذه الأرقام ان افريقيا في مجموعها تصدر ٦٠٪ من الطاقة التي تنتجها غير انه رغم ثروتها النسبية فانها تستورد ١٣٪ مما تحتاج اليه .

▲ ▲ ▲

ثالثاً ـ التجارة الخارجية

ن المميزات الاساسية للتجارة الخارجية في افريقيا خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ هي نفسها تلك التي كانت موجودة في عهد الادارة الاستعمارية المباشرة ولن يحدث أي تغير جوهري أو هام ما دامت الاقتصاديات الافريقية محتفظة بطابعها الاساسي أي الطابع الاستعماري والانفتاح والتبعية والتعرض للخطر .

ان معدل النسبة المئوية لنمو الصادرات خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ بالنسبة لمجموع العالم وخصوصاً صادرات اقتصاديات السوق المتقدمة كان الى حد كبير ارفع من معدل افريقيا واقتصاديات السوق النامية باستثناء الفترة القصيرة الممتدة بين ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ وظلت هياكل الصادرات الافريقية ثابتة في جوهرها . وكانت المنتجات الاساسية والمحروقات تمثل ٩٣٪ من الصادرات الاجمالية لسنة ١٩٧٣ وكانت المواد الاولية المصنعة تمثل ٧٪ .

عرف هيكل الصادرات الاولية تحولات هامة اذا ازداد قسم الصادرات الاجمالية للمحروقات من ٨٪ الى ٤٤٪ في حين انخفض قسم الصادرات الاولية لغير المحروقات من ٩٠٪ الى ٤٩٪ بين ١٩٥٥ و ١٩٧٠ . ان هيكل الصادرات الافريقية في مجملها يبين تبعيتها المتزايدة للمنتجات المصنعة المستوردة التي جاوزت حصتها في الصادرات الاجمالية ٦١٪ لتصل الى ٦٩٪ بين ١٩٥٥ و ١٩٧٣ . وقد ادت نسبة الزيادة البطيئة للصادرات الافريقية بالقياس الى صادرات مجموعات اقتصادية عالمية اخرى ، ادت بطبيعة الحال الى انخفاض هذه النسبة في التجارة العالمية من ٥,٣٪ الى ٣,٦٪ بين ١٩٤٨ و ١٩٧٣ وفي الفترة الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٧٥ كانت علاقات التبادل بالنسبة للبلدان الافريقية (باستثناء البلدان المنتجة للنفط) أسوأ حالاً في مجموعها من بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة .

وقد ازدادت قيمة صادرات غالبية البلدان الافريقية بمعدل نسبة سنوية من ٣,٥٪ قيمة حقيقية في حين ان معدل النسبة السنوية لاقتصاديات السوق المتقدمة تزداد بمقدار ٥,٨٪ خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٧٠ و ١٩٣٨ و ١٩٤٨

و ١٩٥٣ وبين ١٩٥٧ و ١٩٦٧ سجلت افريقيا عجزاً هاماً ومستمراً في ميزانها وبين ١٩٦٦ و ١٩٧٤ ازداد هذا العجز باستمرار.

ومن الاهمية ان نشير هنا الى ان الصادرات الافريقية مثلت نسبة مئوية هزيلة من جملة التجارة خلال العقد الاخير خلال نفس الفترة في حين ظلت الواردات بين البلدان الافريقية تمثل جزء متواضعاً ومتراجعاً باستمرار بالقياس الى مجموع الواردات الافريقية وفي ١٩٧٤ كان الفائض الذي سجله الميزان التجاري بالنسبة لكل افريقيا حوالي ٥,١ مليار من الدولارات الامريكية ، لكن باستثناء البلدان النفطية فإن هذا الفائض يتحول الى عجز يبلغ ٥٦٦,٥ مليار من الدولارات الامريكية والعجز في كل الحالات اكبر من الحصة الاجمالية للمصادر التمويلية . فبالنسبة لافريقيا ما عدا البلدان المنتجة للنفط كان العجز يمثل ٢٤٦,١ مليار دولار امريكي في ١٩٦٧ و ٩٣٨,٢ مليار في ١٩٧٤ في حين ازداد النسيلان الصافي والتمويلات العامة من ٢٠٠,١ مليار دولار امريكي الى ٦١٩,٢ مليار في نفس الفترة ومن ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ سجل الميزان الاجمالي لافريقيا في مجموعها عجزاً بينما سجل فائضاً من ١٩٦٨ الى ١٩٧١ وقد وصل هذا الفائض الى مليار واحد من الدولارات الامريكية في ١٩٧١ .

كان الميزان الاجمالي لافريقيا باستثناء البلدان المصدرة للنفط في عجز خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٥ .

إن نزعة ميزان المدفوعات للبلدان الافريقية نحو التدهور أدت بالبلدان الافريقية الى زيادة صادراتها لسد العجز الذي سجلته وارداتها .

وبصورة مختصرة يمكن القول ان حصة افريقيا في التجارة الخارجية تعبر عن ضعف انتاجها ففي عام ١٩٨٠ تشكل صادرات افريقيا ٤٪ من قيمة الصادرات العالمية ، اما وارداتها فتشكل ٣,٥٪ من قيمة الواردات العالمية ، نعود هنا فنذكر ان سكان افريقيا يشغلون ١٠,٥٪ من سكان العالم خلال العام نفسه ، كما ان مساحتها تشغل ٢٥٪ من مساحة العالم .

يبقى ان نضيف ايضاً ان خمسة بلدان في افريقيا الشمالية حققت نسبة ١,٨٪ من إجمالي الصادرات الافريقية و ١,٥٪ من إجمالي الواردات الافريقية (باستثناء صادرات وواردات جمهورية افريقيا الجنوبية) ، والباقي ٢,٢٪ من قيمة الصادرات

و ٢٪ من قيمة الواردات حققته بقية البلدان الافريقية مجتمعة .

فإذا ما قارنا هذه النسب مع غيرها لتبين ان الصادرات الأفريقية تشكل ١٦٪ فقط من مجموع صادرات البلدان السائرة في طريق النمو ، و ١٨٪ فقط من مجموع واردات البلدان اياها .

إن بلدان إفريقيان فقط يأتيان في مرتبتين مقبولتين نسبياً بالنسبة لبقية بلدان العالم من حيث الدخل الفردي للمواطن ، وهما ليبيا إذ تحتل المرتبة الحادية والعشرين والغابون وتحتل المرتبة السادسة والاربعين .

▲ ▲ ▲

رابعا ـ التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية
في
المجتمعات الافريقية

مقدمة :

استخدمت المارسكية في تعبئة سكان الدول الافريقية ضد الاستعمار[1] وامتد تأثير الفكر الماركسي الى المؤتمرات الافريقية التي تدعو الى وحدة الافارقة ، ومناهضة الاستعمار ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، فمؤتمر مانشستر الذي انعقد عام ١٩٤٥ ، استنكر احتكار رأس المال وسيطرة الثروة الصناعية التي تقوم على الربح الخاص فقط ، ورحب بالديموقراطية الاقتصادية بصفتها الديموقراطية الصحيحة الوحيدة[2] ، كما دعا المؤتمر العمال والفلاحين في المستعمرات ان ينظموا صفوفهم تنظيماً فعالاً بحيث يكونون في مقدمة المعركة ضد الاستعمار متسلحين في ذلك بالاضراب والمقاطعة[3] ، ثم اختتم المؤتمر المذكور بيانه بالنداء : « يا شعوب العالم المستعمرة والمحكومة ..... اتحدى» واذا كنا قد اشرنا الى تأثير مؤتمر مانشستر بالفكر الماركسي ، فإن هذا التأثير قد استمر بشكل او بآخر في المؤتمرات الافريقية الشعبية اللاحقة .

يعترف المفكرون الافارقة من جميع الاتجاهات الفلسفية باهمية المؤلفات الماركسية ، فالرئيس السابق ليوبولد سيدار سنغور يقول التالي : «نحن اناس عام ١٩٤٧ ، اناس ما بعد الحربين الذين نجونا اخيراً من سخط السفاكين الديكتاتوريين، والمهددين من قبل ديكتاتوريات اخرى ، ما أعظم الفائدة التي نجنيها من هذه المؤلفات الشبابية لانها تحتوي المبادىء الخلقية لماركس ، الذي يقترح علينا ، كمقاصد لنشاطنا العملي ، للتحرير الكامل للانسان ، ثم يعدد سنغور هذه المؤلفات ، ويقول في موضع آخر ان رسالة ماركس ما تزال حاضرة بعد قرن كامل .»[4] .

يبدو التأثر بالفكر الماركسي ايضاً في الادبيات الافريقية الاولى كما في مجلة «الوجود الافريقي» و «الدفاع الشرعي» التي حللت مجتمع جزائر الهند الغربية ، حيث اكتشفت في منطقة البحر الكاريبي سلالة العبيد الافريقيين الزنوج الذين شكلوا خلال ثلاثة قرون الطبقة البروليتارية للمجتمع ، كما ايقظت الوعي الطبقي لدى العمال الزنوج خارج افريقيا واستخدمت بياناتهم القاموس الايديولوجي الماركسي .

وشمل التأثر بالماركسية ايضاً حتى بعض الدعوات الفكرية التي يهاجمها الماركسيون الافارقة ، فالسيريالية والماركسية ، كما يرى الكاتب كولين ليجوم هما : «الصفتان المميزتان للصورة الاولى التي بدت عليها الزنوجة ، كانت الماركسية هي فلسفتها العامة ، والسريالية مذهبها الشعري التخيلي ، وقد اخذت هذه المميزات تذوي وتضعف فيما بعد ، ونقص عدد الماركسيين حتى اصبحوا اقلية في مجلة «الوجود الافريقي» ووصلت السريالية الى ان اصبحت اكثر فأكثر كنظرية غير ذات موضوع للسرياليين الفرنسيين ، لكي يستعيدوا قوى ملكتهم الاختراعية الثورية الذاوية» .

وهكذا فإن تأثير الفكر الماركسي في افريقيا قد مر في مرحلتين ، اولاهما وهي تلك التي اشرنا اليها بإيجاز ، حيث شكل الفكر الماركسي دور المحرض على الاستقلال والتحرر الوطني ، في حين لم يتقبل جيل القادة الافارقة الاوائل الايديولوجية الماركسية ككل ، سيما موضوع صراع الطبقات مما هو مدار بحثنا .

المرحلة الثانية وهي تلك التي بدات بعد الستينات على اثر استقلال عدد كبير من الدول الافريقية بالتتابع ، تلا ذلك تبني الاشتراكية العلمية كأساس للنظام السياسي والدستوري في بعض هذه البلدان سيما تلك التي تمكنت فيها المنظمة السياسية التي قادت الاستقلال من الوصول الى الحكم مباشرة .

على ان هذا التقسيم ليس حدياً لان الاشتراكية العلمية لم تحل في هذا البلد او ذاك وانما حلت نتيجة تهيئة الشروط الذاتية والموضوعية وتفاعل عوامل داخلية ، وخارجية ادت الى الاخذ بالايديولوجية الماركسية .

ان بحثنا هذا يتناول انعكاس موضوعة صراع الطبقات على الفكر الافريقي ، وهنا يمكننا ان نميز عدة مواقف متناقضة .

ينطلق احد هذه المواقف من ان المجتمع الافريقي هو مجتمع غير طبقي من الاصل وان الامر ما يزال مستمراً كذلك .

بينما ينطلق موقف آخر من انه اذا كانت المجتمعات الافريقية قد خلت بالفعل من التناقضات الاجتماعية ، اي من الطبقات ، قبل الاستعمار ، فإن الوضع حالياً قد اختلف عما كان عليه سابقاً بعد استعمار افريقيا ، اما الموقف الثالث فيرى ان الشكل الاساسي الذي ينتج به المجتمع الافريقي حوائجه المادية يأتي عبر ميكانيكية رأس المال الذي تقع مراكز مبادراته خارج افريقيا ، وكنتيجة لهذا الاسلوب فإن الافارقة ينتجون من خلال مجموعات اجتماعية تتعارض مصالح بعضها مع البعض الآخر ، اي من خلال طبقات اجتماعية متناقضة ، وينسحب هذا القول على الماضي ، وان كانت التناقضات قبل النظام الرأسمالي تأخذ صيغاً واشكالاً يصعب التمييز فيما بينها بعض الاحايين .

وتسهيلاً للدراسة فإنه يمكننا ان نضم الموقف الثاني والثالث في تصنيف واحد بحيث نتناول فيما يلي الاتجاه القائل بوجود مجتمعات افريقية دون طبقات ، ثم الاتجاه القائل بالتشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية .

مجتمع افريقي بدون طبقات :

١ ـ ينفي بعض القادة الافارقة الاوائل موضوعة الصراع الطبقي في افريقيا ، منطلقين في ذلك من ان الافارقة خلال التاريخ كانوا ينتظمون دوماً في جماعات مشتركة موحدة تماماً ، وتتمتع بتوازن يمكن ان يعتبر شاملاً ، بمعنى ان الافارقة اليوم ، كما بالامس ، هم اخوة ، ويجب ان يتقاسم بعضهم مع البعض الآخر عواطف الحنو والمحبة ، ويعيشوا في اخاء وسلام اجتماعيين .

٢ ـ اخذ بهذا الرأي الرئيس الغاني كوامي نيكروما في كتبه الاولى ، اذا اكد انه لا وجود للصراع الطبقي في المجتمع الافريقي قديمة ومعاصرة ، لانه مجتمع قائم على المساواة ، مجتمع من نوع جماعي حيث الأرض ووسائل الانتاج لا تعود للاشخاص وانما للجماعة ، واسمى نيكروما هذه الايديولوجية بـ «الجماعية» . .

استخلص نيكروما من هذه الفرضية انه في افريقيا يمكن الانتقال الى

الاشتراكية بدون ثورة وذلك كامتداد طبيعي للايديولوجية الافريقية التقليدية . يقول نيكروما :

«. . . . . ان الثورة هي اذن ضرورة لتحقيق الاشتراكية حيث البنية التنظيمية القديمة السياسية ـ الاجتماعية مستندة على المبادىء المتعارضة مع الاشتراكية ، كما في حالة الرأسمالية . ولكن عندما نتحدث عن «الجماعة» ، فإن الانتقال الى الاشتراكية يتم عن طريق الاصلاح لان المبادىء ، اي مبادىء الاشتراكية والجماعية هي نفسها . ان الاشتراكية في المجتمعات الجماعية ليست عقيدة ثورية ، لانها استمرار لمبدأ «الجماعية» وتأكيد للغة التعامل المعاصرة لمبادىء «الجماعية»[٦] .

يضيف نكروما في موقع آخر ان المجتمع الافريقي ما قبل الاستعمار لم يشهد استغلال الانسان للانسان وصراع الطبقات ، ولهذا فقد دعا الى ما اسماه بعضهم «ايديولوجية الاستمرار «الاستمرار بين الثقافةالافريقية التقليديةوبين الثقافة الافريقية المعاصرة والمستقبلية الاستمرار بين التنظيم الجماعي والتعاوني الافريقي قبل الاستعمار وبين التنظيم الاشتراكي للاقتصاد الافريقي الجديد الذي يتطلع اليه الثوريون الافارقة .

يشارك الرئيس نيكروما آراءه خلال هذه المرحلة بعض القادة الافارقة بماسمي بـ «الاشتراكية الافريقية» ففي خطابه الذي القاه بمناسبة العيد العاشر لحزب المؤتمر الشعبي قال :

«ان اهداف حزب المؤتمر الشعبي تتضمن بناء دولة الرفاهية على مبادىء اشتراكية افريقية معدلة بحسب الظروف الغانية ، يكون لجميع المواطنين فيها فرص متكافئة ، دون النظر الى القبيلة او اللون او العقيدة ، ويسعى حزبنا ايضاً للنهوض بديموقراطية شعبية قائمة على الاقتراع العام» .

٣ ـ ولا يختلف مفهوم الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سيدار سنغور من حيث الاساس عن هذه النظرة إذ يرى «ان الاشتراكية كما يستدل من تعريفها لا تقوم على الجنس فحسب بل ايضاً على المعالم الجغرافية والتاريخية ، سياسية واقتصادية ، وعلى انه في استطاعة الزنوج في العصر الحديث المساهمة بتلك القيم وعلى الاخص القيم العاطفية الثقافية في مجال الاخذ والعطاء وفي تيار الاشتراكية المجتمع ، وبالاختصار في الاتجاهات الاشتراكية الجديدة ، لقد اقمنا مجتمعاً

تعاونياً ، وذلك لان التعاون ، في العائلة والقرية والقبيلة ، قد نظر اليه دائماً بعين التبجيل في افريقيا السوداء ، وقد اقمناه مرة اخرى في شكل صورة مجتمعية كاتفاق متبادل» .

أراد سنغور وصديقه سيزير من خلال هذه الدعوة أن يكون رؤ ية خاصة للعالم ، وان يقدم مشروعاً وعملاً يحلان محل النظريات الفلسفية السائدة ، إذ يقول : «. . . . الزنوجة إذن هي رؤ ية خاصة للعالم وكيفية معينة واقعية للعيش فيه ، انها «كائن زنجي» . . . . وهي مشروع عمل : مشروع نريد من خلاله أن نعتمد على الزنوجة التقليدية لكي نقدم مشاركتنا في الحضارة العامة ، وعمل بمعنى اننا نحقق عملياً مشروعنا في كل الميادين لا سيا في الميادين الادبية والفنية .»[٧] .

يضيف سنغور أن «الزنوجة مكونة من عدد من البنى والقيم الحضارية : عادات ونظماً ، فناً وادباً ، ولكن هذه القيم تتولد من حالة خاصة للنفس ومن حس خاص ، وبالانطلاق من هذا الحس من نفسية الزنجي الافريقي ، سنجد مفتاح فلسفته وفنه ، الذي ليس الأدب الا صورة من صوره» . والزنوجة بالاضافة الى ذلك كما يرى سنغور ، حركة ثقافية ، مشروع وصل «يرضي تماماً امال الانسانية المعاصرة ، وهي بذلك تتلاقى مع تيارات الفكر المعاصر»[٨] .

بل ان سنغور يدعو الزنجي الافريقي الى الحياة ليتمثل «الزنوجة» كما هو الحال بالنسبة للفرنسي ، اذ ان الداعي اليها بالنسبة لهذا الاخير كما يرى سنغور ، هو وجود الحضارة الفرنسية .

ان دعوة سنغور قد قادته الى الاشتراك مع الجيل الاول من الرؤساء الافارقة في الدعوة الى الاشتراكية الافريقية التي تنكر مبدأ صراع الطبقات ، وتجيز استعارة الافكار ولكن مع رفض استيراد المذهب الشيوعي الاممي ، يقول سنغور : «ان الاشتراكية الأفريقية في جوهرها تعديلية انها تجيز استعارة الافكار ، ولكنها ترفض استيراد المذهب الشيوعي الدولي»[٩] .

٤ ـ ننتقل الآن الى تبيان وجهة نظر الرئيس سيكوتوري احد الرؤساء الافارقة الاوائل ، وهنا نجد انفسنا ازاء موقف يأخذ بالتحليل العلمي لتطور المجتمعات البشرية ، ولكنه يرفض مبدأ صراع الطبقات ، ويحل محل ذلك ما اسماه بـ «الطبقة ـ الشعب» .

في كتابة «السلطة الشعبية» يقدم لنا الرئيس سيكوتوري تعريف الطبقات كما يراه لينين ليضيف بعد ذلك مباشرة ما يلي :

«ويمكن التأكيد انطلاقاً من هذا التعريف ان مفهوم الطبقة ليس من اختراع بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع الملهمين ، فظهور الطبقات مرتبط بتطور المجتمع وبتفكك المشاعية البدائية واقامة الملكية الخاصة» .

«وتبقى الملكية الخاصة لادوات ووسائل الانتاج اساس الاستغلال والاستيلاء على ثمرات عمل الآخرين» .

«وهكذا تتبلور اوضاع مختلف الفئات الاجتماعية حول مصالحها الحيوية وتتفجر التناقضات بشكل حتمي ، فالعبد يعارض دائماً مالكه والقن سيده والعامل الرأسمالي والمستعَمر والمستعمِر ويتخذ هذا التعارض شكل عداء حقيقي قائم في نطاق عدم توافق المصالح ضمن تباين الظروف الاجتماعية وتتخذ شدة الطلاق الاجتماعي هذا صفة حركية يترجم عنها الواقع بالصراع الطبقي»[١٠] .

ثم يرفض سيكوتوري عبارات «السلام الاجتماعي» و «التناغم العام» ، ويقدم لنا صورة عن التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية اذ يقول :

«...... ان عمال البلدان الرأسمالية قد عزفوا عن تصديق العبارات الكاذبة كـ «السلام الاجتماعي» و «التناغم العام» ، ولعل الوضع في الولايات المتحدة الامريكية هو من هذه الناحية يلفت الانتباه فعشر السكان فيها يمتلكون نصف الدخل القومي . وصراع الطبقات العنيف يجري تنظيمه اذن على اساس اجتماعي اوسع : البروليتاريا من جهة ، ومن الجهة الاخرى البورجوازية الخبيرة التي اكتسبت عبر الانتفاضات فن القمع والتي تمتلك ثروة تتيح لها بأن توسع جهاز الاضطهاد وان تدبر اعمال التفكيك . وفي هذا العالم الذي يفسده الاستغلال اضافت البروليتاريا على برنامجها المتضمن المطالب التقليدية (يوم عمل من ثماني ساعات الحرية الفردية ، الحرية الانتخابية ، الضمان الاجتماعي) مطلب تصفية الاحتكارات واستعادة السلطة بالشعب العامل وللشعب»[١١] .

ولكن سيكوتوري في موقع آخر يرفض صراع الطبقات كمبدأ اذ يقول . . . لقد سبق ان قلنا اننا نرفض مبدأ صراع الطبقات سواء انطلاقاً من مبدأ فلسفي او بصورة طوعية ، وذلك لكي ننقذ بأي ثمن التضامن الافريقي .[١٢] .

يبدو لنا مما تقدم ومن أدبيات سيكوتوري المنثورة هنا وهناك انه يقرّ صراحة بمبدأ صراع الطبقات ، ويرفضه بنفس الوقت ، ولكنه لا يقر بدكتاتورية البروليتاريا ، وإنما يعطيها دوراً اساسياً ، اذ يقول :

«إن دور البروليتاريا في البلدان الافريقية ذات النظام الرجعي حيث نجحت البورجوازية في احتجاز مكتسبات الشعب والسيادة وسلطة الدولة لصالحها حصراً ، هو متابعة الفضح المنظم لتواطؤ البنية السياسية القومية مع الامبريالية والرأسمالية الدولية بواسطة الحماية التي يبسطونها للبورجوازية المحلية ضد الشعب» .

ولكن الطبقة العاملة هذه تشكل جزءاً مما اسماه سيكوتوري بـ «الطبقة ـ الشعب» نتيجة للاستغلال الامبريالي ، بل يذهب الى ابعد من ذلك اذ يعتبر ان العمال كانوا في العهد الاستعماري من ذوي الامتيازات بالمقارنة مع الغالبية العظمى من الشعب «يقول سيكوتوري» :

«لقد غاب عن ذهن العامل هذا الحدث الاساسي في التاريخ المعاصر وهو ان الاستغلال الامبريالي بصورته الاستيطانية او بصورة الاستعمار الجديد قد ولد بسبب التناقضات التي خلقتها طبقة الشعب» .

ويستكمل ، اي سيكوتوري فكرته في موقع آخر اذ يقول :

«.... ان الحزب الديموقراطي الغيني الذي فهم ذلك ، قد اصبح حزباً جماهيرياً والنقابية الغينية قد فهمت ذلك ايضاً ، لقد ادرك انه مهما كان الاستغلال الذي خضع له العمال الماجورون في القطاعين العام والخاص قاسياً في ظل التسلط ، فقد كانوا مع ذلك من ذوي الامتيازات بالمقارنة مع الغالبية العظمى من الشعب الخاضعة للاتاوة والسخرة بدون ضابط وبسبب ذلك كان الشعب يرمي دفعة واحدة الى اكثر التغييرات جذرية نظراً لانه لم يكن ينتظر اقل فتات من الاستعمار ، وقد فهمت الطبقة العاملة الغينية انها انما تشكل طبقة الثورة بوقوفها في وسط الشعب وبالتحامها بالشعب عن طريق الاشتراك في كفاح الشعب . وبكلمة انها فهمت انها لا تشكل الا القسم العمالي من طبقة الثورة . الطبقة ـ الشعب»[١٣] .

هذا المفهوم الجديد للصراع الطبقي قد تكرس في دستور جمهورية غينيا الشعبية الثورية الذي صدر في الرابع عشر من ايار عام ١٩٨٢ اذ ورد في مقدمته التالي : «وفي جمهورية غينيا الشعبية الثورية فان الطبقة في السلطة هي الشعب

العامل الذي يشكل طبقة الشعب ، وان الحزب الديموقراطي الغيني : حزب الطبقة ـ الشعب منظم من أجل تحقيق اهدافه بوسيلة فنية هي الدولة الشعبية الثورية» .

وورد في المقدمة ايضاً : «ان الدولة بجميع اجهزتها ووسائلها التنظيمية والعملياتية والمادية وغير المادية هي الاداة التي تمارس بها الطبقة ـ الشعب سيادة السلطة» .

نص الدستور الغيني الثاني على الدخول في مرحلة جديدة اسماها مرحلة الحزب ـ الدولة التي يمثل مفهومها :

ـ ان الدولة الديموقراطية ليست هي تلك التي تدير الشعب ، وانما تلك التي تكون المصالح العامة .

ـ ان الدولة الديموقراطية هي الاداة الفنية للشعب لتحقيق اختياراته وقراراته

ـ ان حزب الدولة هو الاتحاد في هوية عضوية واحدة للحزب والدولة .

ـ ان السلطة الشعبية الثورية تحقق مرحلة الحزب ـ الدولة وخلال هذه المرحلة فان الشعب الغيني يلتزم ببناء امة قوية ومزدهرة وعادلة ، ومجتمع اشتراكي ويلتزم بمتابعة تطوره ابدا باتجاه التقدم اكثر فأكثر في جميع الاتجاهات .

دحض الاتجاه : اثارت نزعة «الاشتراكية الافريقية» ونفي موضوعة «الصراع الطبقي» الاحزاب الشيوعية الافريقية ونشطت حركة المثقفين الماركسيين في بلدان القارة فكان تبني الاشتراكية العلمية من قبل الحركة الوطنية للثورة الكونغولية عام ١٩٦٣ ايذاناً بدخول قارة افريقيا مرحلة جديد على الصعيد السياسي والدستوري تتوج بقيام حزب العمل الكونغولي كحزب ماركسي ـ لينيني عام ١٩٦٩ اعقب ذلك قيام انظمة سياسية ودستورية اخرى على اساس الماركسية ـ اللينينية .

ولم تكن هذه النقلة النوعية في افريقيا لتأتي طفرة واحدة ، فعلى الرغم من نشاط جيل القادة الافارقة الاوائل ووصولهم الى السلطة ومحاولاتهم المكثفة ، والتي ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا ، في تغذية الاتجاه القائل بـ «الاشتراكية الافريقية» . ونفي صراع الطبقات ، فإن مواطن الضعف والخلل قد بدأت تحل في هذا الاتجاه فموقف الرئيس الراحل نيكروما قد لحقه تعديل جذري ، ونظرية

الزنوجة هي الاخرى قد لاقت نقداً وانتقاداً شديدين من جانب المثقفين باللغة الانكليزية ومن جانب الماركسيين ، كما ان موقف الرئيس سيكوتوري من موضوعه صراع الطبقات ما يزال مشوباً بالتناقض والتباين ، بل لنقل ان الواقع الاجتماعي الحالي في غينيا يفرز طبقة جديدة إضافة الى طبقات اجتماعية اخرى ، كان قد سبق ان تشكلت قبل الاستقلال .

عودة الى نيكروما : على النقيض تماماً من ادبياته الاولى حول موضوعة صراع الطبقات ، مما سبق ان اشرنا اليه في بداية بحثنا ، فقد اقر نيكروما في كتابه اللاحق ما اسماه بـ «صراع الطبقات في افريقيا» والذي حمل اي الكتاب ، العنوان نفسه، ولكن دون ان يتخلى عن طرحه الاول الذي ذهب فيه الى ان المجتمع الأفريقي التقليدي لم يعرف صراع الطبقات . ماجد اذن هو اعتراف نيكروما بصراع الطبقات في افريقيا المعاصرة، والذي جاء من خارجها ، باعتباره امتداداً لصراع الطبقات الدائر في المجتمعات الصناعية الغربية .

وليس هذا فحسب ، بل لقد توصل نيكروما في ادبياته الاخيرة الى ان يضع ادبياته الاولى مباشرة موضع اتهام ، ففي الكتيب الذي اصدره تحت عنوان : «وهمان» يتخذ نيكروما موقفاً راديكالياً اكثر تطرفاً وتحديداً مما كان عليه في كتابه «صراع الطبقات» ، فينبذ التعبير الدارج «العالم كله» اي وحدة العالم ، منطلقاً من ان البلدان المستعمرة (بفتح الميم) والبلدان التي يحل فيها الاستعمار الجديد تشكل عالماً آخر . . . . انه يستبعد لنفس السبب طروحات سنغور وجوليوس نيريري حول «الاشتراكية الافريقية ، هذه الطروحات التي كانت تستجيب وتتوافق مع ما ورد في كتابه «الارادة» وادبياته الاولى» .

لنقرأ معاً ما يثبت هذا الاتجاه الجديد للتفكير السياسي لنيكروما ، إذ يقول: «. . . . اليوم ، ان تعبير الاشتراكية الافريقية ، الذي كان يبدو مقبولاً في المجتمع الافريقي التقليدي ، باعتباره مجتمعاً بدون طبقات ، مجتمعاً مشبعاً بروح الانسانية ، انما يعبر عن توق الى روح ذلك الماضي . ان اتجاهاً كهذا للاشتراكية يحيل المجتمع الافريقي الى صنمية ، ذلك ان مجتمعا افريقياً مثالياً بدون طبقات (حيث لا اغنياء ولا فقراء) متنعماً بطيب العقاقير ، هو بالتأكيد تبسيط سهل ، انه

لا يوجد اطلاقاً اي دليل تاريخي اوحتى سوسيولوجي ان ثمة مجتمع كهذا قد وجد ، انني اخشى ان تكون وقائع المجتمع الافريقي اكثر من منفرة ويقول ايضاً في كتابه صراع الطبقات في افريقيا «انه لا يمكن بناء الاشتراكية الا على أساس مبدأ صراع الطبقات» .

وهكذا ينقد نيكروما ما سبق ان طرحه ، ينقد نفسه نقداً ذاتياً انـه يرفض اعتبار افريقيا عالماً منفرداً بذاته ، اذ يعترف بان جميع مجتمعات العالم تخضع لنفس القوانين الاجتماعية ، بما في ذلك المجتمع الافريقي ويقر بأن الثـورة الافـريقية ، المسموعة جيداً على حد تعابيره ، هي جزء لا يتجزأ من الثورة العالمية . . . . ومن أجل ذلك فإن نيكروما قد تجنب في طروحاته الاخيرة تعبير «الاشتراكية الافـريقية واستخدم تعبيراً اكثر واقعية هو «الاشتراكية في افريقيا» بل انه اكد في احد ادبياته «انه لا يوجد سوى اشتراكية واحدة اصيلة إنها الاشتـراكية العلمية ذات المبـادىء الثابتة والعالمية»[١٥] .

حول الزنوجة : اثارت دعوة سنغور وصديقه سيزير الى الزنوجة مناقشات فكرية حادة وردود فعل متباينة ، فالكاتـب السنغـالي عليو ديوب كتـب في مجلتـه «الوجود الافريقي» ان الزنوجة ولدت كرفض للاندماج وكدعوة لشخصية افريقية زنجية تتميز تماماً عن شخصية المستعمر» .

والفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر اعطاها ، اي اعطى الزنوجة ، صفة رومانتيكية ، اذ اعتبرها من علم الاساطير القديمة ، انها ايريديس التي استعادها ارفيوس من بلوتو[١٦] . يقول سارتر مستخدماً الفاظاً هيجلية التالي : «ان الزنوجة في الشعر الافريقي هي عنصرية ضد العنصرية انها قوة السلبية كرد فعل ضد دعوى السيادة البيضاء . انها تناقض في تسلسل فلسفي عام يؤدي في النهاية الى بشرية عامة خالية من العنصرية . . . . «ويقول ايضاً : «ان الزنوجة هي انغام التام تام البعيدة في شوارع داكار . . . . . . » .

كتب فرانز فانون حول الزنوجة يقول «ان مفهوم الزنوجة هو النقيض العاطفي او المنطقي للشتم الذي كان الرجل الابيض يوجهه الى الانسانية وان هذه الزنوجة

التي اثيرت نتجية للاحتقار الذي مارسه الرجل الابيض تجاه الاسود ، ظهرت في بعض الحالات تعامل وحيد قادر على اثارة التناقضات والشتائم» .

كما كتب كثيرون آخرون حول الموضوع نفسه منطلقين من انها اي الزنوجة ، هي رد فعل او عملية ثقافية ، تجاه ثقافات المستعمر الغربي اراد ان يمحي الشخصية الافريقية على حد تعبيره الا ان المثقفين الافارقة باللغة الانكليزية قد رفضوا الفكرة من اساسها واعتبروا الزنوجة امبريالية ثقافية مفروضة من مصدر اجنبي ، اي من افارقة يتحدثون باللغة الفرنسية» . «ان النمر لا يتبختر هنا وهناك بنمريته ، صارخاً ، وبالتالي فليس من داع لان يعلن الزنجي عن زنجيته . يقول الكاتب افريكلي مفاليله من جنوب افريقيا رداً على الزنوجة : «ان موسيقانا ورقصنا وكتبنا وفنوننا الاخرى تبين الاثار الثقافية المتبادلة التي اثرت تأثيراً بالغاً في حياتنا مدى الثلاثمائة سنة الاخيرة والزنوجة بالنسبة لنا ماهي إلا حديث فكري اجوف سواء فيما يختص بها كنشاط فني ، او كعقيدة كفاحية ، انه لمما يثير العواطف ، ان لم يكن يثير الماً مبرحاً ، ان تكون ملتقى تيارات فكرية ثقافية مختلفة ، وإذا كانت كتابتي تبدو عليها اي مسحة افريقيا ، انها كما يجب ان تكون اذا كان لنغمتي ولهجتي ان تتسما بالاصالة ، فإن زنجيتي قضية مسلم بها ، وليس الامر امر هتافات ، تصور رجلاً صينياً يستيقظ صبح كل يوم ويصيح في الشوارع انه قد اكتشف شيئاً صينياً في نحته او نقشه او موسيقاه»[١٧] .

يبقى ان نشير الى موقف الماركسيين الافارقة من الزنوجة،ذلك ان سنغور كان يدعي دوماً انه يستوحي من الماركسية ، ولكن بعقل افريقي وهذا ما يتضح في قوله) «ان الماركسية يجب الا تعدل ، ولكن ان يعاد التفكير بها بروؤ وس افريقية ووفقاً لقيم الزنوجة «والمؤسس الاخر للزنوجة ايمي سيزير كان يرى ان نظريته وسنغور تستقطب تعاطف الشيوعيين الفرنسيين (J.Monnerot, E.léro, René Ménil... etc...) ، ثم ان سيزير يرى ان «الرجل الابيض يمثل رأس المال ، في حين يمثل الأسود العمل» .

ولكن نقد الماركسيين الافارقة للزنوجة قد تناولها كلية اذ ذهبوا الى ان الاستعمار الاوروبي قد استغل هذه الدعوةوسخرها لخدمته عن طريق التعاون مع الاقطاع الريفي ضد ثورات الفلاحين ومن أجل اخفاء صراع الطبقات ، وتحريف

المطاليب الشعبية للتأثير على سير حركة التاريخ» . ويضيف هؤلاء : «ان اعتماد الزنوجة يساعد المؤرخين واضعي ايديولوجية الطبقة الحاكمة ، على القيام بمهمتهم في تفسير التاريخ الوطني كمجرد تقلبات للزنوجة بحيث يظلون في دائرة مغلقة ، اذ يفسرون الصراعات الاجتماعية على اساس تضارب مصالح الاجناس ، فيبتعدون بذلك عن التفكير في الاسباب الحقيقية للتعاسة والظلم ، ويصنعون الثقافة للديماغوجيين الرجعيين .[18] .

كما يرد هؤلاء على معتنقي دعوة الزنوجة ممن يدعون الماركسية فينعتونهم بأنهم اخطر الجميع على الفكر الماركسي ، «إذ انهم بإعطائهم الايديولوجية الحاكمة (سنغور) طابعاً ثورياً ، وبإحلال صراع الاجناس محل صراع الطبقات ، وبالاقبال على المغالطات الايديولوجية يفسدون موضوعياً الماركسية الايديولوجية البروليتارية» .[19] .

تدعم منشورات حركة تحرير هايتي حججها ضد الزنوجة بالتحدث عن بدايات الصراعات الطبقي ، مستعرضة بعض الأحداث والوقائع التاريخية ، ومشيرة الى أحداث عام ١٨٠٤ حيث تحقق انتصار كبير في النضال الذي قاده الرق ضد أسيادهم ، وتضيف : «أن الزنوجة تحوي في ذاتها طابعا ديماغوجيا ، ونزعة الى الجهل خلافا لما يقال ان هناك زنوجة يمينية واخرى يسارية . .» .

والواقع هو ان اضرابات الطلبة والعمال في حزيران (يونيو) ١٩٦٨ قد وضعت افكار سنغور النظرية حول الزنوجة والاشتراكية الافريقية «محل النقد الشعبي الحاسم ، بحيث اضطر في تلك الأثناء الى الاستعانة بالقاعدة الفرنسية المتمركزة قريبا من مطار داكار الدولي ، وبالجيش السنغالي لقمع تلك الاضرابات الصاخبة التي ترجمت حقيقة تواجد الطبقات في السنغال وتصارعها .

مفهوم الطبقة لدى سيكوتوري :

أما بالنسبة للرئيس الغيني سيكوتوري فانه يستدم الأدبيات الماركسية ، ولكن ليصل في خاتمة المطاف كما لاحظنا الى مفهوم جديد أسماه بـ «الطبقة الشعب» ، مما يتناقض مع بعض ما كتبه ، ومع خصومه الشديد والحاد للزنوجة وللمفهوم الليبرالي الديمقراطي ، بالاضافة الى أن سيكوتوري نفسه يرى ان المجتمع الغيني يتكشف

عن عدة مجموعات تبعا لاسلوب الحياة رتبها على النحو التالي :

١ ـ الفلاحون الذي يعيشون من الاستثمار الزراعي المنفرد ، او العائلي أو التعاوني او من الماشية أو الصيد أو الحرف اليدوية التقليدية .

٢ ـ العمال ذوو الرواتب .

٣ ـ المزارعون الذين يتملكون وسائل مادية ومالية هامة ويستخدمون أكثر فأكثر عمالا مأجورين .

٤ ـ ملاك العقارات غير المنقولة المؤجرة .

٥ ـ التجار الصغار الذين يعيشون من الأعمال التجارية .

٦ ـ التجار الكبار ، ملاك المخازن والسيارات ووسائل نقل عامة .

٧ ـ مقاولو البناء ، وأصحاب الصناعات الصغيرة الذين يملكون معامل صناعية أو صناعات تحويلية .

وتحتوي كل مجموعة من هذه المجموعات كما يضيف سيكوتوري على عدة فئات ذات تناقضات داخلية[٢١] .

وعلى المستوى الافريقي يعترف سيكوتوري بتعدد التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية كما يقسم الأنظمة السياسية الى ذات توجه اشتراكي واخرى بورجوازية ، وثالثة ملكية ، مع القول بأنه ما يزال ثمة مجتمعات بدائية استبقيت على حالها ، يقول سيكوتوري في آخر كتبه التي صدرت قبيل وفاته : «نريد القول بأن القارة الافريقية تعرف وجود نوعيات مختلفة من التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية الحقيقية كما تعرف وجود أنظمة ذات اتجاه اشتراكي الى جانب جمهوريات بورجوازية وأنظمة ملكية ، بل ومجتمعات بدائية استبقيت على حالها بعد تدخل قوى شريرة أوقفت تطورها نتيجة لقانون الربح الرأسمالي : «دعه يمر»[٢٢] .

وكما على المستويين الوطني والافريقي يعترف سيكوتوري بموضوعه الصراع الطبقي على المستوى العالمي ، اذ يقول : «ان علينا أن نعترف بالوجود الفعلي للمجتمع الدولي وأنه ينبض في داخله بمعركة طبقية على المستوى العالمي وداخل كل دولة على المستوى القومي .»[٢٣] .

وهكذا فان سيكوتوري يعترف مسبقا بدور الماركسية في حركة التحرر الافريقية وبتشكل الطبقات في التاريخ وفقا لوسائل الانتاج ، ولكنه يرفض مبدأ

صراع الطبقات في افريقيا رغم تصنيفه لفئات المجتمع الغيني ، كما يرفض ديكتاتورية البروليتاريا ، مع اعترافه بالدور الخاص للطبقة العاملة ، وقيادته لحركتها النقابية ، ولعل ذلك ما ذهب اليه سيكوتوري اذ قال : «ان الماركسية التي استخدمت في تعبئة سكان الدول الافريقية وعلى الأخص الطبقة العاملة والتي تأخذ بيد هذه الطبقة في طريق النجاح قد اقتطعت منها تلك المميزات التي لا تتفق مع الحقائق الافريقية»[٢٤] .

الافريقية الاشتراكية :

تمخضت جهود ليوبولد سيدار سنغور منذ السبعينات وهو في سدة الرئاسة عن ولادة الافريقية الاشتراكية في أيار ١٩٨١ وذلك كامتداد ايديولوجي لـ «الدولية الاشتراكية وعن انتخابه أول رئيس لهذه المنطقة» .

دعا سنغور خلال المؤتمر التأسيسي الى إقامة اشتراكية افريقية عربية بربرية وزنجية افريقية ، والمهم في رأي سنغور هو «الحيلولة دون بلورة صراع الطبقات في افريقيا»[٢٤] والا تكون «الاشتراكية الافريقية» ملحدة لأن الدين هو أحد مظاهر الثقافة ، ولأن ماركس ، كما يضيف سنغور «لم يكن ليرى أن الالحاد ضروري لنظامه»[٢٥] والاشتراكية الافريقية لا تشكل نظرية فريدة فهناك الاشتراكيات الاوروبية المتباينة ، فالاشتراكية الفرنسية هي بدون صفة مميزة ، بينما في ألمانيا الغربية والبلدان الاسكندنافية نتحدث عن الديموقراطية ـ الاجتماعية وفي الاشتراكية الافريقية فان هناك فروقا في المعطيات بين بلدان المغرب ومصر ويجب ان نوجه اهتمامنا الى ما يوحدنا وليس الى ما يباعدنا . . حيث توجد الثقافة توجد الاشتراكية»[٢٦] .

لاقت الدعوة الى الافريقية الاشتراكية اقبالاً محدوداً ، اذ انضم اليها عشرة أحزاب سياسية من خمسة بلدان افريقية هي تونس والمغرب والسنغال وغامبيا وجزيرة مورشيس ورأت بعض الصحف الافريقية في هذه الدعوة الجديدة واجهة للدولية الاشتراكية ، وظاهرة تقليد متخلف تجعلها أقرب الى اليمين الاوروبي منها الى الوسط المتمثل في الأحزاب «الديموقراطية الاشتراكية» وليس هذا فحسب بل اعتبرتها ، أي اعتبرت الاشتراكية الافريقية ، حلا وسطا انتهازياً من وحي

البورجوازية الصغيرة ومصالحها ، سيما وانه ليس من بين اعضائها حركة تحرير افريقية واحدة .[٢٧] .

الاشتراكية الافريقية :

إن التعابير التي تتردد في جميع الأدبيات الافريقية منذ الثلاثينات هي الشخصية الافريقية و«الوحدة الافريقية» و«الحضارة الافريقية» وعلى الرغم من اختلاف مفاهيم هذه التعابير بين اتجاه فلسفي وآخر ، فانها كانت تستخدم في الاساس كتعبير وطني أو على الأصح كرد فعل ضد الاستعمار ومحاولات البلقنة .

على الصعيد الاجتماعي برزت عبارة «الاشتراكية الافريقية» التي اقترن مفهومها بانكار مبدأ صراع الطبقات لدى معظم القادة الافارقة الأوائل الرئيس الغاني نيكروماڤي أدبياته الاولى ، الرئيس السنغالي ، الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه ، الرئيس الغيني سيكوتوري بين تبني التحليل العلمي لتطور المجتمعات وانكار مبدأ صراع الطبقات ، رئيس دولة ساحل العاج هوفيت بوانييه ، موديبوكيتا ، عبد الناصر حتى الفترة ما قبل الأخيرة من اطروحاته . . الخ .

ان هذا يستحق الوقوف للتساؤل عن أسباب هذه الظاهرة ظاهرة إنكار القادة الأفارقة الأوائل ، مبدأ صراع الطبقات . وربما نقع في خطأ فادح اذا عزونا هذه الظاهرة الى ظروف خارجية بحتة ، سيما في الخمسينات والستينات ، فاذا ما أعدنا قراءة الأدبيات الافريقية الأولى وما تضمنته تلك التعابير العامة التي أشرنا اليها ، لأمكننا ان نعيد الاسباب الى الدعوة للوحدة الافريقية والمفاهيم التي حملتها هذه الدعوة ، فالى التأثر بالفكر الاصلاحي الاشتراكي ، فالى نشوء البورجوازية الافريقية في معظم البلدان الافريقية على فتات الشركات الأجنبية وفيما يلي نعالج هذه المسائل :

الدعوة الى الوحدة الافريقية : كنا قد عالجنا في كتابنا «مسيرة الوحدة الافريقية»[٢٨] هذا الموضوع بصورة مفصلة ، اذ درسنا بالتتابع على مدى الأقسام الثلاثة منه : الوحدة الافريقية بين الدعوة والتحقيق ، حركة القوى الاجتماعية باتجاه الوحدة والمنظمات الاقتصادية الافريقية الثنائية والمتعددة الاطراف ، والمهم الان في موضوع بحثنا أن نشير الى أن الهم الافريقي الأول بالنسبة للقادة الافارقة

الأوائل كان الاندماج والاتحاد لان الوحدة لا تمثل بالنسبة لهم ردا على الاستعمار الذي قسم افريقيا بموجب معاهدة برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) واستمر هذا التقسيم حتى بعد الاستقلال ، بحيث تشكلت دول جديدة ، بحدود جديدة لم يكن لها وجود من قبل ، كما اختفت دول كان لها بالامس ماض تاريخي ، وكل ذلك دون ارادة الشعوب الافريقية ودون الأخذ بعين الاعتبار تجمع الاتنيات في إطار الدولة الواحدة .

فالوحدة الافريقية بالنسبة لجيل الرواد الأوائل تمثل الحل الأمثل للمشاكل التي خلفها الاستعمار وراءه : مشاكل الحدود ، ومشاكل التنمية والطموح الى تكوين ارادة افريقية واحدة تمارس دورا متميزا على المستوى الدولي بين أمم وشعوب العالم .

ان الشيء الذي يلفت الانتباه هو الدعوة الى قيام الوحدة الافريقية خلال المراحل الأولى بقرار سياسي ، بإرادة سياسية يصنعها الحكام الأفارقة ، ومن ثم يأتي ترتيب أمور البيت الداخلي للوحدة .

يقول نيكروما الذي يعتبر بحق أهم دعاة الوحدة الافريقية وأبرزهم ، التالي : «ان الاستقلال والوحدة أمران متلازمان ، ولا بد في عملية مجابهة الاستعمار الجديد من وحدة القارة الافريقية ، فعلاج جميع العلل الافريقية من الفقر والاستعمار الجديد والبلقنة وعدم التوحيد والخلافات الثقافية واللغوية انما يتمثل في وحدة سياسية قوية ، وجنس افريقي متحد في ظل حكومة اتحادية واحدة .

الوحدة دون شروط مسبقة ، وحدة اندماجية بكل معنى الكلمة ، وقيام حكومة افريقية متحدة . . تلكم هي البصمات الأولى للفكر السياسي الوحدوي لدى الزعيم الراحل نيكروما ، الان الوحدة تحمل في طياتها قضية التحرر من الاستعمار ورأس المال ، اذ يقول : «ان عدو الوحدة الافريقية هو شركات التعدين الأجنبية في افريقيا ورأس المال النقدي والمصرفي ان ذلك هو ما يحول دون قيام السلطة الافريقية المركزية الواحدة في المستقبل .

ولكن تعديلات هامة لاحقة أيضا قد طرأت على الفكر السياسي للزعيم نيكروما اذ يفرق بين الوحدة أو الاتحاد الذي يقوم تحقيقا لارادة الجماهير ، وبين اتحادات يقف وراءها الاستعمار .

ولا يختلف الطرح الوحدوي لدى الرئيس سيكوتوري عن صديقه نيكروما فالمهم بالنسبة لافريقيا هو ان تحقق وحدتها بغض النظر عن اي اعتبار اخر ، وتحقيق الوحدة هذه كفيل لاحقا بحل ما يجد ، يقول سيكوتوري : «ان الوحدة هي مفهوم اعمق من الحياة . فالشاب الاعزب الذي يرغب في الزواج يأمل في حياةجديدة ، وطالما انه لم يتزوج فلن يتاح له تقدير المسؤ وليات الاسرية ولاتستطيع جامعة تخريج طالب يجيد السباحة اذا لم ينزل هذا الطالب الى الماء ، ولو انه تم اخذ راي شعوبنا في اهمية الوحدة ورغبتهم في إقامة هذه الوحدة بينهم ليعيشوا حياة مشتركة لبادروا بمطالبة حكوماتهم باقامة وحدة حقيقية فورية »[٢٩] . ثم يقول في موقع اخر من نفس المقال تحت عنوان « الولايات المتحدة الافريقية» : «يمكن القول بايجاز بان الارادة السياسية هي الاساس ، وقد باتت هذه الارادة السياسية راسخة في اعماقنا ، نحن الغينيين ونحن نضع ثقتنا في جميع البلاد الافريقية» .

وبصورة مجملة يمكن القول انه قد كان ثمة اتفاق بين القادة لافارقة الاوائل على ان الوحدة الافريقية ضرورة لابد منها ، الا ان الاختلاف كان يتناول نقطتين رئيسيتين احداهما توقيت الوحدة الافريقية ، هل يمكن قيامها فورا ، حكومة واحدة وجيش واحد وحزب واحد ومؤ سسات سياسية ودستورية تلحق القرار السياسي ، وهذا ما دعا اليه نيكروما القائد الوحدوي الاكثر بروزا خلال مؤ تمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٤ ، في القاهرة الى ان تقوم الوحدة على اساس اقليمي وعلى مراحل مما دعا اليه بقية القادة الافارقة (عبد الناصر ، سنغور ، بورقيبه ، سيكوتوري وغيرهم .

النقطة الثانية حول موضوعة الوحدة الافريقية التي كانت وما تزال موضع خلاف هي الاساس الايديولوجي الذي يمكن ان تقوم عليه الوحدة ، فالوحدة كما ذهب نيكروما وغيره هي الحل لجميع المسائل الاخرى المطروحة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، ولكن نيكروما كما عدل في رأيه حول مراحل الوحدة ، كذلك عدل في رأيه حول الطبقات التي يمكن أن تقوم عليها الوحدة اذ كتب يقول «ان الاستقلال الحقيقي والوحدة الافريقية لايمكن ان يتما إلا على اساس الاشتراكية[٣٠] ثم يوضح التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية التي يمكن ان تحقق هذه الاشتراكية فيقول : «ان

الفلاحـين والبروليتـاريا هم وحدهـم الـذين يؤ يدون دون تحفـظ السياسـة الاشتراكية .[٣١]

يقترب الزعيم الراحل عبد الناصر من طرح التساؤ ل عن ايديولوجية الوحدة ولكن دون ان يغوص في العمق الفكري للوحدة المطلوبة اوفيا يعنيه بوحدة الفكر ، واللقاء المباشر وروح الوحدة الافريقية يقول عبد النـاصر «ان الخطـوط الايجـابية الاولى نحو الوحدة الافريقية هي وحدة الفكر ولاتتحقق وحدة الفـكر الا باللقـاء المباشر على اعرض الجبهات ، لقد انشأنا في اديس ابابا كيانا لمنظمة الوحدة الافريقية وعلينا الان ان نعطي لهذا الكيان اعصابـه وعضلاتـه القـوية . ان تعميق الفهـم المشترك هو ضمان لان تتحرك الاعصاب والعضلات القـوية للمنظمـة وفـق ارادة متحدة ، فلا يكون هناك تناقض يؤ دي الى التمـزق او الشـلل ، ان الجمهـورية العربية المتحـدة يهمهـا الوصـول الى روح الوحـدة الافـريقية قبـل الوصـول الى دستورها ، فبروح الوحدة نصل الى حقيقة الوحدة ، وبنصوص الدساتير قد نجد انفسنـا امـام واجهـة ينقصهـا البعـد الثالـث امـام عنـوان ما يزال يبحـث عن موضوعه»[٣٢] .

حاول الوحدويون الافارقة اذن ان يحلوا «الوحدة الافريقية» كبـديل لجميع الشعارات الاخرى ، ولم يكن لينقص بعض هؤ لاء القادة الايمان بحق شعوبهم في تقرير مصيرها ، والعمل المخلص الدؤ وب من اجل بلدانهم ، بل على العكس فقد نقـل هؤ لاء فكرة الوحـدة الافـريقية ، التـي بدأت خارج القـارة ، الى داخلهـا واعطوها مفهوما ديمقراطيا ثوريا (نيكروما ، سيكوتوري ، عبد الناصر ، باتريس لومومبا ، موديبوكيتا . . .) الا ان عدم وضوح الرؤ يا الثورية المستقبلة ، وغياب الفكر الاشتراكي العلمي في المراحل الاولى من الادبيات الوحدوية قد افسح المجال لادبيات الفـكر الليبـرالي وطروحاتـه ، ومـن ثم لقيام وتشـكل البورجـوازيات اللاوطنية ، والبورجوازيات البيروقراطية حتى في بعض بلدان التوجه الاشتـراكي لاحقا .

وبالمقابل فان الاشتراكية العلمية ، وموضوعة صراع الطبقات ليست نقيضا للوحدة بل على العكس فانها تشكل الاساس الايديولوجي للوحد الافريقية ، مما

يمكن ان نتبينه منذ ان قام اول نظام سياسي ودستوري في افريقيا (الكونغو الشعبية) على اساس الفلسفة الماركسية .

ان هذا القول يصبح اكثر دقة اذا اضفنا اليه ان البعض الاخر من القادة الافارقة قد حاول ان يفيد من الحماس العاطفي لفكرة الوحدة الافريقية ، ووضعها في خدمة المصالح البورجوازية كبديل كامل لصراع الطبقات .

تتكلم افريقيا اكثر من ثلاثمائة لغة في حين ان عدد سكانها لايتجاوز الخمسمائة مليون ، وحتى الان مايزال في افريقيا العديد من اساليب واشكال الانتاج .

ثمة في كل دولة مهما قل عدد سكانها خمسة لغات على الاقل ، وعلى الرغم من ان الدول الافريقية قد تبنت بصورة عامة لغة المستعمر ، فانه ما ان يبتعد المرء عن مركز العاصمة حتى يلاحظ تماما ان السكان يتكلمون بلغاتهم الوطنية ، غير الرسمية ، وعلى سبيل المثال فانه لو تم احصاء سليم في السنغال لنسبة الناطقين باللغة العربية ، اللغة الفرنسية او الى اللغات المحلية لتبين ان هذه النسبة تفوق نسبة الناطقين باللغة الفرنسية رغم مرور عشرات السنين على استخدام الاخيرة كلغة رسمية على صعيد الدوائر والمدارس الحكومية .

هنالك ايضا الاتنيات المتباينة إذ في كل دولة ايضا مهما صغرت جغرافيتها عدة اتنيات ، وما تزال نظرة الريبة التي بذرها الاستعمار بين هذه الاتنيات موجودة قليلا او كثيرا في البلد الواحد ، ولابد من مرور وقت اضافي كي تطرح هذه الاتنيات ما خلفه الاستعمار فيما بينها .

مضافا الى ذلك كله تعدد اساليب الانتاج حتى في البلد الواحد احيانا ، ثمة بعض المناطق التي ماتزال تعيش اسلوب الانتاج الاقطاعي ، واخرى اسلوب الانتاج الرعوي والغابات وثالثة اسلوب الانتاج الاقطاعي ـ البورجوازي ولربما نجد شكلين او ثلاثة اشكال للانتاج في بعض البلدان الافريقية .

ان هذه الاختلافات يجب الا تقود الافارقة الى موقف لا وحدوي ، بل على العكس فانها يجب ان تزيد من تكاتف جهودهم وتضامنهم باتجاه الوحدة الافريقية .

ان فكرة الوحدة الافريقية انما انبثقت نتيجة للتجزئة التي خلقها الاستعمار في

القارة الافريقية ، وكرد فعل على صرامة التحدي الاستعماري وشكلت حافزا هاما من حوافز النضال ضد الاستعمار ، واذا كنا نشهد اليوم الاستقلال السياسي لمعظم بلدان القارة الافريقية ، فان فكرة الوحدة الافريقية ما تزال حافزا لتثبيت الاستقلال السياسي عن طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستثمار الثروات الافريقية بايد وطنية تأخذ بعين الاعتبار الحاجة الماسة والسريعة لتلبية حاجات الجماهير المادية والثقافية .

وعلى هذا الاساس فانه يمكن التوفيق بين وجهي الوحدة الافريقية : الوحدة الافريقية بين مختلف الانظمة السياسية والدستورية في القارة الافريقية على اساس مبدأ التعايش السلمي بين هذه الانظمة ، والانطلاق من موضوعة اساسية هي ان استقلالها مهدد بالفعل نتيجة لتغير اساليب الاستعمار الجديد بعدالاستقلال الذي انجزته افريقيا سيما وان ثمة نظام الابارتهايد في جنوب افريقيا ويشكل تهديدا مستمرا لأمنها واستقرارها .

وهنا تبدو الوحدة الافريقية بوجهها الذي يحمل البصمات واللون والمساحة التي تشكل الحد الادنى الذي تتفق عليه مختلف الانظمة الافريقية .

اما الوجه الثاني للوحدة فهو قيام صيغ دستورية لدولة فاكثر من دول القارة على اساس وحدة اندماجية او اتحاد فدرالي اوما الى ذلك ، وفي حالة كهذه لابد من الاخذ بعين الاعتبار ان الوحدة الافريقية يجب ان توضع في خدمة الجماهير وتشكل نقطة الجذب او ارض القوة على الصعيد القاري او الاقليمي (الجهوى) بالنسبة للاقسام الجغرافية للقارة .

وهنا تعود موضوعة الصراع الطبقي للبروز ثانية الى السطح ، ويعود من الاهمية بمكان قراءة الادبيات الاخيرة للرئيس الراحل نيكروما التي اكتشفها بعد ان اضاع السلطة من بين يديه ، وتبخر حلمه الوحدوي في تحقيق الوحدة الى وصية طلب فيها ان تحرق رفاته وتنثر في انهار وغابات ووديان وسهول افريقيا .

معاهدة برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ : نصت المادة الرابعة والثلاثون من اتفاقية برلين التي عقدتها فيما بينها دول اوروبا الغربية (انكلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال وبلجيكا) على ان تلتزم كل دولة من الدول الاطراف في

هذه الاتفاقية في حالة قيامها بوضع يدها اوتقرير حمايتها على اي اقليم في افريقيا بابلاغ ذلك الى الدول الاخرى الموقعة على هذه الاتفاقية .

كان موضوع اتفاقية برلين هو افريقيا ، أو بعبارة أصح اقتسام القارة الافريقية بين الاطراف الموقعة على الاتفاقية ، كلاً ، حسب نفوذها الاقتصادي والسياسي في تلك المرحلة . وقد اختلف الامر بعض الشيء بعد الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة ، اذ انضمت الولايات المتحدة الامريكية الى مجموعة الدول الغربية التي تتقاسم موارد القارة الافريقية ، وهي في المرحلة الراهنة تحاول ، اي امريكا ، ان تحل محل الاستعمار القديم ، تحت مظلة الاستعمار الجديد .

اسفرت معاهدة برلين وما تلاها عن جملة من النتائج على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

فعلى الصعيد السياسي : تم اقتسام القارة الافريقية وفقا لاهواء ونفوذ بلدان اوروبا الغربية ، دون الاخذ بعين الاعتبار تجمع اثنية ما وسط بيئة معينة ، واقيمت مؤسسات سياسية غريبة في تكوينها واطرها عن المجتمعات الافريقية .

وعلى الصعيد الاقتصادي : قطع دخول رأس المال الاجنبي التطور الهادىء للمجتمعات الافريقية واصبحت افريقيا مصدرا للمواد الاولية لابد منه للصناعات والمعامل وتراكم رأس المال الاوروبي كما اصبحت افريقيا بالمقابل سوقا للسلع الاستهلاكية .

وعلى الصعيد الثقافي : حلت لغات البلدان المستعمرة محل اللغات الوطنية ، وجاءت الكنيسة مع جنود الاستعمار ، كما استطاع المستعمر ان يفرض الثقافات والكتب التي تروج لوجوده وتجمل حضوره بين المجتمعات الافريقية .

وعلى الصعيد الاجتماعي : دخلت المجتمعات الافريقية عادات وسلوكيات جديدة بعيدة عنها كل البعد ، فاصبحت الملكية الشخصية ، والبحث عن الذات ، والمصالح الفردية البحتة من الامور التي يسعى وراءها الافريقي في مجتمعات المدن وبين المثقفين بصورة خاصة في حين كان الطابع الغيري والاثرة والعمل لصالح المجموعة الواجبات الاساسية للفرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه . كما أصبح حب الخلاص الفردي ، من حالة البؤس ، بعد دخول الاستعمار ، من

الامور السائدة والظواهر المتفشية ، بعد أن كان الشعور بالتضامن القبلي والجماعي يمثل احد البصمات الايجابية الاساسية للمجتمع .

استمرت هذه السلبيات والامور الناشئة بعد تحقيق الاستقلال السياسي ، واصبحت جزءاً من واقع الدولة الافريقية في مجالات الادارة والحكم ، وكذلك جزءاً من واقع المجتمعات الافريقية في مجالات العلاقات الاجتماعية والانتاجية .

كان طبيعياً والحالة هذه أن قامت انظمة ليبرالية على النمط الغربي تقلده أحياناً بصورة ممسوخة ، ودون أن تحمل سمات الفكر الليبرالي ودون أن يكون للبورجوازية الناشئة صفة الاستقلال الاقتصادي عن الاحتكارات الاوروبية الغربية ، مما سوف نتحدث عنه لاحقاً .

ثبتت الدولة ايضاً لغة المستعمر التي حملت بنفس الوقت نهج الطبقات الاوروبية الحاكمة وأساليبها في تنظيم المجتمع ، فقامت في المجتمعات الافريقية منظمات نقابية وشعبية تمثل امتداداً للمفاهيم والقيم الغربية ، وللفكر الاشتراكي الاصلاحي ، وهكذا شهدت القارة الافريقية تنظيمات نقابية وضع بعضها نفسه في خدمة الدولة الاستعمارية والفكر البورجوازي ومايزال ، هدفها تمزيق وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية الفاعلة ، وصرف العمال ونقاباتهم عن المهمة الملقاة على عاتقهم سواء في مرحلة النضال ضد الاستعمار ، اولا حقا لهذه المرحلة ، حتى اننا مانزال نشهد سواء على صعيد القارة الافريقية او داخل بلدانها تنظيمات نقابية مرتبطة بالافكار والطروحات الليبرالية الاصلاحية .

انتشار الفكر الاشتراكي العلمي في افريقيا :

كنا قد أشرنا بصورة عابرة فيما سبق من هذا البحث إلى التأثر بالفكر الاشتراكي العلمي ، وإلى دور الماركسية في دفع حركة التحرر الوطني على صعيد القارة الافريقية واستخدامها كعقيدة للنضال ضد الاستعمار ، فإذا ما اردنا التعرف على بدايات انتشار الفكر الاشتراكي في افريقيا فإنه لابد من القول ان الثورة البلشفية قد فتحت صفحة جديدة في تاريخ الفكر الانساني وفي الانتقال بنظرية ماركس من الصعيد الايديولوجي النظري إلى الصعيد العملي التطبيقي ، إذ أقام لينين دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، بحيث اصبحت الماركسية .

اللينينية حقيقة قائمة بحد ذاتها وليس هذا فحسب بل قاعدة الانطلاق للتوجه الاشتراكي ولحركة التحرر الوطني العالمية .

ذهب ماركس في كتابه رأس المال إلى «أن اكتشاف الذهب والفضة في امريكا ، وإبادة السكان البدائيين واستعبادهم في المناجم ، وبداية غزو واغتصاب جزر الهند الشرقية وتحويل افريقيا إلى مصيدة لذوي الجلود السوداء ، شكل بادرة بزوغ عصر زاهر للانتاج الرأسمالي»[٣٣] .

وحلل لينين حالة رأس المال النقدي ، وتطلعه إلى القارة الافريقية إذ قال : «إن رأس المال النقدي يسعى بوجه عام إلى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض بكافة أنواعها في جميع البلاد وبكافة الوسائل مراعياً في ذلك المصادر الكافية للمواد الخام ، وهو يخشى أن يتخلف في الصراع الضاري للحصول على البقية الباقية من الأراضي المستقلة أو اعادة تقسيم الاراضي التي تم تقسيمها من قبل»[٣٤] .

وخلال مؤتمر الكومنترن الثاني عام ١٩٢٠ دعا لينين إلى مساندة الاتحاد السوفيتي للحركات الثورية الوطنية غير الشيوعية في العالم المستعمر . كما قال ستالين عام ١٩٢٠ «إن البروليتاريا الغربية المتقدمة لن تستطيع القضاء على العالم البورجوازي بدون مساندة فلاحي الشرق» . وخلال شهر أيلول (سبتمبر) من العام نفسه تم في باكو عاصمة اذربيجيان السوفيتية أول احتكاك مباشر بين الشعوب الافريقية الآسيوية ، والثورة البلشفية ، إذ حضر مؤتمر باكو ممثلون عن عشرين شعباً من شعوب المستعمرات في آسيا وافريقيا لمجابهة الاستعمار وصياغة موقف موحد لحركة التحرر الوطني .

تعددت طرق انتشار الفكر الاشتراكي العلمي في افريقيا وجوانب التأثر به فعلى الصعيد الدستوري والسياسي تأثرت الدساتير الافريقية بالحقوق الاقتصادية وحق العمل التي اعلنها الدستور الاول للدولة الاشتراكية الاولى (الاتحاد السوفيتي) وعلى الصعيد الجماعي تأثر الطلبة الافارقة بالفكر الماركسي أثناء دراساتهم في الجامعات الاوروبية . وعلى الصعيد النقابي تأثر العمال باتحاد النقابات العالمي ، وقاموس المفردات الماركسية (الصراع الطبقي .... النضال النقابي السياسي .... الارتباط بحزب سياسي ثوري .... وحدة الطبقة العاملة في العالم .... الخ) .

وفي جميع هذه الحالات فقد كان التأثير يتم غالباً عن طريق اوروبا سيما في مرحلة الثلاثينات وحتى الخمسينات ، ويتناول مختلف الجوانب والحركات الفكرية والمؤتمرات والتنظيمات السياسية .

ثم اتخذ التأثر بالفكر الاشتراكي العلمي ، بعد تحقيق العديد من البلدان الافريقية لاستقلالها ، وقيام الانظمة الوطنية ، ووصول القوى الديموقراطية والثورية إلى السلطة في هذا البلد او ذاك . نقول اتخذ التأثر بالفكر الاشتراكي العلمي أبعاداً ايديولوجية تدرجت في التأثير بالحياة الثقافية ، وتركت بصماتها واضحة في الاجنحة اليسارية للأحزاب الديمقراطية والثورية .

أما انتشار الفكر الاشتراكي العلمي بصورةتنظيمية ، فقد تم هو الآخر في مراحله الاولى عن طريق الاحزاب الشيوعية والحزب الشيوعي الفرنسي بصورة خاصة ، وشهدت افريقيا الشمالية (تونس والمغرب والجزائر) قبل غيرها من اجزاء القارة الافريقية ولادة الاحزاب الشيوعية .

في افريقيا جنوب الصحراء تكونت في البدايات مجموعات لدراسة اسس الاشتراكية العلمية ، ويعتبر الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا ، حيث يقوم حالياً النظام العنصري ، من اقدم الاحزاب الشيوعية الافريقية إذ تأسس عام ١٩٢٠ وكان له منذ ذلك التاريخ الاثر الفعال في الاضراب الكبير الذي اعلنه اربعون الفا من عمال المناجم عام ١٩٢٠ وعانى منذ ذلك التاريخ وما يزال أشد وأقسى الضغوط نتيجة للطبيعة العنصرية لنظام جنوب افريقيا .

وفي مطلع الخمسينات ازداد نشاط الاحزاب الشيوعية الافريقية وتوسع انتشارها نتيجة للنجاحات العلمية التي حققها النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبلدان اوروبا الشرقية للنجاحات العلمية التي حققها النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبلدان اوروبا الشرقية والسبق العلمي في مجال صنع الصاروخ العابر للقارات عام ١٩٥٥ فاكتشاف الفضاء في تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٥٧ وذلك بالاضافة إلى تعاون الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى مع البلدان الافريقية والانظمة الوطنية والديمقراطية والثورية ، وانتساب مئات الطلبة الافارقة إلى الجامعات ومعاهد التعليم مما اتاح نشر الثقافة الماركسية ـ اللينينية وفهمها بصورة

مباشرة والاحتكاك مع الاساتذة والطلبة الاشتراكيين والتعرف عن كثب على الحضارة ومنجزات العلم الاشتراكي الجديد .

انتقل التأثر بالفكر الاشتراكي العلمي في افريقيا إلى مرحلة جديدة ، إذ أعلن المؤتمر التأسيسي لحزب العمل الكونغولي الذي انعقد في العاصمة برازافيل ما بين ٢٩ - ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩ ، تأسيس وتثبيت سلطة أول حزب ماركسي - لينيني في القارة الافريقية ، واعتبار هذا الحزب «الوسيلة الوحيدة الفعالة للنضال ضد الاستعمار الجديد ولوحدة القوى الكادحة داخل الكونغو» وامتدادا لتأثير ثورة اوكتوبر الاشتراكية وللاممية البروليتارية» ، و«استجابة لحاجات النضال وطبيعته في القارة الافريقية والكونغو» اعلن القائد التاريخي للحزب ماريان نغوابي في ختام المؤتمر المذكور أيضاً أن هناك اشتراكية واحدة هي الاشتراكية العلمية العلم الذي قدمه ماركس وانجلز»[٣٥] .

يعود الحزب في ادبياته دوماً إلى أقوال ماركس ولينين ويستشهد بها وفي مجال التنظيم الشعبي والاهداف المرحلية أكد الحزب على ان التناقض الاساسي هو بين مجموع الشعب الكونغولي ككل وبين الامبريالية العالمية بصورة عامة ، ومن أجل ذلك فإن مهمة الثورة الوطنية الديموقراطية والشعبية للكونغو هي توحيد القوى الشعبية الثورية المكونة من طبقة العمال والفلاحين وحلفائهما البورجوازية الصغيرة والشباب والمثقفون الثوريون ، ومهمتها عزل القوى الرجعية التي تتكون من الامبريالية العالمية وحلفائها على الصعيد الداخلي ، البورجوازية الكومبرادورية والبورجوازية البيروقراطية ، والاقطاع «وعلى هذا الاساس قام الاتحاد النقابي الكونفولي واتحاد الشبيبة الاشتراكية الكونغولية والاتحاد الثوري لنساء الكونغو ، والاتحاد الوطني للكتاب والفنانين الكونغوليين كمنظمات نقابية وشعبية تلتزم بمبادىء الحزب وتوجيهاته وتشكل الاطار التنظيمي للشعب الكونغولي ، بالاضافة إلى مؤسسة الجيش الشعبي الوطني الذي يشكل «اداة حزب العمل الكونغولي واليد الاساسية لنواته» .

تبنت بنين الماركسية - اللينية وبصورة رسمية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ وفي كانون الاول (ديسمبر) من العام التالي ١٩٧٥ انشيء الحزب الثوري للشعب البينيني «كحزب وحيد وفي ٢٦ تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٧٦ اعيد تنظيم

القوات المسلحة تحت اسم «القوى العسكرية الشعبية» ثم عقد المؤتمر الاول للحزب في ايار (مايو) ١٩٧٦ الذي حدد مراحل الثورة تبعاً لاهدافها في ثلاثة هي : مرحلة الحركة الثورية للتحرر الوطني مرحلة الثورة الديمقراطية الشعبية ومرحلة الثورة الاشتراكية .

وعلى أساس ذلك تم اتخاذ عدد من التدابير الادارية لقيام الدولة الوطنية وتثبيت سلطتها عن طريق الجيش ، كما تم اتخاذ عدد من التدابير الاقتصادية ، وبناء المنظمات النقابية والشعبية .

خلال عام ١٩٧٧ عقدت الحركة الشعبية لتحرير انغولا أول مؤتمر لها بعد الاستقلال ، قررت هذه فيه تحويلها نفسها إلى حزب ماركسي - لينيني باسم جديد هو الحركة الشعبية لتحرير انغولا - حزب العمل ثم دعا مثقفوا الحزب لاحقاً إلى الاعتماد تنظيمياً على الماركسيين الحقيقيين الذين يربون في الخلايا الحزبية التي يجب أن تغطي جميع أنحاء انغولا على اعتبار أن العمال هم الاقدر على تطبيق الماركسية - اللينينية .

يبدو التأثر بالفكر الاشتراكي العلمي واضحاً ، في البلدان التي تسير في طريق التطور اللارأسمالي والتوجه الاشتراكي حيث تشكل الاشتراكية اختياراً شعبياً فالدستور الجزائري ينص على أن الاشتراكية اختيار الشعب الذي لارجعه فيه ، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني وهي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني[٣٩] .... وترمي الاشتراكية وفقاً للدستور المذكور إلى تحقيق أهداف ثلاثة :

١ - دعم الاستقلال الوطني

٢ - اقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للانسان

٣ - ترقية الانسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازهارها وتعود إلى مؤسسات الحزب والدولة مهمة تحقيق هذه الاهداف المتكاملة المتلازمة[٤٠] .

يشمل تأثير الفكر الاشتراكي العلمي مجالات التخطيط في بعض البلدان الافريقية ووضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية ، إذ عمد العديد من الدول الافريقية إلى توجيه قسم من استثماراته لتمويل انتاج وسائل الانتاج المتعلقة بالتصنيع مثل صناعة استخراج المعادن وتنقيبها ، ومعالجتها ، وصناعة مواد البناء

والصناعات الكيماوية ، وغير ذلك ، ولعل هذا ما أشار اليه الاقتصادي الافريقي R. Gradiner السكرتير السابق للجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة لمنظمة الامم المتحدة إذ قال : «إن تجربة التنمية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي تلعب تأثيراً كبيراً على سياستنا الاقتصادية ، ولنأخذ على سبيل المثال فقط اتجاه التخطيط : فالمستعمرات القديمة مدعوة لحل مشاكل متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وذلك عن طريق التخطيط في اطار الدولة لحل هذه المشاكل ، وان غنى تجربة الاتحاد السوفيتي في هذا المجال تعطينا مساعدة لا تقوم بثمن» .

نخلص من جملة ما تقدم إلى القول ان انتشار الفكر الاشتراكي العلمي وتأثيره في افريقيا يتخذ حالات متعددة ، فهو يبدو في فلسفة الاحزاب الديمقراطية والثورية والبلدان التي تسير في طريق التطور اللارأسمالي والتوجه الاشتراكي (غينيا (سيكوتوري) ، تنزانيا ، الجزائر ، مدغشقر الخ . . . .) أو يتوضح في البلدان التي أخذت احزابها الوحيدة بالماركسية ـ اللينينية (الكونغو ، بنين ، انغولا . اثيوبيا . . . . الخ) وما من ريب أن هذا الحضور الماركسي ـ اللينيني على صعيد انظمة سياسية ودستورية افريقية سينعكس على بلدان افريقية اخرى تبعاً لمدى نجاح التجربة الاشتراكية في البلدان التي بدأت هذه التجربة .

كما يبدو وتأثير الفكر الاشتراكي العملي ماثلاً حتى في البلدان ذات الاتجاه الليبرالي عن طريقين احدهما الاحزاب الشيوعية فيها سواء بصورة مشروعة (حالة السنغال على سبيل المثال إذ تتعدد التنظيمات الماركسية ـ اللينينية) أو بصورة سرية (حالة جنوب افريقيا وعدداً آخر من البلدان الافريقية) يضاف إلى حضور الفكر الماركسي في البلدان التي تأخذ بنظام الحزب الواحد (حالة غينيا سابقاً ـ ساحل العاج . . . . الخ) أما الطريق الثاني الذي يتم من خلاله تأثير الفكر الاشتراكي العلمي فهو عبر الانظمة السياسية والدستورية الليبرالية التي نقلت الحقوق الاقتصادية عن الفكر الدستوري الاوروبي ، مما سبق أن أشرنا إليه .

وفي جميع هذه الحالات ، فإن الجامعات الاشتراكية والحركة النقابية العالمية والمنظمات الشعبية العالمية والعلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية بين البلدان الاشتراكية والبلدان الافريقية ، بالاضافة إلى المؤتمرات الدولية على مختلف الصعد . . . . . . نقول كل ذلك يسهم في نقل وترسيخ وحضور الفكر الاشتراكي

العلمي في افريقيا تاركين للقارىء تقدير مدى أهمية هذا الحضور في المستقبل القريب والبعيد ، لننتقل إلى النقطة التالية من موضوع بحثنا .

الطبقات الاجتماعية في افريقيا :

كنا قد أشرنا في بداية هذا البحث ، إلى الرأي القائل بعدم وجود طبقات اجتماعية في المجتمع الافريقي قبل دخول الاستعمار إلى القارة وتمسك البعض الآخر بالرأي نفسه حتى وقتنا الحاضر ، ولقد اثار ذلك نقد اصحاب الفكر الاشتراكي العلمي ، وما يهمنا الآن هو عرض وجهة النظر القائلة بوجود طبقات اجتماعية في افريقيا سابقاً وحالياً ، ومن ثم نتناول بالدراسة هذه الطبقات وتشكلها .

الطبقات الاجتماعية قبل دخول الاستعمار :

يرى الكاتب السنغالي يوسفوغيسي «إن الايديولوجيات المختلفة التي تخدم القوى المسيطرة قد عملت دوماً من أجل هدف أساسي هو نكران واقع الطبقات الاجتماعية ونفي موضوعة الصراع الطبقي في افريقيا ، وذلك باستخدام فكرة ان الافارقة خلال التاريخ كانوا ينتظمون دوماً في مجتمعات مشتركة موحدة تماماً ، وتتمتع بتوازن يمكن أن يعتبر شاملاً ، وهذا يعني بالتالي ان الافارقة اليوم هم اخوة ويجب أن يتقاسم بعضهم البعض عواطف الحنو والمحبة ، ولكن هذه الرؤ ية هي رؤ يته مثالية وكاذبة بالنسبة لافريقيا»[41] .

والطبقات الاجتماعية موجودة في افريقيا ، رغم انها ، أي افريقيا ، كما يرى الكاتب المذكور لم تعرف نفس التطور التاريخي للشرق ، أي انها لم تعرف بالتتابع اسلوب الرق ، فاسلوب الانتاج الاقطاعي .... الخ وانما عرفت طبقات اجتماعية متناقضة بدليل وجود المنشآت الكبرى للدولة فعائلات النبلاء الكبرى وكذلك عائلات رجال الدين والمقاتلون هم الذين كانوا يسيطرون على الانتاج الفلاحي والحيواني وعلى فضل القيمة لهذا الانتاج واستقلال الطبقة هنا يتجلى بصورة أساسية كما يرى الكاتب نفسه ليس على مستوى علاقات الانسان بالانسان كما هو الامر في حالة الرق التقليدي ، أو الصيغ المختلفة لتبعية الاقطاع ، ولكن على مستوى العلاقات بين المجموعات تجاه بعضها ، فالمجموعة المتفوقة (أي المستثمرة بكسر

ذلك انه اذا كانت مرحلة الاستقلال السياسي قد استدعت النضال المسلح ، فإن الاستقلال الاقتصادي يستدعي تنظيم طاقات الجماهير في اتجاه اخر يكمل الاستقلال السياسي ، بحيث يتوسع دور القطاع العام ، ويقام صرح جديد للسياسة الثقافية على اساس من الايمان بمبدأ صراع الطبقات ، وخلق الكوادر المقتنعة بالخط الاشتراكي والمسلحة بتربية سياسية ، واخلاق وقيم اجتماعية جديدة تحصنها عن مواقع الزلل والسقوط في حوض الطموحات البورجوازية .

ان انعدام البناء الثقافي العلمي على مستوى الامة او داخل الحزب الواحد ، يحول التناقض الاساسي بين معطيات التجربة الاشتراكية وثقافتها الاصلية ، وبين السلفية (جانب منها) التي لا تتماشى وروح التطور التاريخي ، الى تناقض ثانوي هامشي بين الكوادر والقيادات الحزبية داخل الحزب الواحد ، فيشيع الالتزام اللاحزبي والولاءات الشخصية ومراكز القوى ، المفتعلة . . . مما يقطع حركة التطور الثوري .

البورجوازية الوطنية :

اممت الدولة بعد الاستقلال العديد من المؤسسات الاقتصادية ، وشجعت إقامة مؤسسات اقتصادية وطنية ، وكذلك فقد احدثت بعض البنوك الوطنية والشركات ، كما تم افرقة العديد من المؤسسات الاجنبية عن طريق الشراء ، وتولي افريقيين لادارتها .

وبصورة مجملة يمكن القول ان البورجوازية الوطنية ، في افريقيا تتكون من الملاكين الزراعيين المستثمرين وصغار التجار ، وحرفيين وبعض رجال الاعمال ممن يملكون رأسمال خاص . إن هذا البورجوازية الوطنية على حد تعبير احدهم هي طبقة وسيطة بين الطبقات القديمة ، والتشكل الاقتصادي ـ الاجتماعي الجديد في المجتمعات الافريقية .

تحتكر الاستثمارات الاجنبية صناعات التصدير ذات الصلة بالصناعات الزراعية وبقطاع المناجم ، بحيث يبقى فقط أمام رأس المال المحلي الضعيف القطاعات التالية :

- التجارة المتعلقة بالمواد الغذائية المحلية لان الرساميل الاجنبية تسيطر

الاقطاع ، فالامبراطور اسكيا يتمتع بسلطة قوية وحازمة بواسطة فرقة خاصة من أكثر المحاربين كفاءةويخضع لنفوذه المباشر منطقةغاو التي تنحصر مواطنتها بالارقاء الذين ينصرفون للرعي وزراعة الارز ويتوجب على كل مائتي رفيق انتاج ما يعادل ٧٥٠ طن من الارز سنوياً من مساحة الأرض المخصصة لهم يمدهم اثناءها الامبراطور بالبذار المودع لديه في المخازن الملكية ...... وفي بقية المناطق يتواجد الاسياد وشيوخ الدين الذين يملكون مساحات شاسعة من الأراضي اشبه بأراضي الكنيسة في العصور الوسطى باوروبا يعتمدون في استثمارها على الفلاحين والارقاء التابعين لهم[٤٤] .

وحول مملكة الحاج عمر بن سعيد الفوتي (المملكة التكولورية) اشرنا الى محاولة الحاج عمر ان يوجد على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي تالفاً بين طبقات المجتمع «إذ كان يزوج بنت السماك بالنساج ، ويزوج بنت النساج بالسماك» منطلقاً في ذلك من اتحاد اصل الناس كلهم وانحدارهم من آدم ، او من اتحاد دينهم الاسلامي[٤٥] .

أردنا من وراء ما تقدم ان نعطي القارىء انطباعاً عن الطبقات الاقتصادية الاجتماعية في افريقيا قبل اقتسام الغرب لهذه القارة ، وهذا في الواقع ما يضعنا حالياً امام تشكلات اقتصادية اجتماعية معقدة حيث تتمفصل وتتوضع صيغ للانتاج القديم مع اسلوب الانتاج الرأسمالي ، ولكن داخل هذا التركيب غير المتكافىء ، فإن اسلوب الانتاج الرأسمالي يتفوق ويسيطر ويطوع الصيغ التي ما تزال موجودة من الاسلوب القديم للانتاج .

الطبقات الاجتماعية في افريقيا حالياً

سوف ندرس فيما يلي التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمعات الافريقية ، منطلقين من مبدأ العلاقات الانتاجية في المجتمع ، مشيرين بادىء ذي بدء إلى ان ماتغير بعد دخول الاستعمار ورأس المال الاجنبي إلى افريقيا ليس علاقات الاستغلال وانما طبيعة الاستغلال بحد ذاته ، بحيث اصبحت تمارس الاستغلال طبقة جديدة ولدت في احضان المصالح الاستعمارية ، في حين استمرت بعض الاشكال القديمة للاستغلال نتيجة استمرار انماط قديمة من الانتاج .

وبالمقابل فقد كانت ولادة البورجوازية الافريقية مزامنة بطبيعة الحال لولادة طبقة البروليتاريا وبقية الفئات الاجتماعية المضطهدة في المجتمع .

وعلى هذا الاساس فإننا سوف نتناول فيما يلي : البورجوازية وفئاتها المتعدّدة ، فالبروليتاريا والفلاحين .

البورجوازية الافريقية :

يتفق معظم الباحثين على ان البورجواية الافريقية كانت وليدة الاستعمار الذي استعان بعد فرض وجوده بالقوة العسكرية بزعماء القبائل والمناطق من الوجهاء التقليديين وذلك كي يضمن استمرار سيطرته ، وبجانب ذلك فقد اوجدت القوانين التي طبقها الاستعمار في البلدان الافريقية فئة من الموظفين وكوادر الشرطة والجيش تعتمد في تلبية حاجاتها على رضى المستعمر عن طريق تطبيق قوانين وتنفيذ اجراءاته الادارية .

وبالتالي ، فإن البورجوازية الافريقية ولدت عاجزة ضعيفة ، يقول نيكروما «إن السلطة الاستعمارية قد ثبطت كل محاولة لقيام مشاريع خاصة .... فالصناعات المنجمية والمشاريع الصناعية والبنوك وتجارة الجملة ، والاستثمارات الزراعية الكبرى كلها كانت بأيدي الاجانب ... ان البورجوازية الافريقية بصورة عامة هي طبقة وسيطة ....» .

يعود سبب ضعف البورجوازية الافريقية الى ان الرأسمالية قد وصلت الى افريقيا كنظام مؤسس مسبقاً ، طبيعته الاساسية ان يكون تابعاً ، ومن هذا الواقع فإن المجتمع الافريقي لايعرف اجراءات ديناميكيةللتحول الداخلي الثوري، ولكن يعرف اقتصاداً مختنقاً متوقف النمو ، ينتج بورجوازية طفيلية وبيروقراطية تسيطر على الدولة التي تتسم في حالة كهذه بمظهر الاستعمار الجديد ، وعلى صعيد الواقع الاجتماعي فإن الجماهير تتعرض لافقار متزايد وتبدو حدة الصراع الطبقي على اشدها كظاهرة خطيرة .(٦٦) .

على ان علينا في الواقع التمييز بين عدة فئات من البورجوازية تبعاً لنشأتها ، ومدى اقترابها ، أو ابتعادها عن مصالح طبقة العمال والفلاحين، فهناك البورجوازية الكبيرة والبورجوازية المتوسطة ، والبورجوازية الصغيرة ،

والبورجوازية الطفيلية (الكومبرادور) والبورجوازية البيروقراطية (المكتبية) . وجميع هذه الانواع تنضوى تحت عنوانين كبيرين هما : البورجوازية التابعة للغرب ولرأس المال والمصالح الاجنبية ، والبورجوازية الوطنية وتضم كل منهما فئات من البورجوازية ذات موقع ثابت احياناً بحيث تكون اما تابعة منذ الاصل او وطنية منذ الاصل ، او موقع متذبذب ويتناول هذا النوع من البورجوازية فئات قد تكون وطنية في مرحلة من المراحل ، ثم قد تصبح في مرحلة لاحقة فصيلاً تابعاً للبورجوازية التابعة ، وسوف نتناول هذا فيما يلي :

البورجوازية الكبيرة :

وتمثل نسبة تقل عن ١٪ من السكان الافارقة، ونعني بها الطبقة التي ربطت مصالحها بمصالح الاستعمار قبل الاستقلال ، فهي اذن وليدة دخول الاستعمار ورأس المال الاجنبي ، واستمرارها بعد الاستقلال هو نتيجة لعجز بلدان افريقية عن تحقيق استقلالها الاقتصادي حتى اليوم .

تشكلت هذه الطبقة في الأصل من وجهاء المجتمعات القبلية الافريقية الذين وضعوا انفسهم في خدمة الاستعمار للحفاظ على امتيازاتهم المادية والسلطوية ، وتحولوا الى ملاك للاراضي نتيجة حلول الملكية الشخصية محل الملكية الجماعية او «الشيوعية الفطرية» وكذلك من الذين تعاونوا مع الحكام الاجانب او المحليين بحيث كونوا ملكية كبيرة خلال وقت قصير عن طريق الرشوة او التهريب .

تقدم لنا المؤلفات الافريقية نموذجاً واضحاً عن البورجوازيين الافارقة من خلال الحديث عن شخصية السنغالي ديوغاكيبي «Diouga Kébé» . الذي يمتلك ويؤجر العديد من العمارات الكبرى والفنادق الضخمة بما في ذلك بناء «الماتيو» الذي يرتفع على تلة على ساحل المحيط الاطلسي قريباً من العاصمة السنغالية داكار ، ويديره «نادي المتوسط» هذا بالاضافة إلى ملكية «كيبي» لمخزن يحوي على جميع البضائع والسلع والمواد الاستهلاكية ، وعدد من المصانع ، والمكاتب التجارية الهامة والفيلات الفخمة المؤثثة باغلى واجمل المفروشات في العالم .

ان جميع الاوساط الشعبية والدبلوماسية تتحدث عن سر هذا الثراء ، فمنهم من يذهب الى ان ذلك يعود الى ممارسة «كيبي» لتهريب الالماس اذ بدا حياته «مهرباً

صغيراً عندما كان يقيم في كيفو Kivu كالعديد من الآخرين قبل استقلال الكونغو البلجيكي وتضيف هذه الرواية بما يشبه الاساطير الى ان هذا «المسلم الورع» حسب تعبير بعض الكتب قد وصل عن طريق التنجيم الى موبوتو سيسيكو الرئيس الحالي لزائير وكشف له عن مستقبله كرئيس لزائير قبل فترة من الزمن ، بحيث اصبح كيبي لاحقاً مديراً لجزء من ملكية الرئيس الزائيري الذي تقدر ثروته هو الآخر بأضعاف ثروة وكيله .

ورغم أن «كيبي» هذا لا يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية او سواها ، وهو في سن الستين من العمر ، فإنه ما يزال ينشر الاساطير والخرافات حول اسباب ثروته الفاحشة . ومن أجل تدعيم نفوذه ، ماديا وسياسياً في المجتمع ، فإنه يساهم في المؤسسات الخيرية ، وبناء دور العبادة ، وتقديم العطاءات بسخاء لزعيم المذهب الديني الذي يتبعه ، حتى ان زيارة هذا الاخير له في داكار والتي دامت عدة ايام كلفته عدة ملايين من الفرنكات الفرنسية .

ولكن بجانب هذا النموذج الافريقي البحت للبورجوازية الكبيرة نجد نماذج قد تماثل تفوق «كيبي» غنى ، من الاسيويين الذين استقروا منذ الحربين العالميتين في افريقيا الغربية ، والواقع ان امثال هؤلاء قد تعاونوا مع الاستعمار الذي وجد فيهم وسيطاً طيباً للتعاون معه على اعتبار ان وجودهم في هذا البلد مرهون بتأمين المصالح الشخصية والحصول على اقصى حد ممكن من الثروة خلال اقصر فترة زمنية ممكنة ، بمعنى ان الهدف من المصنع الذي يقيمونه او التجارة التي يمارسونها بالدرجة الاولى والاخيرة الربح وتراكم رأس المال دون الاخذ بعين الاعتبار مصالح البلد الاقتصادية او تطلعه الى تحقيق الاستقلال والتنمية الوطنية ، وهم بذلك يلتقون في رأس الزاوية مع الاستعمار الذي جاء ليستثمر امكانيات البلد وموارده الاولية الاقتصادية وباستثناء حالة واحدة فإنه يمكن تعميم ظاهرة تعاون البورجوازية الاسيوية المقيمة في افريقيا مع الاستعمار .

وهذه الحالة اليتيمة قد بدت خلال فترة زمنية قبل استقلال غينيا ، إذ تعاونت البورجوازية اللبنانية مع التيار الشعبي المناهض للاستعمار الفرنسي ، وسددت رواتب العمال الغينيين خلال فترة اضرابهم .

وبطبيعة الحال فإن القطاع الواسع من المهاجرين الاسيويين المقيمين في افريقيا الغربية يتعرضون بنفس الوقت لاستثمار البورجوازية الاسيوية ممن يحملون نفس الجنسية ويعتنقون نفس الدين فتاجر المفرق الاسيوي (سوريا كان او لبنانياً او هندياً او ما سوى ذلك) يتعامل مع تاجر الجملة الاسيوي الذي يفرض عليه سعر البضاعة ، واجرة المحل واجرة البيت ، وايضاً ثمن المواد الاستهلاكية التي تباع في الاسواق بعد ان يكون التاجر الاسيوي قد استورد هذه البضاعة بالجملة .

تشكلت البورجوازية الكبيرة في افريقيا ، افريقية او آسيوية او اوروبية ، وما تزال عن طريق اخر هو التعاون بين الوسطاء وبين كبار موظفي الدولة سيما موظفي الجمارك فالبضاعة المستوردة من الخارج تمر عبر الجمارك بفواتير وشهادات منشأ مزورة مما يعمل على تخفيض نسبة الجمارك المقررة على البضاعة ، وربما تمكن التاجر الكبير من ادخال قسم كبير من بضاعته الى السوق مباشرة دون ان تمر عبر طريق الجمارك او بأشكال اخرى غير مشروعة ، فلكل حالة لبوسها ، في حين يعود تاجر الجملة ثانية ليفرض السعر «غير العادل» على تاجر المفرق وفي سوق الاستهلاك الداخلي .

على هذا الاساس يمكن القول ان البورجوازية الافريقية تلعب دوراً رجعياً وغير وطني لانها عاجزة عن استخدام رأسمالها في قطاع الانتاج ، وتلعب مجرد دور الوسيط وهي من أجل تثبيت نفوذها السياسي تحاول استخدام الجيش كأداة تضمن لاستمرار سيادتها ، وهذا ما يفسر العديد من الانقلابات العسكرية في افريقيا ، وان كان من المناسب الاشارة بنفس الوقت الى ان ظاهرة الانقلابات العسكرية اخذت في بعض البلدان الافريقية منحى صحياً لصالح القوى الديمقراطية والثورية .

البورجوازية الكومبرادورية :

تلحق هذه الفئة من البورجوازية بسابقتها من حيث عدم شرعية منشأ ثروتها ، وارتباطها بمصالح الاستعمار والشركات الاجنبية .

ظهر هذا التعبير «بورجوازية الكومبرادور» اثناء مناقشات الاممية الثانية ثم

استخدم بصورة خاصة في فيتنام ، ثم من قبل عدد من الاقتصاديين اللاتينيين ـ الامريكيين .

يعطي الجنرال جياب التعريف التالي : ان بورجوازية الكومبرادور «تحتفظ بعلاقات متعددة مع ملاكين عقاريين واقطاعيين ، هذه القوى الاجتماعية الرجعية التي تخدم الامبريالية وتتواطأ متحالفة معها تماماً ، انها تعيش على المساعدة الامريكية ، ومن التجارة مع الدول الامبريالية ، كما تبحث عن الاستثمارات المشتركةمع رأس المال الاجنبي . ان بورجوازيةالكومبرادور تعتمد على عناصر تفرزها طبقات اجتماعية اخرى ، ككبار الملاكين العقاريين الذين يقيمون في المدن ويتبرجزون ، وموظفين اداريين وعسكريين يثرون عن طريق المضاربة المالية واستخدام الاموال العامة» .

ان تفسير الجنرال جياب السابق يصح قوله عن بورجوازية الكومبرادور الافريقية اذ في كل دولة افريقية العديد من السماسرة والوسطاء الذين يستخدمون نفوذهم السياسي او العسكري او القبلي امام السلطة الحاكمة لعقد العقود مع الشركات والاستثمارات الاجنبية برأس مال متميز هو نفوذهم الشخصي ، ومظاهر الرفاه والبذخ التي يظهرون بها مع القدرة على التخاطب مع الحاكم والاتصال مع الشركات الاجنبية او سفاراتها .

كانت الجاليات الاسيوية في افريقيا تحتكر تقريباً هذا الاطار البورجوازي من قبل بمعنى ان الوساطة والسمسرة كانت تقوم عليها ، مفيدة بذلك من معرفتها بلغة الاستعمار والسوق الدولية وحاجات السوق الداخلية ، اما بعد الاستقلال وحلول الادارة الافريقية محل الادارة الاستعمارية ، وافرقة معظم المؤسسات ، فقد انفتح اطار هذه البورجوازية بورجوازية الكومبرادور ، على ابناء البلاد الافريقية ، ونجم عن ذلك نوع من التنافس بين الوسطاء الاسيويين والاوروبيين في افريقيا ، وبين الوسطاء الافارقة .

تتبع الادارة الافريقية اساليب شتى لتكوين ثروتها ، ففي احد البلدان الافريقية اطلعت على حادثة ليست هي الوحيدة من نوعها بالتأكيد ، ففي شركة استثمار عربية افريقية يحاول وزير الصناعة ان يحل محل الجانب العربي شركة اخرى اجنبية ، ومن ناحية ثانية يحاول توسيع الشركة واضافة اقسام جديدة لها عن طريق

الاتفاق مع شركات اجنبية لا تتمتع بالمؤهلات والخبرات الكافية لمثل هذا النوع من الاستثمار ، وفي كلا الحالتين فإن ما يهدف اليه وزير الصناعة هو الحصول على عمولة من الشركات الاجنبية ، وفي بلد آخر لاحظت ان عدداً من كبار موظفي الدولة وضباط الجيش يملك عدداً من العقارات المبنيّة ، تمكنوا من بنائها عن طريق تأمين الارض والمواد الاولية (اسمنت ، حديد ، خشب) باسعار رخيصة في حين يؤمنون بقية كلفة البناء بسبل مختلفة غير شرعية (الحصول على المواد الاولية للبناء وبيعها في السوق السوداء ، الاقراض من المصارف الحكومية .... الخ) ثم يقومون بتأجيرها للشركات والمؤسسات الاجنبية بالقطع الاجنبي وبأجور مجزية .

البورجوازية البيروقراطية السياسية :

ان بورجوازية الكومبرادور هي نتيجة طبيعية في بعض الحالات للبورجوازية البيروقراطية ـ السياسية التي تنجم عن احتكار الحزب الوحيد للسلطة ومؤسساتها ، اذ في مرحلة لاحقة للتوجه اللا رأسمالي ، فإن ما طرح من افكار وشعارات لا يعود كافياً للانتقال الى مرحلة جديدة في التوجه الاشتراكي ، كما ان البقاء طويلاً في نفس المرحلة سيعقبه عودة الى الثقافات البورجوازية والبدائية وشيئاً فشيئاً انتكاس للتجربة وارتداد الى الوراء .

ان بناء القاعدة المادية للتحول الاشتراكي يجب ان يرافقه تحولات ثقافية راديكالية وعلى الرغم من انه من المعروف ان البناء الفوقي (الثقافة والمؤسسات) يكون عادة لاحقاً وتابعاً للبناء التحتي (التحولات الاقتصادية) الا ان التجربة توضح بما لا يقبل الجدل انه في حالة البلدان الافريقية كما في حالة البلدان المتخلفة عموماً فإنه لا بد من الاعتماد بصورة اساسية على الثقافة وتكوين كوادر واطارات ومؤسسات ثقافية تستوعب المرحلة السابقة ، وتتطلع الى رسم افاق جديدة في العمل الثوري ، وهذا لا يتأتى الا عن طريق الحزب الثوري القائم على اسس علمية في المرحلة الاولى ، والمسلح بالاشتراكية العلمية في مرحلة لاحقة .

ان البورجوازية البيروقراطية ـ السياسية التي تعتمد على كبار الموظفين وعلى عامل قوة القيادة بحكم استمرارها التاريخي تنشر الثقافة والتجربة النضالية التي اصبحت بتقادم الزمن في بعض اجزائها ومفاصلها ثقافة متخلفة وتجربة مستهلكة ،

الهم) تتجسد فيها السلطة السماوية تأخذ ضريبة من المجتمعات الادنى القروية او الابوية وما حطم اسس هذا النمط من الانتاج هو هجمة الرأسمالية الاوروبية منذ القرن السادس عشر وسيطرتها بحيث قام نمط اقتصادي جديد على نمط رأس المال السيار[42] .

ويستشهد الكاتب على ذلك بما ورد في كتاب اميلكار كابرال «سلاح النظرية» إذ يقول: «في البلدان المستعمرة حيث اوقف الاستعمار بصورة عامة حركة التطور التاريخي للشعوب المستعمرة فإن رأس المال الامبريالي قد فرض اشكالاً جديدة للعلاقات داخل المجتمعات الاصلية بحيث ان البنية التنظيمية (التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية) اصبحت أكثر تعقيداً ، وحيث حل رأس المال الامبريالي اثار وافسد وخلق تناقضات وازمات اجتماعية» . «لقد ادخل اي رأس المال الاستعماري ، مع دورة النقد وتطور السوق داخلياً وخارجياً عناصر جديدة في الاقتصاد ، وقاد ذلك الى ولادة الامم الجديدة من خلال مجموعات بشرية ، او شعوب ذات مراحل متباينة في التطور الاجتماعي .

قد يكون من المناسب ونحن في معرض الحديث عن الطبقات الاجتماعية في افريقيا قبل اتفاقية برلين ان نعيد الى الاذهان بعض ماورد في كتابنا «افريقيا والعرب» حول الدولة والحكم في الامبراطوريات والممالك التي تأسست بعد انتشار الاسلام ، اذ كنا قد ذكرنا ان سكان امبراطورية مالي كانوا يختارون رئيسهم من بين ممثلي العشائر لدى المجلس الكبيرة بصفته امهر صياد ، ثم يتوزعان الحكم فللمجلس حق اعلان الحرب والسلم وفرض الضرائب وللرئيس حصراً صلاحية احتكار الذهب وفرض غرامات الاحكام وتوزيع الضرائب وفرض العمل لعدة ايام في اراضي الرئيس او في غلات زراعية تجمع من أجل اقامة الاعياد الزراعية الجماعية . كذلك يحدد الامبراطور حقوق وواجبات الاجناس المكونة للدولة ، كما يحدد طبيعة عمل العشائر ، فخمسة منها تتولى الحرف اليدوية ، واربعة الحرب والقتال ، وخمسة اخرى تمثل رجال الدين ، اما البقية من اصل الثلاثين عشيرة فهم الاحرار الذين سموا بارقاء المجتمع ، والفلاحون منهم يشكلون الجنود المشاة في حالتي الحرب والطوارىء «[43] .

أما في امبراطورية سنغهاي فقد «كان نمط الانتاج خليطاً بين نظام الرق ونظام

على تصديرها واستيرادها .

- بعض المشاريع في مجال تعمير الابنية
- بعض مشاريع النقل المحلي
- القطاع العريض من الانتاج الحرفي التقليدي شبه المصنع .

إن البورجوازية الوطنية تمتلك وسائل انتاج وتبادل هامة ، مما هو ليس في خدمة الامبريالية أو تابعا لها . إنها إذن تتطلع الى الاستقلال الوطني ، ولكن الرجال الذين يشكلونها يريدون تطوير اقتصاد رأسمالي لايسيطر عليه الامبرياليون ، ولكن يسيطرون هم بأنفسهم عليه ، انهم ثوريون اذا أخذنا بمعيار إرادتهم في تصفية السيطرة الاجنبية ، ولكنهم يخافون من الجماهير الشعبية التي تناضل من أجل نظام أكثر تقدماً ، ويحول بينهم وبين أن يصبحوا بورجوازيين كباراً . ولهذا السبب فاننا نقول أن هذه البورجوازية الوطنية لها شخصيتان : فهي باليد اليسرى تناهض الامبريالية والبورجوازية الكبيرة ، وباليد اليمنى تناهض طبقة العمال وطبقة الفلاحين الفقيرة ، فهي اذن بنفس الوقت غير مستقرة بسبب حالتها الموضوعية وبسبب نفسيتها ، إنها طبقة لا تجد في الغالب ملاذاً من نتائج النظام الاقتصادي ، وبنفس الوقت تعيش وضعاً ممتازاً بالنسبة للجماهير العريضة إن فصيلة من هذه الطبقة يمكن أن تنضم في ظروف سياسية محددة الى القوى الثورية في النضال ضد الامبريالية .

البورجوازية الصغيرة في المدن الافريقية :

تلعب البورجوازية الصغيرة في المجتمعات الافريقية دورا اجتماعيا اقتصاديا وسياسيا مهما في دفع حركة التقدم الاجتماعي ، ومن هنا فان تحالفها مع طبقة العمال ومع الفلاحين وبقية فئات الشعب الكادحة أمر أساسي للغاية .

يشكل اصحاب الصناعات اليدوية والتجار الصغار وأرباب العمل الصغار ثقلاً ذا أهمية بين السكان ، لقد خلق الوسط الرأسمالي من الملاكين الصغار بورجوازيين صغاراً يعيشون من خلال جهدهم الشخصي ، إلا أنه من الصعب جداً اعطاء ابعاد اجتماعية لهذه البورجوازية الصغيرة نظراً لخصوصية تطور الانتاج السوقي الصغير والانتاج الرأسمالي الصغير في منطقة معينة .

إن ما يلاحظ هو ان رب العمل الذي يستخدم خمسة أو ستة عمال لديه ، إنما يعتمد في تكوين ثروته على عمله الشخصي بصورة خاصة . وهؤلاء المستثمرون الشخصيون الذين يبيعون انتاجهم وخدماتهم في السوق المحلية يمكن اعتبارهم في عداد البورجوازية الصغيرة ، ففي السبعينات كان في كينيا ثلاثة الاف مشروع صناعي من أصل ٤٣٠٠ مشروع ، أي ٧٠٪ من مجمل المشاريع الصناعية في كينيا استخدم ما بين عامل واحد واربعة عمال ، بل ان ٢٣٠٠ مشروع من اصل الثلاثة الاف لا تستخدم عمالاً برواتب دون ان يفوتنا الاشارة الى اعتماد مثل هذه المشاريع بصورة مستمرة على مبتدئين يتمرنون فيها .

إن دراسة المشاريع الاقتصادية في لاغوس (عاصمة نيجيريا) قد بينت أن المالكين وأعضاء أسرهم يشكلون ٣٣٪ وان المبتدئين يشكلون ٥٧٪ في حين تشكل النسبة الباقية أي ١٠٪ العمال برواتب . ثمة ايضاً الحرفيون الذين يقومون بوسائلهم البدائية ، بانتاج الصناعات التقليدية كالسلال والتماثيل الخشبية أو النحاسية أو الفخارية ، والملابس الشعبية وغير ذلك .

يستعرض السوسيولوجي الامريكي F.Child قصة حياة كيني اشترى باقتصاده الشخصي جهازاً لصنع الحجر (الخفاف) وبدأ عمله بمفرده في الهواء الطلق ، وبسرعة تمكن من اقامة مستودع متواضع ، فجهاز أخر للصب ، وهكذا حتى تحول من بورجوازي صغير الى رأسمالي صغير يتحدث عنه الجميع .

أما السوسيولوجي السوفيتي K.Brutentz فيرى أن البورجوازية الصغيرة تساهم في السلطة مع البورجوازية الكبيرة وبقايا الاقطاع ، مما يضطر السلطة الحاكمة الى أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح البورجوازية الصغيرة التي يمكن القول ان دخلها متدن بصورة عامة في المجتمعات الافريقية إذ انها لا تفيد من القروض المصرفية ، وتعتمد بصورة خاصة على الجهود الفردية لرب العمل وافراد اسرته .

وخلافاً للبورجوازية الصغيرة في البلدان النامية ، فانه ليس للبورجوازية الافريقية ذلك الوجه« التقدمي » وإنما يمثل تحالفها مع طبقة العمال والفلاحين في نضالهم من أجل المصالح المشتركة معيارا أساسيا لمدى التزامها بحركة التقدم الاجتماعي ، فنبين على سبيل المثال تضع اصحاب الحرف اليدوية مع العمال والفلاحين والجنود في الصف الاول لقوى الثورة ، وتضع التجار الصغار

والمتوسطين كقوى احتياطية للثورة وبصورة عامة فإن البورجوازية الصغيرة مدعوة في البلدان الافريقية للوقوف مع الكتلة السياسية التي تمثل مصالح جماهير الشغيلة .

البروليتاريا :

يمكن القول ان البروليتاريا الافريقية هي طبقة حديثة التشكل نسبياً ، إذ أن ولادتها ارتبطت بالوجود الاستعماري والرأسمالي ، ولذا فهي ضعيفة عددياً ، إذ لا تمثل سوى نسبة ٦ الى ٧٪ من الشعب الافريقي ، وهذا ناجم مبدئياً عن طبيعة المحيط الخارجي للاقتصاد الافريقي .

إن جزءاً كبيراً من البروليتاريا يعيش في مراكز تجمع حضرية حديثة ، كنتيجة لاقتصاد السوق الذي دخل من الخارج ، والذي لايكف عن التطور ، وينعكس هذا على هجرة الريف كظاهرة واضحة في افريقيا .

وفي الواقع فان عددا كبيرا من الفلاحين يهجرون الريف الى المدينة بحثاً عن العمل ، وهم بذلك في الاعم الاغلب يضخمون بمجيئهم صف البروليتاريا . ان نفس مشكلة الخدمة تخلق كذلك الهجرة سواء أكانت هذه الاخيرة الى بلدان افريقية حيث النشاط الاقتصادي أكثر أهمية ، أو كانت الهجرة ببساطة الى الشركات الاحتكارية المسيطرة . وفي حالة الهجرة الزراعية وكذلك حالة هجرة العمال الافارقة فإن المهاجرين يقتصرون على أن يكونوا يداً عاملة رخيصة ، أي مصدراً لفائض القيمة .

إن البروليتاريا الصناعية في افريقيا تتواجد فيالقطاعات المتقدمة والمناجم ، والصناعة وتجارة المفرق والجملة والصيد والنقل . أما البروليتاريا الزراعية فهي مكونة بصورة خاصة من المزارعين الصغار وعمال زراعة القطن ، والنباتات الليفية والكاكاو والقهوة والصمغ والحمضيات . . الخ

عرفت الطبقة العاملة وحركتها النقابية منذ ولادتها الجنينية بتوجهها الوطني ونضالها ضد النظام الاستعماري ، فكان الاستقلال الوطني بالنسبة لها هو الهدف الاساسي والمقدمة التي لابد منها لأي تحول اقتصادي أو اجتماعي .

واجه العمال الافارقة أرباب عمل ومدراء أوربيين مما اضفى على مطالبهم بشكل طبيعي طابعا وطنيا ، فالسلطة التي تحكمهم هي سلطة استعمارية ، تقوم

بنفس الوقت بحماية أرباب العمل من رعاياها ، أو من المستثمرين الاجانب الذين اختاروا إقامة المشاريع في البلدان الافريقية بما يضمن لهم اقصى ربح ممكن باقل كلفة ممكنة وباسرع وقت ممكن ايضاً . ومن هذه الزاوية كانت مطالبة النقابات الافريقية بمبدأ المساواة في العمل والاجور في المستعمرات الفرنسية تحمل بين طياتها طابع النضال الوطني ، وكذلك الحال بالنسبة لمطاليب العمال الافارقة في البلدان الناطقة بالانكليزية سيما في بلدان كانت التفرقة العنصرية ما تزال تسود فيها (كينيا وموزامبيق وزيمبابوي . .) بل ان هذه العنصرية ما تزال سائدة في جمهورية جنوب افريقيا كما سبق أو اوضحنا في القسم الاول من هذا الكتاب .

كان وعي البروليتاريا الافريقية ، كطبقة ، يترسخ أكثر فأكثر وذلك كنتيجة للمعاناة في ظل السيطرة الاستعمارية ولاطباق« ابوية » المراكز القيادية النقابية في العالم ، والنقابية الاصلاحية الانتهازية ، وانتشار الاحزاب السياسية الافريقية الممثلة للبورجوازية الصغيرة . . يضاف الى ذلك كله خلق « النقابات الاصلاحية » التي تمثل تعارضا حقيقيا مع مصالح الطبقة العاملة والحركة النقابية .

إلا أن البعض الآخر وعلى رأسهم فرانتز فانون كان يرى أن العالم الافريقي هو خليط من الفلاحين ، وان المشكلة التي تفرض نفسها في افريقيا هي الاصلاح الزراعي وقد لاقت هذه المقولة رداً شديداً . كتب يوسفو غيسي التالي : « لقد كان فرانتزفانون ضحية لهذه الرؤ ية . انه لم يدرك الوحدة التي تجمع بين البروليتاريا كقوة قائدة للثورة وبحكم مميزاتها الاساسية كطبقة (الطبقة الاكثر استغلالاً الاكثر ثورية ، الاكثر يقظة ، الاكثر تنظياً ، الطبقة التي ترتبط بايديولوجية علمية وبرنامج سياسي يستجيب لمصالح الشعب) وبين الفلاحين الفقراء الذين يشكلون ثمانين الى تسعين بالمائة من السكان كقوة أساسية للثورة .

وبالمقابل فان فرانتز فانون يرى أن ثمة تعارض بين مصالح البروليتاريا والفلاحين مما هو خطأ فادح ، ذلك انه في عالم الانتاج الرأسمالي والتراكم المتزايد لرأس المال ، تبدو ظاهرة «البلترة» حاسمة . يقول فانون : يتبين للنقابات غداة الاستقلال أن المطاليب الاجتماعية تثير استنكار بقية الامة اذا ما أفصح عنها . إن العمال في الواقع هم المفضلون في النظام ، انهم يمثلون الفصيلة الاكثر يسرا في الشعب ، بينما تشكل أكثرية الفلاحين القوى الوحيدة الثورية تلقائياً» .

إذا كان صحيحاً أن الحركة الفلاحية مهمة في النضال من أجل التحرر الافريقي ومن وجهة نظر انه بدونها أي بدون الحركة الفلاحية لايمكن أن يحصل التقدم ، فانه لمن الاكثر أهمية أيضاً بالنسبة لمستقبل المجتمع قاطبة أن يقود هذه الحركة حزب البروليتاريا وإلا فانه من المتعذر بناء نظام وطني ديمقراطي شعبي يرسم طريقه الى الاشتراكية ، إننا ننسى المصالح الحيوية للبروليتاريا وعملية الحلب الاساسية لمجمل النظام الرأسمالي إننا نضحي باسم التسهيلات والمشاكل الطارئة الصغيرة ، وهذا يقود الى وضع مغامر إذ لا نعتبر إلا الحركة وننسى الهدف النهائي وهذا ما ذهب اليه الاصلاحي Bernstein إذ قال : «إن الهدف النهائي ليس شيئاً . إن الحركة هي الكل » .

وفي الواقع تشكل البروليتاريا مع البورجوازية الطبقتان الاساسيتان لعالم الانتاج الرأسمالي ، وكل الطبقات الاخرى هي طبقات وسيطة ثانوية من حيث أنها تصف في النهاية مع احدى الطبقتين : البروليتاريا أو البورجوازية» .

الفلاحون :

ينتمي أكثر من ٨٠٪ من السكان في افريقيا الى عالم الزراعة ، وهكذا فان عدد الجماهير الفلاحية هام جداً ، ولكنها طبقة اجتماعية مشتتة وغير منظمة ، ولكي تلعب دورا حاسما في عملية التحول الاجتماعي ، فان جماهير الفلاحين يجب أن تستفيد من إطار الطبقة العاملة ومن المثقفين الثوريين .

إن التركيب الاجتماعي في المناطق الزراعية هو على النحو التالي : الطبقات المسيطرة (بكسر الطاء): ملاكوا الاراضي الاقطاعيون التقليديون ، ورجال الدين (المارابو) الذين يستغلون الفلاحين .

والجدير بالذكر أن هذا الاستغلال يكتسي طابعاً معقداً نظراً لطبيعة الايديولوجية الاقطاعية والدينية للاشكال التقليدية لتنظيم العمل المتواجدة في الريف والتي تخضع حالياً لرأسمال : انه يصبح من العسير أيضاً حصر الأشكال المستمرة للعمل بسبب الانعكاس الايديولوجي الكثيف الذي يغطي الطبيعة الحقيقية للعلاقات الاجتماعية .

ولذلك فانه من الضروري تسليط الضوء على العلاقات الاجتماعية وعلى

الثقافة وعلى الدين والتقاليد لمعرفة الميكانيكية المستورة للاستغلال الاقتصادي معرفة علمية .

تحدث Jean Copans في دراسة عن السنغال حول تنظيم العمل الزراعي بين اوساط المريدين (اوساط الاقطاعية الدينية) والعلاقات بين الملاكين من رجال الدين في الريف (المارابو) وبين مريديهم فميز في العمل الجماعي والطوعي في حقول المارابو والمريدين بين ثلاثة فئات :

- العمل باعتباره نوعاً من تقديم العون كصيغة تقليدية خاصة .
- العمل باعتباره ازجاء وفقاً للصيغة المريدية .
- العمل كاستثمار اقتصادي .

إن هذه الانواع الثلاثة من العمل تتشابك في علاقة اقتصادية واجتماعية والاثنان الاوليان يمكننان من فهم طبيعة العمل الثالث ، وهذا مثال على تمفصل أساليب الانتاج المختلفة (بالاخص تبعية اسلوب من الانتاج للاساليب المسيطرة القديمة من الانتاج) التي تسمح بالاستثمار الاقطاعي - الرأسمالي بما فيه الكفاية .

يأتي بعد ذلك البورجوازية الزراعية الصغيرة : وهي تمتلك رأس مال صغير وتقوم بزراعة الارض التي تمتلكها أو تؤجر ، وتضم في عدادها :

١ - المزارعون الكبار أصحاب المزارع الذين يستثمرون الاراضي الخصبة ويمتلكون أدوات تقنية ويستأجرون اليد العاملة ، وهم في الاعم الاغلب كبار الوجهاء في المنطقة .

٢ - الملاكون الزراعيون الصغار : وهم يمتلكون بعض الادوات والنعم ويقوم بالعمل معهم في الحقول افراد عائلاتهم ، ونجد لدى هؤلاء تطلعات عميقة ليصبحوا ملاكين كبارا .

إن جماهير الفلاحين الهائلة التي تتوضع في اسفل هذا السلم هي في طريقها الى البلترة (أي الى أن يصبحوا بروليتاريين) ، في حين يدخل رأس مال العالمي الى الارياف عن طريق تمويل البنك الدولي والمؤسسات الخاصة التي تنشيء وحدات زراعية - صناعية .

إن الفلاح الافريقي في وضع عام مخيف ، انه يعمل في قطعة أرض صغيرة أو يستثمر مبدئياً زراعة للتصدير ، إن مادة الحياة الاقتصادية تجبره على ذلك وهو في

هذه الحالة يدخل في السوق الرأسمالية الدولية حيث يخضع باستمرار للقانون الصارم للتبادل غير المتكافىء ، إن ازدياد تكاليف الحياة وغلاء اسعار المنتجات المصنعة يضعه في ظروف معيشية غير سهلة ، هذا بالاضافة الى ان الفلاح يعتمد في العديد من المناطق الافريقية على الظروف الجوية في الزراعة يقول نكروما بهذا الصدد :

« إن محصوله ،(أي الفلاح) يكون جيداً إذا كان الطقس كذلك ملائما ولكن الطقس السيء يمكن أن يخرب له المحصول وبسبب الخوف من ذلك فانه يؤجر خدماته في الغرس والمزارع الكبيرة » .

إن هدف التعاونيات يجب ان يكون مساعدة الجماهير الفلاحية الافريقية العريضة وتتجاوز الاستثمار الفردي الصغير تدريجياً الى الزراعة الممكنة الكبيرة ، وزيادة انتاجية العمل ورفع مستواها المادي والثقافي ، فتخرج بذلك عن إطار خدمة مصالح البورجوازية الريفية والاحتكارات الرأسمالية لدولة الاستعمار الجديد .

إن التعاونيات بصورة عامة لم تغير إطلاقاً في علاقات الانتاج في الارياف ، وتبدو كمشاريع رأسمالية جماعية ، ولهذا فانه ليس المستغرب أن نجد في افريقيا جزءاً هاماً من الفلاحين « على الخشب » بدأ مسيرته نحو البروليتاريا ، إن الجماهير الفلاحية تشكل قوة اجتماعية رئيسية في تحول افريقيا ، انهم الحلفاء الطبيعيون للبروليتاريا .

▲ ▲ ▲

خاتمة القسم الثاني

لم يعد خافيا على أحد أهمية القارة الافريقية من الناحية الاقتصادية بالاضافة الى الجانب الاستراتيجي ، بل ان تواجد بعض المواد الاستراتيجية مما أشرنا اليه في هذا الفصل ومما يتبين من الرجوع الى الجدول الخاص باحتياطي بلدان افريقية من الاحتياطي العالمي لمواد استراتيجية ، نقول أن تواجد هذه المواد الاستراتيجية في افريقيا بنسبة عالية ، والسعي للسيطرة عليها واستثمارها بشكل جزءاً متمماً لاستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية والغرب .

لقد نبهت حرب تشرين (أوكتوبر) ١٩٧٣ القوى الاستعمارية الى أهمية المواد الاستراتيجية والنفط وضرورة وضع ذلك في حسبانها بصورة أكثر كيلا يشكل حظر تصدير هذه المواد عامل ضغط عليها تضطر معه الى العدول عن استمرار سياستها العدوانية .

كما ان تزايد نفوذ القوى الاشتراكية والتحررية والتوجه اللارأسمالي في عدد من البلدان الافريقية ، وتبني الاشتراكية العلمية في عدد آخر منها واعتبارها جزءاً من انظمتها السياسية والدستورية . . كل ذلك أصبح يشكل خطراً على المصالح الاستعمارية في القارة الافريقية .

إن المواد الاولية الخام في افريقيا تشكل مصدراً هاماً للصناعات في الغرب كما ان افريقيا تشكل سوقاً سلعية واستهلاكية واسعة بالنسبة لما ينتجه الغرب ، سيما وان الحركة التصنيعية في البلدان الافريقية ما تزال في بداياتها الاولى نظراً للتخلف الحضاري ولحرص الغرب على الاحتفاظ بالتكنولوجيا الحديثة دون نقلها للقارة الافريقية .

إن غنى جنوب افريقيا حيث يقوم نظام التمييز والفصل العنصريين (نظام الابارتهايد) واعادة زائير لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، يفسر لنا حرص الغرب والولايات المتحدة على دعم النظام الاول ، ومحاولة انقاذ زائير من الوضع الاقتصادي المتردي ودعمها اقتصاديا وسياسيا .

إنه لمن الاهمية بمكان الاشارة الى ان السياسة الهجومية للرئيس ريغان سوف تدفع الدبلوماسية الامريكية الحالية أكثر فأكثر الى تطوير الحضور الامريكي في افريقيا وذلك لسببين اثنين احدهما محاولة وقف امتداد المد الاشتراكي والتحرري في القارة الافريقية ، وثانيهما محاولة السيطرة ما أمكن على اهم المواد الاستراتيجية والاحتفاظ بها فيكون ذلك بدوره عامل ضغط على حلفائه الغربيين في المستقبل ، بعد أن حاولت بعض الدول الغربية في الفترة الاخيرة أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية .

نتيجة لهذه السياسات الاستعمارية في افريقيا والحالة التبعية الاقتصادية للغرب ، مما أشرنا اليه في أكثر من مناسبة ، فان الوضع الاقتصادي في افريقيا يتدهور بصورة اسوأ فاسوأ ، فثمة حاليا ٣٣ بلداً افريقياً من بين خمسين دولة في العالم يقل دخل الفرد فيها عن خمسمائة دولار في العام ، وما يكاد يبدأ عام جديد حتى تكون بعض البلدان الافريقية مهددة بالمجاعة .

وينجم عن ذلك سوء توزيع الدخل على المستوى العالمي ، وعلى المستوى الداخلي .

ففي ١٩٧٢ ومن جملة سكان يبلغ عددهم ٣٤٥ مليون نسمة ، كان ٢٣٩ مليون بينهم أي ٦٩٪ يتمتعون بدخل سنوي اقل من ١١٥ دولار امريكي ، وكان ١٣٩ مليون من بينهم أي ٣٩٪ يتمتعون بمعدل دخل اقل من ٥٩ دولار امريكي . وعام ١٩٧٣ كان اجمالي الناتج الوطني للفرد يساوي ٢٥٠ دولار امريكي ، وكان ٦٩٪ من مجموع السكان يتمتعون بدخل اقل من ١١٥ دولار ، وفي البلدان التي يظهر فيها عدم تكافؤ الدخول ، بشكل ارفع فان ٢٠٪ من السكان الذين يشكلون الفئة العليا يمتلكون ٥٧٪ من الدخل الوطني في حين يمتلك ٤٠٪ من السكان الذين يشكلون الفئة الدنيا ١٠,٨٪ . وفي البلدان التي يظهر فيها عدم تكافؤ الدخول بشكل أخف فان ٢٠٪ من السكان المشكلين الفئة العليا يملكون ٤٥٪ من الدخل الوطني في حين يمتلك ٤٠٪ من السكان المشكلين الفئة الدنيا ١٨٪ . ويبقى الفارق كبيراً بين الدخول في المدن وفي الريف بسبب سوء الاستخدام السائد بشكل كبير في المناطق الريفية بصفة خاصة وبسبب ضآلة الانتاجية في القطاع الزراعي والاهمية العددية لفئات ذوي الدخول الرفيعة والمتوسطة في المراكز المدنية ، فاجمالي الناتج

الوطني للفرد العامل في القطاع المدني يساوي تقريباً ستة اضعاف اجمالي الناتج الوطني للعامل في القطاع الريفي ، وبالنسبة للجماهير العريضة من الشعب فان مستوى الدخل الحقيقي يبقى نفسه تقريباً في القطاعين ، فعدم التكافؤ الشديد في توزيع الدخول له اثاره السيئة على التنمية الاقتصادية الافريقية . فهيكل الاستهلاك بالنسبة للاغنياء والمستوى الضعيف لدخول الجماهير العريضة يخففان مستوى الطلب والانتاج وفرص العمل .

▲ ▲ ▲

هوامش القسم الثاني

١ ـ كولين ليجوم «الجامعة الافريقية» دليل سياسي موجز ، ترجمة احمد ومحمود [illegible]
د. عبد الملك عوده ، إصدار الدار المصرية للتأليف والترجمة . ص ١٧٨ .

٢ ـ من القرار الرابع من قرارات مؤتمر الجامعة الافريقية الثاني . (مؤتمر مانشستر) .

٣ ـ من القرار الخامس من نفس المؤتمر .

٤ ـ ليوبولد سيدار سنغور ، محاضرة (بين الماركسية والإنسانية)

٥ ـ كولين ليجوم ، نفس المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

[illegible] ...ncienisme, P.74.

٧ ـ ليوبولد سيدار سنغور ، محاضرة القيت في جامعة او وانيوم في الكونغو كينشاسا بتاريخ [illegible]
كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٩ .

٨ ـ نفس المصدر السابق .

٩ ـ ليوبولد سيدار سنغور ، «كارل ماركس في إفريقيا» ، ص ١٠٤ .

١٠ ـ أحمد سيكوتوري (السلطة الشعبية) ، باللغة الفرنسية ، المجلد السادس عشر ، الطبعة
الرابعة ، تشرين (اوكتوبر) ١٩٧٧ .

١١ ـ نفس المصدر السابق .

12- Discours du Président Ahmad Sékou Toure tenu le 15 janvier 1959 au Congrés de l'U GTAN, Tome III, P.266.

١٣ ـ نفس المصدر السابق .

14- Le Quotidien Dako-Express N'1127, 5mai 1973 à L'occasion du Premier anniversaire de la mort de N'Krumah, sous le titre de «L'oeuvre de N'Krumah.

15- K.N'Krumah Handbook of Revolutionary warfare New York 1969.P.29.

١٦ ـ إيريديس هي زوجة أرفيوس التي ماتت بلدغة ثعبان ، فتبعها زوجها الى عالم أرواح
الموتى ، حيث الإله بلوتو ، ليتوسط لديه بغية اصطحاب زوجه (إيريديس) الى الأرض ،
فسمح له بذلك شرط الا ينظر اليها حتى يجتاز عالم أرواح الموتى ، إلا أن ارفيوس نظر الى
زوجته ، نتيجة الإغراء الشديد ، ففقدها إلى الأبد .

١٧ ـ يمكن الرجوع الى كتابنا «مسيرة الوحدة الإفريقية» ، الصادر عن دار الكلمة للنشر في بيروت
عام ١٩٨٢ ، حيث تحدثنا فيه عن الدعوات الفكرية المختلفة للوحدة الإفريقية .

18- Jacqueline LAMARTINIER «Le Noirisme (Essai sur la negritu de et son utilis ation dans le contexte haïtien)» Une publication du Mouvement Haitien de Libération (MHL). 1976.

١٩ ـ نفس المصدر السابق .

٢٠ ـ نفس المصدر السابق .

21- Ahmed Sékou TOURE. TOME X P.97.98.

22- Ahmed Séhou TOURE «DesEtats- Unis d'Afrique» TOME XXV, février 1980. P.88

23- Ibid. P.82

24- Discours de SENGHOR au Conseil Général de L'Interafriccune Socialiste (18-19 mai 1981)

٢٥ ـ نفس المرجع السابق .

26- Le Soleil (Quotidien Sénegalais) Vendredi 22 mai 198

٢٧ ـ صحيفة الشعب الجزائرية الاثنين ٩ آذار (مارس) ١٩٨١ العدد5396

٢٨ ـ ننصح بالرجوع الى كتابنا «مسيرة الوحدة الافريقية» الصادر عن دار الكلمة للنشر في بيروت عام ١٩٨٢ .

29- S. TOURE, Des Etats Unis d'Afrique.

30- K.N'KRUMAH, «Class Strugile in Africa», P.84

31- Ibid. P.58

٣٢ ـ من خطاب الرئيس عبد الناصر خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ .

٣٣ ـ كارل ماركس ، رأس المال ، المجلد الاول ، موسكو ، ص ٧٥١ .

٣٤ ـ لينين ، مجموعة المؤلفات ، المجلد الثاني والعشرون ، ص ٢٦٠ .

35- Boyo KANI. Bulletin d'informatons, N°19 Spécal 31 décembre 1981, Imprimerie Nationale «Patrice Lumumba» - CONAKRY

٣٦ ـ نفس المصدر السابق .

37- Frank TENAILLE «Les 56 Afriques» P.C.M. 1979, P.82

38 Hervé BOURGES et Claude WATHIER «Les 50 A friques» 2 Le Seuil 1979 P.419.

٣٩ ـ من المادة العاشرة من الدستور الجزائري ٢٢ نوفمبر ١٩٧٦

٤٠ ـ المادة ١٢ من نفس الدستور .

41- Youssouf M'Bargane GUISSE, «Philosophie, Culture, el Devenir Social en Afrique Noire» Les Nowelles Editions Africaines DAKAR 1979 P.90- 104.

٤٢ ـ نفس المصدر السابق .

٤٣ ـ المؤلف «إفريقيا والعرب» ص ٢١ .

٤٤ ـ نفس المصدر السابق ص ٢٢

٤٥ ـ نفس المصدر السابق ص ٢٣ .

ملاحظات على هامش القسم الثاني من الكتاب :

١ ـ اعتمدنا في هذه الدراسة بصورة رئيسية على مجلة «جون افريك» Jeune Afrique Economique في عددها رقم ١٢ الصادر خلال شهر ايلول من عام ١٩٨٢ ، مع الاشارة الى ان الأرقام والاحصائيات الواردة في العدد المذكور هي اخر ما تم نشره في الصحف والوثائق الرسمية الصادرة عن الدول المعنية او منظمة الامم المتحدة او البنك الدولي اوغيرها من المؤسسات الدولية أو القارية ، حتى كتابة مقدمة الكتاب .

٢ ـ كما اعتمدنا ايضاً على المحاضرات المكتوبة للمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للامم المتحدة ومقره داكار ، علماً ان هذه المحاضرات تعود لعام ١٩٧٧ وهي آخر ما حصلنا عليه ، اذ كان الصديق الدكتور سمير امين ، الباحث والاقتصادي المعروف في الشؤون الافريقية والاقتصادية الدولية مديراً للمعهد المذكور .

٣ ـ ننصح بالرجوع خاصة الى كتابنا «مسيرة الوحدة الافريقية» الصادر عام ١٩٨٢ عن دار الكلمة للنشر في بيروت حيث تحدثنا في الكتاب المذكور بصورة مفصلة عن المنظمات الاقتصادية الافريقية الثنائية والمتعددة الاطراف ، وكذلك عن منظمة الوحدة الافريقية والتعاون الاقتصادي .

٤ ـ نشير أيضاً الى أننا اعتمدنا على كتاب Youssouph M.GUISSE الذي صدر عام ١٩٧٩ ، فيما يتعلق بطبقة العمال والفلاحين خلال عرضنا للتشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمعات الافريقية ، وافدنا من كتابه بهذا الصدد ، سواءً فيما يتعلق بالمعلومات التي قدّمها حول العمال والفلاحين في إفريقيا ، او فيما يتعلق بتحليله العلمي لوضع هاتين الطبقتين .

▲ ▲ ▲

القسم الثالث

إفريقيا
اجتماعياً
إفريقيا
سياسياً واقتصادياً واجتماعياً

أولاً : السكان
ثانياً ـ التربية والتعليم
ثالثاً ـ الصحّة
رابعاً ـ العمل
خامساً ـ الاديان والمعتقدات الطبيعيّة

▲ ▲ ▲

أولاً ـ السـكان

تبلغ مساحة القارة الافريقية ثلاثين مليون كم[٢] وبذلك فهي تاتي في المرتبة الثانية في المساحةبعد آسيا (٤٤ مليون كم[٢]) ، اما عدد السكان فيبلغ ٤٩٨ مليون نسمة وفقاً لآخر احصائيات منظمة الامم المتحدة في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، في حين كان العدد خمسين مليوناً فقط عام ١٠٠٠ وحوالي ٤٦١ مليون عام ١٩٨٠ ، ومن المقدر ان يزيد العدد عن ستمائة مليون وربع المليون عام ٢٠٠٠ ، وبذلك يمكن القول ان نسبة زيادة عدد السكان في القارة الافريقية ستكون في المستقبل اعلى من اي نسبة بين سكان القارات ، فنسبة سكان قارة آسيا التي تشكل ٥٧,٥٪ من النسبة المئوية لسكان العالم سترتفع الى ٥٨,٢٪ عام ٢٠٠٠ ، بينما سترتفع نسبة سكان قارة افريقيا من ١٠,٥٪ الى ١٣,٢٪ خلال نفس الفترة الزمنية كما سيرتفع عدد سكان امريكا اللاتينية من ٨,٥٪ الى ٩,٩٪ ، في حين ينقص عدد سكان اوروبا من ١١,١ الى ٨,٦٪ وسكان الاتحاد السوفيتي من ٦,١٪ الى ٥,١٪ وتبقى نسبة سكان المحيط ٠,٥٪ نفسها .

النسبة المئوية لسكان القارة الافريقية الى بقية مناطق العالم

المنطقة الجغرافية	النسبة المئوية عام ١٩٨٠	النسبة المئوية تقديراً عام ٢٠٠٠
قارة آسيا	٥٧,٥	٥٨,٢
اوروبا	١١,١	٨,٦
افريقيا	١٠,٥	١٣,٢
امريكا اللاتينية	٨,٥	٩,٩
امريكا الشمالية	٥,٧	٤,٧
الاتحاد السوفيتي	٦,١	٥,١
المحيطات	٠,٥	٠,٥

سكان العالم عام ١٩٨٠ (بالآلاف) ٤٣٧٤١١٠
سكان افريقيا ١٩٨٠ (بالآلاف) ٤٦٠٩١٥
سكان العالم عام ٢٠٠٠ تقديراً (بالآلاف) ٦٢٥٤٣٧٧
سكان افريقيا عام ٢٠٠٠ تقديراً (بالآلاف) ٨٢٨٠٠٠

تزايد عدد السكان في افريقيا منذ عام ١٩٦٨ بنسبة ٢,٦٪ ولا تتباين هذه النسبة كثيراً بين سكان الاقسام الجغرافية سوى ان افريقيا الشمالية قد سجلت رقماً قياسياً اذ تزايد عدد سكانها بنسبة ٢,٧٪ سنوياً ، في حين سجلت افريقيا الشرقية نسبة تزايد بمعدل ٢,٥٪ وافريقيا الغربية ٢,٥٪ وافريقيا الوسطى ٢,٤٪ ومن المتوقع ان ترتفع نسبة تزايد السكان في افريقيا في المستقبل حتى تصل الى معدل ٣٪ .

وترجع نسبة هذا التزايد الى زيادة عدد الولادات الى مستوى عال ، والى انخفاض نسبة الوفيات ، فنسبة الولادات بلغت ما بين ٤٥ الى خمسين بالألف منذ عام ١٩٥٨ في جميع البلدان الافريقية في طريق النمو ، باستثناء الغابون ٣٢ بالألف وليسوتو ٣٨ وموريشس ٤٠ بالألف ، أما في عام ١٩٧٩ ، فقد سجلت الولادات انخفاضاً نسبياً باستثناء مصر اذا انخفض عدد الولادات من ٤٤ الى ٣٤ بالألف .

كذلك انخفض عدد الوفيات ما بين ١٩٥٨ و ١٩٧٩ سيا في البلدان الكثيفة السكان ، ففي مصر انخفض عدد الوفيات من ١٩ ، الى ١١ بالألف ، وفي المغرب من ٢٦ الى ١٢ بالألف ، وفي نيجيريا من ٢٦ الى ١٩ ، وفي زائير من ٢٥ الى ١٧ ، وفي اثيوبيا من ٣١ الى ٢٣ ، وفي تنزانيا من ٢٦ الى ١٧ بالألف .

والشعوب الافريقية هي شعوب فتية جداً ، فحتى الرابعة من العمر تبلغ نسبة السكان ١٧ بالمائة ، وما بين خمسة الى تسعة عشر عاماً حوالي ٣٦ بالمائة وما بين عشرين عاماً الى اربع واربعين عاماً حوالي ٣٣ بالمائة ، وما بين ٤٥ الى ٥٩ عاماً حوالي ٩٪ وما بعد السن الستين تبلغ نسبة السكان في افريقيا خمسة بالمائة ، وبصورة عامة فقد ازداد معدل الحياة من ٣٥ الى ٥٠ عاماً .

ازدادت ايضاً نسبة سكان المدن والحضر الى سكان القرى والارياف، وتسجل العواصم بصورة خاصة ارتفاعاً كبيراً في عدد السكان نتيجة الهجرة الداخلية اليها

بحيث تصل الزيادة منها الى ١٠٪ سنوياً ،وهنـاك حاليا ست عشرة مدينة افريقية يتجـاوز عدد سكانهـا المليون نسمـة هي الـدار البيضـاء ، الجزائـر ، تونس ، القاهـرة ، الاسكنـدرية الخرطـوم ، اديس ابابـا ، نيروبـي ، دار السـلام ، جوهانسبورغ ، دوربان ، الكاب ، ابيدجان اكرا ، لاغوس ، كينشاسا ، على ان بعض هذه المدن قد تجاوز المليون نسمة بكثير فعدد سكان العاصمـة لاغـوس حوالي خمسة ملايين وكينشاسا اربعة ملايين ، والقاهـرة اكبـر المدن الافـريقية قد تجاوزت سبعة ملايين نسمة ، ومن المحتمل ان يصل عدد سكان معظم العواصم الافريقية خلال عام ٢٠٠٠ الى مليون نسمة فأكثر : (دوالا ، داكار ، كوناكري ، لوزاكا:) وفيما يلي جدول يبين عدد سكان البلدان الافريقية خلال اعوام ١٩٧٠ ، و ١٩٨٠ ، و ٢٠٠٠ تقديراً

اسم الدولة	عدد السكان عام ١٩٧٠	عدد السكان عام ١٩٨٠	عدد السكان تقديراً عام ٢٠٠٠
الجزائر	١٤٣٣٠	١٩٨٢٨	٣٦٦٦٣
مصر	٣٣ ٣٢٩	٤٢ ١٤٤	٦٤ ٥٨٨
ليبيا	١ ٩٣٨	٢ ٦٣٨	٤ ٧٣٧
المغرب	١٥ ١٢٦	٢٠ ٣٨٤	٣٥ ٩٠٤
السودان	١٥ ٦٩٥	٢١ ٤٢٠	٣٨ ٩٧٧
تونس	٥ ١٣٧	٦ ٥٦١	١٠ ٨٥٣
بنين	٢ ٦٨٦	٣ ٥٤٣	٥ ٩٢١
الرأس الأخضر	٢٦٨	٣٢٣	٤٣٢
غامبيا	٤٦٣	٥٦٣	٨٥٢
غانا	٨ ٦٢٨	١١ ٤٤٦	٢١ ١٦٤
غينيا	٣ ٩٢١	٥ ٠١٤	٨ ٤٥٥
غينيا - بيساو	٤٨٧	٥٧٣	٨٤٢
ساحل العاج	٤٣١٠	٥٥٧٩	٩ ٦١٧
ليبيريا	١ ٥٢٣	١ ٩٣٧	٣ ٢١٩
مالي	٥٠٤٧	٦ ٤٧٠	١١ ٢٥٧
موريتانيا	١ ١٦٢	١ ٤٢٧	٢ ٢٨١

اسم الدولة	عدد السكان عام ١٩٧٠	عدد السكان عام ١٩٨٠	عدد السكان تقديراً عام ٢٠٠٠
النيجر	٤٠١٦	٥ ٢٧٢	٩ ٥٦٨
نيجيريا	٥٥ ٩٧٣	٧٢ ٥٩٦	١٣٤ ٩٢٤
السنغال	٣ ٩٢٥	٤ ٩٨٩	٨ ١٧١
سيراليون	٢ ٦٤٤	٣ ٣٩٢	٥ ١٦٧
توغو	١ ٩٦٠	٢ ٥٩٦	٤ ٦٤٠
فولتا العليا	٥ ٣٨٤	٦ ٧٧٤	١٠ ٩٦٩
انغولا	٥ ٦٧٠	٧ ١٨١	١٢ ٤٦٢
ج افريقيا الوسطى	١ ٦١٢	٢ ٠٠٤	٣ ٣٦٠
تشاد	٣ ٦٤٠	٤ ٤٧٣	٦ ٩١٢
الكونغو الشعبية	١ ١٩١	١ ٥٣٢	٢ ٧٢٠
غينيا ـ الاستوائية	٢٨٥	٣٣٩	٤٩٧
غابون	٥٠٠	٥٤٦	٦٦٠
ساوتومي وبرنسيب	٧٤	٨٥	٨٨
كاميرون	٥٨٣٦	٧ ٠٨٨	١١ ٥٨٣
زائير	٢١ ٦٣٨	٢٧ ٩٥٢	٤٩ ٤٥٠
بوروندي	٣ ٣٥٠	٤ ٢٨٨	٧ ٢٨٠
جزر القمر	٢٧٠	٣٤٧	٤٧٥
اثيوبيا	٢٤ ٨٥٥	٣٢ ٥٢٢	٥٣ ٦٥٥
جيبوتي	٩٥	١١٩	١٨٧
كينيا	١١ ٢٤٧	١٥ ٦٨٨	٣١ ٠٢٠
مدغشقر	٦ ٩٣٢	٩ ٣٢٩	١٧ ٧٨٢
مالاوي	٤ ٣٦٠	٥ ٥٧٧	٩ ٥٤٠
موريشس	٨٢٤	٩٦٩	١ ٥٢٧
موزامبيق	٨ ٢٣٤	١٠ ٣٧٥	١٧ ٦٤٩
ريتيون	٤٤٧	٥٤٨	٧٣٢
روانده	٣ ٦٧٩	٤ ٨٦٥	٨ ٧٠٧
سيشل	٥٢	٦٦	١٠٢
الصومال	٢ ٧٨٩	٣ ٦٢٥	٦ ٥٤٤
زيمبابوي	٥ ٣٠٨	٧ ٤٩٥	١٥ ١٤٧
أوغندا	٩ ٨٠٦	١٣ ٢٢٢	٢٤ ١٦٠
تنزانيا	١٣ ٢٣٧	١٨ ٠٥٢	٣٤ ٠٤٥

اسم الدولة	عدد السكان عام ١٩٧٠	عدد السكان عام ١٩٨٠	عدد السكان تقديراً عام ٢٠٠٠
زامبيا	٤ ٢٩٥	٥ ٨٧٨	١١ ٥٦٥
بوتوسوانا	٦١٧	٧٩٥	١ ٤٢٩
ليسوتو	١٠٣٤	١ ٢٨٤	٢ ٠٧٧
سوازيلند	٤٠٩	٥٤٣	٩٤١

(المصدر : منظمة الامم المتحدة ـ دراسة ديمغرافية رقم ٦٠)



ثانياً ـ التربيــــة والتعليـــــم

ورثت معظم البلدان الافريقية نظاماً تربوياً محدوداً لا ينسجم مع حاجاتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ولا يخدم متطلبات التنمية والتقدم الاجتماعي ، ومع ذلك فإنه يمكن القول ان ثمة تقدم ملحوظ قد تم تحقيقه في مجال التعليم الكلاسيكي ، اذ وصل عدد طلاب المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية والجامعية عام ١٩٧٩ الى ٦٤,٥ مليون طالب وطالبة في حين كان عدد الطلاب في افريقيا عام ١٩٥٨ خلال نفس المراحل ١٤,٧ مليوناً فقط .

وهذا الازدياد الملحوظ تم بصورة خاصة في مرحلة الدراسة الابتدائية الا ان نسبة الازدياد تختلف بين بلد وآخر ففي عشرين بلداً افريقياً من بينها الكاميرون والرأس الأخضر ، والكونغو الشعبية والغابون ، وغينيا الاستوائية ، والجماهيرية الليبية وكينيا ، وليسوتو ، ارتفعت نسبة الطلاب الى ٨٠٪ فأكثر ، بينما بقيت نسبة الازدياد في بلـدان كاثيوبيا وفولتا العليا ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر والصومال ، بحدود ٢٥ بالمائة فقط .

تحتل إفريقيا الشمالية المرتبة الاولى في مجال التعليم ، فمن ٣,٣ مليون الى أكثر من ٨,٥ مليون طالب حالياً تليها افريقيا الغربية ١,٦ مليون ، فأفريقيا الشرقية ١,٤ مليون .

اما مرحلة التعليم العالي فإن افريقيا الشمالية تحتل المقام الاول ايضاً، وما يزال عدد الطلاب في استمرار حتى انه ليتجاوز حالياً مليون طالب ، يلي ذلك افريقيا الغربية ١٢٤ الف طالب جامعي ، فافريقيا الشرقية حوالي مائة الف ، فافريقيا الوسطى حوالي ٧٥ الف طالب جامعي .

ان المعلومات المتوفرة تشير الى ان افريقيا الشرقية تشجع الدراسة وتقدم من الوسائل لطلاب المرحلة الابتدائية أكثر من أي منطقة جغرافية أخرى ، وبالأخص كينيا ومدغشقر وأوغندة وتنزانيا ، وزامبيا ، ولكن المتخرجين في هذه المرحلة

لا يتسنى لهم الحظ لمتابعة الدراسة بصورة كلاسيكية وتعاني نفس المشكلة بلدان في افريقيا الغربية هي ساحل العاج ، وغانا ونيجيريا .

أما بلدان افريقيا الشمالية فقد خصصت قسما هاما من استثماراتها في مجال التعليم الجامعي .

١٩٥٨ - ١٩٧٩ ارتفع سقف محو الأمية من ١٨٪ الى ٣٠٪ الا انه ما يزال أمام البلدان الافريقية شوط طويل جدا لخفض نسبة الأمية بين الراشدين .

ارتفعت أيضاً نسبة التعليم بين الاناث بشكل نسبي وبسرعة تفوق سرعة النسب الاجمالية ، وهذه الظاهرة تفسر نوعا من التقدم الاجتماعي ، والانخفاض الجوهري للهوة الموجودة بين الذكور والاناث .

▲ ▲ ▲

ثالثاً ـ الصحّة

سجلت الفترة التي تلت الاستقلال بعض التقدم في مجال الوقاية العامة ومحاربة الاوبئة والأمراض وخفض نسبة الوفيات الا ان الوضع الصحي بقي خطيرا ومتدهورا بسبب نقص عدد الأطباء والممرضات والمساعدين الصحيين ونقص الأدوية وعدم كفاية الموارد المخصصة لقطاع الصحة لبناء المشافي الصحية وتأمين الوقاية الكافية والاساسية بل ان الحصة المخصصة لهذا القطاع من خزينة كل دولة تعتبر متواضعة للغاية بالقياس لتلك الاعتمادات المخصصة للدفاع والأمن والادارة العامة .

يمكن ملاحظة التقدم الصحي من خلال مقارنة عدد الأطباء في افريقيا بصورة عامة ما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٧٩ ففي العام الأول كان ثمة طبيب واحد لكل ١٢٧ الف افريقي ، بينما في عام ١٩٧٩ اصبح لكل ٦٤٠٠ شخص طبيب كما اصبح هناك سرير واحد لكل ٦٢٥ بينما كان لكل ٧٢٥ شخصا سرير في المستشفى .

تأتي افريقيا الشمالية في المقام الأول من حيث الوعي الصحي والرعاية الطبية اذ ان الأرقام المسجلة عام ١٩٧٩ تدل انه لكل ٢٤٩٥ شخصا طبيب في حين كان لكل ٥٠٢٩ شخصا في افريقيا الشمالية واحد عام ١٩٥٨ ، في افريقيا الغربية أصبح لكل ١٣٧٥٥ طبيب بينما كان الرقم السابق ٤٠٣٦٩ وفي افريقيا الشرقية لكل ١٥٠٢٠ شخصا طبيب بينما كان الرقم السابق ١٩٨٤٠ ، وهكذا يبدو ان الوضع الصحي مرض الى حد ما في افريقيا الشمالية فقط اذ كان منذ عام ١٩٥٨ على نحو افضل كما تطور أيضا بصورة افضل اذا ما اخذنا بعين الاعتبار نسبة التطور بين عامي القياس اللذين استخدمناهما ١٩٥٨ و ١٩٧٩ .

حققت بعض البلدان الافريقية تقدما ملحوظا في الحالة الصحية ففي ليبيا بصورة خاصة ازداد عدد الاطباء عشرة اضعاف عما كان عليه الحال سابقاً فهناك طبيب لكل ٦١٧ شخصاً حسب احصاء عام ١٩٧٩ بينما تضاعف عدد الأطباء في مصر لكل ١٢٧٨ شخصاً طبيب .

تتوضع المشكلة الرئيسية للوضع الصحي في الريف الافريقي نظرا لفقدان الخدمات الصحية ، واذا وجدت في بعض المراكز الريفية فانها تكون اقرب الى الاستشارة والاسعاف العاجل ، مما يتطلب نقل المريض الى العاصمة او اقرب مدينة كبرى .

يتراوح متوسط عمر الانسان في افريقيا وفقا لارقام البنك الدولي عام ١٩٧٧ ما بين ٥٧ عاما (تونس) و ٣٩ عاما (اثيوبيا) وبين هذين الرقمين يتدرج متوسط العمر الافريقي اذ تلي تونس الجزائر (٥٦ عاما) فليبيا والمغرب ٥٥ عاما فمصر ٥٤ فكينيا واوغندا فزيمباوي ٥٢ وفيما يلي جدول يبين متوسط عمر الأنسان في كل بلد .

اسم الدولة	متوسط العمر أرقام عام ٩٧٧	اسم الدولة	متوسط العمر أرقام عام ٩٧٧
الجزائر	٥٦	نيجيريا	٤٨
انغولا	٤١	اوغنده	٥٣
بنين	٤٦	رواندا	٤٦
بوروندي	٤٥	السنغال	٤٢
الكاميرون	٤٦	سيراليون	٤٦
افريقيا الوسطى	٤٦	الصومال	٤٣
الكونغو	٤٦	السودان	٤٦
ساحل العاج	٤٦	تنزانيا	٥١
مصر	٥٤	تشاد	٤٣
اثيوبيا	٣٩	توغو	٤٦
غانا	٤٨	تونس	٥٧
غينيا	٤٤	زامبيا	٤٨
فولتا العليا	٤٢	زائير	٤٦
كينيا	٥٣	زيمبابوي	٥٢
ليسوتو	٥٠	ليبيريا	٤٨
كينيا	٥٥	مدغشقر	٤٦
مالاوي	٤٦	مالي	٤٢
المغرب	٥٥	موريتانيا	٤٢
موزا مبيق	٤٦	النيجر	٤٢

رابعاً ـ العمل

لا توجد في معظم البلدان الافريقية سياسة خاصة بالعمل والنسبة المرتفعة للسكان القادرين على العمل (١,٦٪ سنويا مقابل ١,٤٪ في العالم) خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ قد زادت من خطورة مشكلة العمل خلال العقدين الاخيرين ، ويشتغل أكثر من ٧٠٪ من السكان القادرين على العمل في الزراعة ، فالانتاجية العالية نوعاً ما والمستوى المنخفض للدخول في هذا القطاع قد أثارا زيادة هامة للهجرة من الريف . وقد وصلت نسبة البطالة حوالي ١٠٪ وسوء الاستخدام ٣٥٪ وبالاجمال ٤٥٪ من السكان القادرين على العمل في افريقيا يعيشون في البطالة وسوء الاستخدام .

ونسبة نمو التعمير بلغت ٦٪ وهي نسبة مرتفعة جدا ، ولذا فان البطالة مرهبة في المدن ، اذ ان ما لا يقل عن ٢٥٪ من السكان القادرين على العمل في المدن يعيشون في البطالة في حين يعتبر سوء الاستخدام أمرا منتشرا في القطاع الزراعي .

والنسبة السنوية لنمو الصناعة التحويلية تفوق قدرة الاستخدام في هذا المجال ، ولهذا فان امكانيات توفير العمل في هذا القطاع ليست متوفرة لاستيعاب الزيادة الهائلة لحجم السكان القادرين على العمل بسبب قلة الجزء الذي تمثله مساهمتها في اجمالي الناتج الداخلي رغم الارتفاع النسبي لنسب النمو .

ومن جهة اخرى فالتكنولوجيا تتطلب رؤوس أموال كثيرة وتخلق عددا قليلا من فرص العمل فهي اذن لا تتكيف مع أوضاع هياكل الاقتصادات الافريقية ، ونتيجة التوزيع والاستخدام السيئين للثروات الوطنية وقلة الاستثمار في الزراعة لم يكن بالامكان استغلال كل الطاقات وهو ما كان من شأنه ان يستوعب البطالة .

إن مشكلة البطالة ، لا يمكن حلها بدون تحويل جوهري للاقتصادات في جملتها وبدون تغيير توجيهها وتوزيع الثروات الوطنية .

▲ ▲ ▲

خامســــاً : الأديــان والمعتقــدات الطبيعيــة

مقدمـــــــة :

كنا قد اشرنا خلال حديثنا في القسم الاول من هذا الكتاب الى روح الاخوة والتسامح الديني كظاهرة عريقة ومتميزة للمجتمعات الافريقية ، وهذا ما يسمح بتواجد جميع الاديان والمعتقدات الطبيعية في البلد الواحد والقرية والواحدة والعائلة الواحدة احياناً .

ان الدينين الرئيسيين في افـريقيا هما المسيحية والاسـلام ، وهنالك بعض اليهود المتواجدين في جمهورية جنوب افريقيا بصورة خاصة ، واذا كنا لا نود ان نعتبر الوثنية ديناً مستقلاً قائماً بذاته ، خلافاً لما تذهب اليه الكتب والمؤلفات عن افريقيا باللغات الاجنبية ، فإن ذلك لا يقلل من اهمية حضور الوثنية ، او ما نود ان نسميه بالمعتقدات الطبيعية والتقليدية في افريقيا ، في القارة الافريقية ، بل انه ليمكن التأكيد على ان عدد اصحاب هذه المعتقـدات هم أكثر عدداً من معتنقي الديانات الثلاث الاسلام والمسيحية واليهودية .

ان ما يسترعي الانتباه هو ان المسيحية قد انتقلـت الى افـريقيا قبـل النفـوذ الاستعماري الاوروبي ، الا انها شهدت موجة من التوسع والامتداد مع المستعمر وبعده عن طريق حملات التبشير التي كان يقودها المستعمرون الاوروبيون .

في حين ان الاسلام قد انتقل الى افريقيا عن طريق التجارة والحكام واصحاب النفوذ في بداية الامر ، الا انه ما لبث ان انتشر بين صفوف الجماهير الشعبية في الفترة اللاحقة ولعب دوراً اساسياً وهاماً في محاربة الاستعمار ومقاومة الحملات الاجنبية واذكاء الـروح الـوطنية بـين صفـوف المواطنـين في البلـدان التـي تدين بالاسلام ، وما يزال الاسلام يشهد بعض الانتشار والتوسع على حساب الوثنية ، في حين ان المسيحية تشهد بعض الانحسار ولو الى حد بسيط جداً ، بعد خروج الاستعمار الاوروبي من بلدان القارة الافريقية ، ومرد ذلك ان المسيحية في بعض الدول الافريقية هي نتيجة لنشاطات كنائس اوروبية او امريكية .

قد يكون من المناسب بهذا الصدد الاشارة الى ان الكنيسة الشرقية قد لعبت دوراً على نقيض ما هو عليه الحال في افريقيا السوداء قبل الاستقلال اذ كان للمسيحية في البلدان العربية دور ايجابي واساسي في بعث التراث القومي واحياء الروح العربية والنضال من اجل الاستقلال الوطني ، وفي سبيل قضية العرب المركزية القضية الفلسطينية بل انه لم يكن يرد في الحسبان خلال فترات النضال الوطني والاجتماعي التمييز بين سباق المواطنين نحو التضحية من أجل الواجب على اساس الانتماءات الدينية والمذهبية .

على اية حال فإنه لا يوجد في افريقيا السوداء بلد يعتنق جميع سكانه ديناً واحداً في حين تشكل إحدى الديانتين الاسلام أو المسيحية النسبة الساحقة لبعض البلدان الافريقية ، وبهذا الصدد يمكن القول ان الاسلام يشكل الاكثرية في معظم بلدان افريقيا الغربية ونيجيريا ، وان المسيحية تشكل الاكثرية في بلدان افريقيا الجنوبية والوسطى وباستثناء بلدان افريقيا الشمالية وجزر القمر ، تتواجد اقليات دينية مسلمة اومسيحية ذات اهمية في البلدان الافريقية في حين تبقى الوثنية متواجدة بنسبة كبيرة في جميع بلدان افريقيا السوداء .

ووفقاً لاحصائيات صحيفة «L'effort Cameronais» الصادرة في كانون الاول ديسمبر ١٩٦٩ فإن عدد الوثنيين خلال العام المذكور هو ١٥٨ مليون وعدد المسلمين ٨٧ مليون وعدد الكاثوليك ٣٣ مليون .

كان البرتغاليون اول من اسمى الاديان الافريقية التقليدية فقالوا انها «عبادة اشياء الطبيعة» على اعتبار انها تمثل بالنسبة لهم الاجداد والالهة ، ثم ادخل البعض تسميات جديدة كـ «الوثنية» و «الطوطمية» و «الشرك» و «الحيوية» وغير ذلك من الاسماء واذا كان من الصعب تصنيف جميع المعتقدات الافريقية تحت مبدأ واحد ، فإنه يمكن تصنيفها بصيغة عامة تحت مظلة «الوثنية» مما سوف نتحدث عنه بالاضافة الى بعض المعتقدات الطبيعية الافريقية الاخرى .

الوثنيـــــة :

تعرفها بعض المراجع الاكاديمية بأنها «الاعتقاد الذي يذهب الى ان الطبيعة محكومة بالارواح المتناظرة مع الارادة البشرية» ويرى Maurice Ahamhamzo Glélé

ان الدين الافريقي يتميز من جهة بالايمان بوجود كائن متفوق ماثل في طبيعة اخرى ، ولكنه منيع وهو الاول والوحيد الذي خلق ويحكم العالم ، ومن جهة اخرى يتميز الدين الافريقي بأن هذا الكائن المتفوق ذو صلات سرمدية ودائمة كنوع من المد المتصاعد بين العالم غير المرئي وعالم الانسان ، ثم ان هذا الكائن المتفوق يأخذ اسماء عديدة فهو يسمي ما وولدي إدجافون ونيامين لدى باوولي والاشانتي ويسمى ماساوامبالي لدى البامبارا ، ونيامبي لدى الدوالا وهكذا .

وهذا الكائن المتفوق هو من السمو بحيث ان ارباب الطقوس لا يستطيعون الوصول اليه ، وهم لا يبتهلون اليه مباشرة بسبب شدة الاحترام له ، ان «ماسادا مبالي» هو قوة خفية عن كل القوى المخلوقة ما عداه ، منيحة على البشر ، مسببة وقاطرة للوجود ، وتساعد الاله الارواح او الالهة الثانوية التي لا ترى ايضاً والممنوحة قدرات لا يملكها الانسان بحيث يمكنها ان تساعد بني البشر او على العكس تلحق بهم الاذية والضرر ، وفي جميع الحالات فإن الاجداد يشكلون الوساطة بين الانسان والله .

وبنفس الوقت فإن الله حاضر في كل شخص وشيء ، وانطلاقاً من ذلك يتوجب على الانسان ان يتصرف بالعدل والاخلاق في حياته وفي علاقاته الاجتماعية .

ووفقاً لاعتقادات افريقية فإن الانسان يشبه الالهة وهو قريب اليها ، ويشارك في الالوهية ويتحول بعد الموت الى روح تحل في جسد آخر وهكذا ، كما يمكن ان تشفع للاحياء ، والموت هو عبارة عن ممر من العالم المرئي الى العالم السماوي غير المرئي ، عالم الاله والالهة ، مملكة الموتى امام اعين الادمي ، الموتى الذين يعيشون حياة ابدية .

كذلك تتميز المعتقدات الافريقية بصورة خاصة بالطقوس والاحتفالات التي تقام احياء لذكرى الاجداد والالهة المختلفة التي هي اقرب للانسان من الاله المتفوق (اله الالهة) الذي لا يهتم بما يحدث على الأرض .

ولكن على الرغم من ان هذه الاديان تضم عناصر مشتركة ، الا ان الوضع الجغرافي واسلوب الحياة ، وحركة التطور الاجتماعي تحتل مكاناً اساسياً في تحديد الاله وصفاته وقدراته لدى الشعوب التي تعيش على الصيد وقطف ثمار الطبيعة كما

هي الحال لدى شعب (بوشيان) فان الحيوان المسمى «الترايفو» يحمي من الجن . ولدى الشعوب التي تعتمد على الماشية فإن الاعتقاد يذهب الى تقديس اله السماء والاموات هم عبارة عن جثث حية متشابهة أحياناً مع الهة الارض وعالم ماتحت الارض .

وفي غابات افريقيا الوسطى فإن السحر يلعب دوراً هاماً وكذلك ممارسة الطقوس والالهة المتفرقة قد تكون ذكوراً او اناثاً ، اما في المناطق الجافة كما لدى شعوب دوغون وبامبارا فإن اله النهر والمياه يلعب دوراً ذا اهمية خاصة فالمانـدي (اسم اتنية) تقدم للنهر قرابين اذ يبدأ بالفيضان كي يسقي كل الاراضي الطيبة المزراعة وفي المناطق الجافة يوجد اسياد المطر «وتدخلها ضروري لهطول الغيث» .
تميز بامبارا بين اربعة عناصر هي الأرض والنار والهواء والماء ، وعند (دوغون) فإن النار والماء متممان لبعضهما وليسا في تناقض ، فالنار تمتص الماء الموجود في السحاب الذي يهطل ثانية بحيث يشكل ذلك حركة الحياة .

على اية حال فإن الحديث عن الوثنية والالهة الافريقية يتسع لمئات الصفحات وربما يصبح اي تصور قد يخاله المرء في عالم الاساطير كنوع من الديانات والطقوس الافريقية ويمكن الاشارة بهذا الصدد الى ان الديانات الافريقية السوداء والدين اليوناني القديم تشترك في عدة نقاط ، فعند الايجيين نجد كرموز دينية الشجرة ، والقرن ، والعمود والافعى ، والمخلوقات ذات النصفين الادمي والحيواني ، وكذلك الامر لدى قدماء المصريين اذ كانوا يعبدون النيل .

نشير اخيراً الى ان الوثنية تتميز بأنه ليس لها مرجع «ديني» على مستوى الاقليم او الامة» أو «الدولة ، فكل عبادة طبيعية لها رئيسها الديني ، وعلى الرغم من ان ممارسة بعض الطقوس الوثنية يشكل كابحاً دون التطور الاقتصادي والاجتماعي ، فإن ذلك لم يعد يشكل اليوم مجابهة مع قرارات الدولة الحديثة .

وعلى الرغم من ان الوثنية تأتي في المرتبة الاولى في افريقيا السوداء فإنه لا يوجد حالياً رئيس دولة افريقي وثني ، كما ان المثقفين الافارقة لا يعلنون عن وثنيتهم ويجدون حرجاً في ذلك .

النظام الاجتماعي :

تتألف الجماعة وفقاً للمفهوم الاجتماعي الافريقي التقليدي من الاحياء والاموات الذين يتبادلون فيما بينهم وبصورة دائمة الخدمات والقوى ، فالاموات هم الرؤساء الحقيقيون ، حراس الاعراف ، اليقظون ، على سلوك النسل ، وهم الذين يكافؤ ون ويعاقبون وفقاً لمدى الالتزام بالطقوس ، ويراقبون عن كثب مدى الاخلاص للتقاليد ، واحترام القدماء والموتى والقيام بالاحتفالات ويحرصون على النظام الاجتماعي والاخلاقي تدخل المحظورات في اطار تنظيم العام وعلى الجميع مراعاة ما جرى عليه السلف حتى بالنسبة للناحية المعيشية ، فعلى سبيل المثال فإن الرجال في الكاميرون الغربية لا يأكلون لحم الخنزير او السلحفاة او النمر ، وعلى النساء ايضاً ان تمسك عن لحم الكبش او التيس او القرد او لحم افعى البوا ، فإذا ما تم تناول احد المحظورات نزل غضب الاجداد بمن تناولها بصورة كوارث مختلفة كالمرض ، او الفلةالسيئة، او عقم النساء او الماشية ، ولا بد لوقف امثال هذه البلاوي او غضب الاجداد بالتالي ، من تقديم عطايا او قرابين سواء عن طريق الاستغفار الشخصي كالصوم او اهانة النفس ، او تنفيذ العقوبات التي قد يفرضها رب العائلة ولو كان هنالك طرد الشخص من المجتمع .

ينظم الاجداد ايضاً العلاقات بين اعضاء الجماعة ، والجميع يعرف هذه القواعد والتقيد بالاعراف هو القاعدة الاساسية وكل نزعة فردية مدانة اصلاً . ان الترابط ، والنظام الجيد ، والمشاركة في حياة الجماعة واحتفالاتها ، والتساوي المطلوب الى حد ما في الظروف المادية ، واحترام الفرد . . . . . كل هذه القيم امور مضمونة ، دونما صعوبة بواسطة القوى العليا الحذرة دوما ، وهكذا فإن الحكمة تفسر خضوع المرء للنظام ان عزلة الفرد امر غير معقول ذلك ان قوته الحية هي في علاقته الدائمة مع اجداده ومع اعضاء الجماعة والمصيبة الكبرى تحل اذ ينقطع الفرد عن سواه ، او تتقلص صلته عن طريق الاتصال بوجود ضعيف دون حماية ، او استناداً الى العدم .

وطبقاً للمفاهيم الافريقية التقليدية يأتي في اعلى درجات سلم القيادة والاحترام الاجداد القدامى الذين اوجدوا الشعوب ، ثم يليهم اجداد العائلة ،

فالمعمرون ، ثم تتابع درجات السلم على النحو التالي : الاب او أقدم شخص في العائلة وهو الوسيط بين الاحياء والاموات ويمتلك قوى حيوية انسانية ومادية او يقوم بالطقوس تجاه الاجداد والطبيعة ويسقط المطر ، وينبت الزرع ويسبب حمل النساء ، ويحفظ الصحة والنظام ، يليه في المرتبة الاقدم سناً وهكذا ، وعلى سبيل المثال فإن الشاب البينيني (النسبة إلى دولة بنين) يركع على الأرض اذ يقابل جده، وكذلك الاطفال فإنهم يخضعون لمعيار العمر ، اما النساء فإن لها منزلة خاصة على حدة ، وغالباً ما تكون هامة سيما في المناطق التي ينتسب فيها الاطفال الى الخؤولة .

يحمي كل عائلة اقدم افرادها سناً مع الاجداد ولكن ثمة ايضاً اهمية لبعض الاشخاص الذين يتشاطرون المسؤولية حول الجماعة بكاملها وهؤلاء هم الرؤساء السياسيون الدينيون، الوسطاء الاكثر نفوذاً بين الموتى والطبيعة. ولدى الدوغون والموغون (اسما أتنيتين) فإن كاهن العائلة الاكثر نفوذاً يعين من قبل اقرانه القدامى أو بإشارة خارقة من الطبيعة كأن يحط عصفور صغير احمر فوق الشخص المعني . يبتعد الكاهن الجديد عن الاحياء باعتباره اصبح نصف اله ، ويدير الحياة الدينية والاجتماعية للجماعة ، وفي جميع الحالات فإن امره مطاع دون تردد لان نظام العالم بين يديه .

أما الملك في التنظيمات السياسية الأكثر تقدما فانه يمارس نفس سلطات الاخصاب لدى الطبيعة ، والصلة مع القوى الخفية ، ويتم اختياره من قبل الأصول والاجداد وإلا انحبس المطر واعرضت الأرض عن العطاء ، وعلى الجماعة ان تتوجه في هذه الحالة على عجل لاسقاط مليكها ، وفي جميع الأحوال فان لتنصيب الملك طقوسا خاصة لدى كل اتنيه .

تتميز الميتولوجيا لدى اتنية الدوغون بغنى وسعة خيال شديدين ، وتحتل مقاما كبيرا في معتقداتهم، فالاجداد المؤلهون يقسمون ثلاثة فئات: الجد الأول وقد مات بشكل افعى ويمثل بقناع كبير يستبدل كل ستين عاما باحتفال كبير يحضره الجميع وهو عبارة عن افعى طويلة من الخشب تنتهي برأس ضيقة . ومن أجل حلول الروح في الخشب الجديد لا بد من تقديم كلب وديك قربانا لذلك ، وبنفس الوقت يتم تجديد المجتمع باعطائه قوى منتجة عن طريق شرب البيرة . الفئة الثانية وهم البينووهم الاجداد الأكثر بعداً وقد أصبحوا جنا وصلاتهم ما تزال قائمة ويميزها

الأحجار الخاصة التي تسقط من السماء ، الا انهم يحلون في بعض الأحياء الـذي هم بمثابة رسلهم، الفئة الثالثة وتسمىٰ ليبي وهو الجد الاكثر قدمـا والـذي مات بصورة انسان وما يزال يعيش في الأرض بصورة أفعىٰ .

ان الاجداد هم كالقوىٰ الطبيعية والتمييز بين قوىٰ ما فوق الطبيعة والطبيعة ذاتها غير موجود في مفهوم الافارقة ، ان هناك نظاما وحيدا للاشياء .

التنجيم والسحر :

إذا كان الدين يخدم الجماعة فان السحر يخدم الأفـراد كما يرىٰ الافارقـة اذ يضيف الىٰ قدرات الفرد قوىٰ اخرىٰ غير تلك التي تصنعها الالهة والاجداد وهناك «السحر الأبيض» ومهمته حسـن الطالـع ، و«السحـر الأسـود» أي سوء الطالـع ويستخدم كلاهما طرائق عديدة . فللسحر الأبيض اخصائيون يحملون اسماء مختلفة ويعتبرون منجمين شافين ، ودورهم هو استحضار جواب من عالم الغيب حـول سؤ ال يطرحه الزبون كأن يسأل مثلا عن مدىٰ نجـاح مشروع او نوعية مرض ، ويحصل المنجم بواسطة طرائقه على الجواب فيترجمه ويعطي الجواب ، ثم يشير الىٰ العلاج السحري أو الاجراءات الواجب اتباعها ، وبذلك فان المنجم لا يقف عند حدود العلاج وانما يتناول الاجابة عن كافة مشاكل الواقع ، ولديه من الطلاسـم والتعاويذ ما يكفي للشفاء ، وطرد الجـن ، واسقـاط المطـر ، وجـذب المعشوقـة لعشيقها ، والانجاح في الامتحان ، وكل ما يتمناه الفرد .

تختلف طقوس التنجيم بين كل اتنية واخرىٰ ، فاحيانا تلعب الوراثة دورها اذ يرث الابن اباه ، وأحيانا تعطي الطبيعة اشارة خاصة لمن تختاره الالهة أو الغيب مترجمـا له ، أما ماذا يستخدم من أدوات وأشياء فذلك ضرب من العجب والفنون فعنـد الماند ينغ على سبيل المثال يحمل المنجم (سانفسورو) حقيبة من جلد الماعز تضـم جذورا وحبلا واناء ترابيا به ماء وتمثالين من الخشب احدها رجل والأخـر امـرة ، وحدا سكينتين معقوفتين ، وأربعة أجراس اسطوانية الشـكل وطبقـا ومحفظـة من القواقع (كانت تستخدم سابقا كعملة نقدية) وقرني بقر مزخرفين ، وجلد كلب ، وكل هذه الاشياء يتم قذفها على الجلد بعد الابتهال والتضرع . ثمة أيضا على سبيل

المثال طريقة الحساب وهي موجودة في بلاد الفون واليوروبا وكذلك لدى بعض المسلمين في افريقيا الغربية .

اهم انواع السحر لدى الافارقة ما يتعلق باسقاط المطر أثناء الجفاف والقحط وهو متطلب ديني من الاجداد والآلهة ، اذ يمكن ان تلزم ارادتهم بفعل اسقاط المطر بطرائق مختلفة ، فلدى (اللوندا) على سبيل المثال تُسقى المجرفة قبل العمل بها أو ترش الأرض بتربةغضارية حمراءأو بيضاءأو يصنع تمثال لرجل وامرأة، أما لدى السوازي فان الملك هو الذي يقوم باسقاط المطر عن طريق «حجرة المطر» التي يخبئها بعناية فائقة ، مضافا الى ذلك الماء الذي يقوم بنقله فتاتان عذراوان بخلق مستقيم وبعض القطع العظمية من لحم شاة ، وما تزال هذه الطريقة مستخدمة من قبل بعض الرؤساء الذين اعتنقوا المسيحية .

أما الاعتقاد «بضربة العين» فهو سائد أيضاً في المجتمعات الافريقية وتعتبر أي ضربة العين ، في عدد من البلدان أحد أسباب المرض والموت ، واذا كان من الواجب الاعتراف بذلك فانه يمكن دفع الأذى في صلات كهذه بالعودة الى الالهة .

على ان الذي يصيب بضربة العين قد لا يكون واعيا على حالته فالطفل المشوه والمريض والتوأم يمكن ان يكونوا اشرارا، ولكن في أغلب الأحوال فان«الساحر»«أو ذلك» يضرب بالعين يؤذي الآخرين عن دراية وعلم بطرق تختلف هي الاخرى من بلد لآخر . فالاشانتي يعتقد ان دور السحرة وتأثيرهم محصور في قبيلتهم ، والعمة أو الخالة هي المتهمة غالبا بممارسة هذا الدور ، يمتص الساحر (ذكر أو انثى) بصورة سحرية دم ضحيته أو يمارس تعذيبه بأشكال مختلفة ويمكن حاليا وقف فعل الساحرة باجبارها على الاعتراف ثم تظهر من روحها الخبيثة التي كانت تلحق الشر والاذية بالآخرين وتعود الى حياتها العائلية وهذا الاعتقاد موجود لدى شعوب خليج غينيا .

يرى مامادو ضيا في كتابة «الاسلام والحضارات الزنجية ـ الافريقية» ان العالم الافريقي التقليدي هو عالم منظم بتفكيره ذي الطابع المنطقي ، والمتمثل برؤيته الكلية وانه اذا لم يكن له شرف الوحي التوحيدي ، او مجرد ارض غامضة يعيش فيها الانسان الوجود الدائم للاله ، فان له أي العالم الافريقي ، نظرياته في نشوء الكون وفلسفاته التي بدا الانسان حديثا بالتعرف عليها .

ان السوسيولوجيا المعاصرة ترحب بالوثنية بين الأنظمة الدينية التي تتم

دراستها وان «الشرك» الافريقي يبدو أكثر فاكثر وحدانية متعددة ، وكطريق للوصول الىٰ معرفة ما وراء النفس مما يتعذر التعرف عليه كلية .

وفي الواقع فان الاعتقاد التقليدي السائد في جميع انحاء افريقيا ينصرف الى الايمان باله واحد متفوق ، سيد الأرض والسماء ، خالق الانسان والحيوان والطبيعة فالروح عند الباولي (Baoulés) روح الادغال او روح الغابة ، ليسا سوى خلق وجود سام ، قوىٰ قادر يسمونه نيمين(Niemen) وهذا الاله المتفوق خالق الوجود هو نفسه خالق الآلهة فوق الطبيعة أي اوسو aye - usu محركة الطبيعة الواسعة مع الانسان ، ولدى البوربا والفون فان هذه الالهه ليست سوىٰ انعكاس لصفات الاله السرمدي مالك السماء والأرض الغضوب الجبروت ، الذي لا يستطيع المرء التعرف عليه او رؤيته .

ولدى الديولا فان الالهة الثانوية «بيكين» تحتل مكانة كبيرة حيث يختص كل صنم بمعالجة مرض ما ، ولكن اله السماء سيد المطر يظل في المقدمة ، كطاقة ديناميكية حية ، نوع من الهواء يفسر الموت بانه ليس فناء وانما التحول الى حالة متقدمة .

ان الانتولوجيا الافريقية ومراحلها تتطلب دراسات جديدة .

يمكن في معرض الحديث عن الاديان التحدث عن الطواطم كما هو الحال لدىٰ الديولا ، اذ يحتل الانسان مقاما متميزا بالنسبة للاجداد : الحيوان أو النبات ، أو الروح التي تنقسم الى قسمين هما الروح الخفيفة والروح الثقيلة .

يمكن ايضا التحدث عن المحظورات وذلك كوسيلة لالزام الفرد والمجتمع وكنظام لحماية الطبيعة : محظورات تتعلق بالصيد البري ، واخرىٰ بالصيد البحري ، وقطع الأشجار ، وفي جميع هذه الحالات يبدو العامل الاقتصادي وراء الحظر وتصبح عبادة الصنمية اشبه بخدعة عامة أو كذبة حيوية إذا صح التعبير ، ودين البوربا كما يرىٰ بعض الدارسين حديثا ، هو طريق شخصي يتطلب الحياة ضمن الجماعة ، والتسامح والمساواة بين الجنسين اذ تستطيع المرأة ان تصل الى ممارسة الطقوس الاكثر تعقيدا .

ان المميزة المشتركة لجميع الاديان الافريقية هي ان الطقوس تمثل الشيء الاساسي فلا يكفي ان يقدم الانسان ضحية ، وانما عليه ان يعرف كيف يضحي ،

وان يجري وراء الرجل المؤهل (الكاهن) الذي يعرف لغة الالهة ، ويتصل بالوسيط الروحي ويقول ما يجب قوله .

انه على الرغم من اختلاف التنظيمات الدينية وتعدد الالهة وتمايز الطقوس والعبادات فان مقاييس مشتركة تجمع بين هذه الأمور كلها كتقديس الاجداد ، وتقديم القرابين واللجوء الى التنجيم ، بحيث يشكل التنوع والاشتراك مهمة البحث عن التوازن بين الانسان والطبيعة .

وهذا التناقض ليس تناقضا في التفسير ، ولكنه تناقض في التكامل والتبادل وحوار عن طريق الانتولوجيا ، انه يفسر وحدة الوجود ، ايا تكن روحية أو مادية ، وبصورة ابسط الثنوية (مذهب يقول بان الكون خاضع لمبدأين متعارضين هما الخير والشر التوفيقية : فالسماء والأرض لا تتعارض مع الكون ، وإنما تتناسق كي ينتظم الكون ، والحياة والموت لا يتعارضان مع الانسان وانما تتقارب لتؤكد استمرار وجوده عبر الانتقال من مرحلة لاخرىٰ والعلاقة بين الانسان والاله الذي يعبده ليست علاقة بين العبد والسيد ذلك ان الانسان يمد الصنم ، الاله بالقوة ، ويعطيه جزءا منه ، هو جوهر روحه مقابل حمايته الفعالة له .

إن مسيرة التفكير الافريقي هي بالنهاية انسانية اصيلة وعلىٰ ضوء ذلك يكن فهم نجاح الافريقي في حياته في الهجرة والرحيل من الغابات الى السهول ، وفي مناطق اقليمية ومناخية متباينة ، والالهة الافريقية حيث هي نفس الجو العائلي .

يمكن تقديم الاديان الافريقية على انها «وجود تم اختياره» وعلىٰ أن الوثنية هي كلية تسامحية ، وحدة رؤ يا للعالم .

ان الوثنية في الواقع ليست دينا للتامل الداخلي ، ولكنها دين للحياة كحركة ، كحيوية نحو الخارجي .

▲ ▲ ▲

خاتمة الكتاب

حاولنا من خلال هذا الكتاب ، أن نضع صورة معبرة ، ما أمكن ، عن إفريقيا من النواحي السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وبطبيعة الحال ، فإن تقديم التفاصيل الدقيقة عن إفريقيا اليوم ، يحتاج إلى كتب ومجلدات .

إن الواقع المأساويّ الذي تعيشه القارة الافريقية ، يتطلب من الباحثين في البلدان ، التي تسير في طريق النموّ ، مزيداً من الاهتمام ، والدراسة والمناقشة والحوار لأن هذا الواقع لا يخصّ إفريقيا وحدها ، وإنما ينعكس بشكل سلبي على بقية بلدان العالم . ثم إنه ما دامت هذه البلدان تعيش ، بشكل أو بآخر ، قليلاً أو كثيراً ، نفس الواقع المأساوي ، فإنه لمن الأهمية بمكان كبير أن تفيد من تجاربها فيما بينها ، وأن تحاول الخروج مما هي فيه من بؤس ووضع اقتصادي واجتماعي ، غير لائق .

لقد فتر دور الترابط الآسيوي ـ الإفريقي بعد السبعينات ، وبهتت ألوانه ، وضعفت حركته ، بعد أن كان عاملاً أساسياً في احداث التغيرات التي شهدتها القارة الإفريقية في الستينات .

كان لقاء باكو (عاصمة أذربيجان السوفييتية) عام ١٩٢٠ ، أول مؤتمر في التاريخ لشعوب الشرق حضره ممثلون عن عشرين شعباً من شعوب المستعمرات في آسيا وإفريقيا ، ويمكن اعتباره أنه قد شكّل اللبنة الأولى في جدار اللقاء الآسيوي - الإفريقي ، ونعتقد أن هذا الجدار قد أصبح حقيقة واقعة بقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ بين القطرين السوري والمصري ، بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر .

إنه لمن نافلة القول التأكيد على أن الأسس الثقافية ، والتاريخية ، والاقتصادية ، قد شكلت خلفية هذا اللقاء ، ولكننا يجب ألا نغفل قط ، أن ظروف النضال في الامتداد الآسيوي ـ الافريقي ، قد شكلت الإطار الدولي ، والمناخ الجيو ـ سياسي لقيام دولة الجمهورية العربية المتحدة من قطرين عربيين ،

أحدهما يشكل أحد مراكز الجذب الأساسية في القارة الآسيوية ، والآخر يشكل بدوره أحد مراكز الحركة الفاعلة في القارة الإفريقية أيام الزعيم عبد الناصر .

فإذا ما توفرت لدينا القناعة الكافية حول هذه النقطة ، استطعنا أن نتفهّم تعاظم حركة التحرر الوطني في القارة الإفريقية بشكل خاص ، وتقديم دولة ج . ع . م مساهمة طيبة في خلق الأجواء المناسبة لاستقلال ثمانية عشرة دولة افريقية ما بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ .

لقد كان من الممكن أن تنتقل حركة التحرر الوطني الآسيوية ـ الإفريقي إلى مرحلة جديدة ، نتيجة انعقاد مؤتمر باكو الثاني عام ١٩٧٠ ، أي بعد خمسة عاماً ، من انعقاد المؤتمر الأول ، إلا أن عوامل عديدة قد حاكت دون إذكاء روح القرارات والتوصيات التي توصل إليها مؤتمر باكو الثاني .

وفي تصوّرنا المبدئي أن بعض هذه العوامل يعود إلى أن كثيراً من التجارب السياسية التي اعتبرت لفترة ما ، أنظمة ثورية قد سقطت ، أو ظهرت في النتيجة مطمئنة لمصالح الغرب . لقد تحدثنا بشيء من التفصيل بهذا الصدد حول نيكروما ، سيا أدبياته الفكرية إذ كان يمارس السلطة ، واكتشافه بعد سقوطه خطل أفكاره وتصوراته حول موضوعة صراع الطبقات ، والاشتراكية وأسس الوحدة الإفريقية .

إنه لمن المؤسف حقاً ، أن بعض الأنظمة الأخرىٰ ، التي تعتبر أنظمة ثورية ، قد حرفت طريقها ، وسارت في اتجاه معاكس لذلك الذي بدأته أثناء الاستقلال .

عامل آخر من عوامل فتور جذوة النضال الآسيوي ـ الإفريقي بعد السبعينات ، هو غياب الزعيم عبد الناصر ، الشخصية الشعبية الفذّة ، التي كان صوتها يصل إلى أعماق القارة الإفريقية ، وأطرافها ، ممّا أفقد حركات التحرر الوطني سندها «الإفريقي» القادر على تقديم عون «الجوار» الذي تفتقر إليه في الحين المناسب ، ولكن دون أن يغيب عن البال أن هذا السند «الإفريقي» كان يستمد صلابة في الموقف ، وقدرة على اتخاذ القرار من الجماهير الآسيوية العربية ، ومن قوة الدعم المادي والمعنوي في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية وحركة التحرر الوطني .

إن هذا الوجه السلبي للصورة يجب الآ يغيّب الوجه الإيجابي للنضال الإفريقي ، الذي استطاع أن يبني أنظمة جديدة ، تقوم علىٰ أساس الاشتراكية العلمية ، وتسدّ بعضاً من الفراغ الذي نجم عن ضعف الترابط الآسيوي ـ الإفريقي ، مما سبق أن أشرنا إليه .

إن ضرورات تقوية الصلات الآسيوية ـ الإفريقية علىٰ جميع الصعد ، ما تزال قائمة ، لأن الظروف التي فرضت هذه الصلات ما تزال نفسها هي الأخرىٰ في إفريقيا فحصة الدخل الإجمالي على سبيل المثال في القارة الإفريقية هي ١٤٧ مليار دولار تمثل ٢,٧٪ من الإنتاج العالمي غير الصافي ، أما متوسط الدخل الفردي للشخص فهو ٣٦٥ دولاراً (يبلغ المتوسط في الولايات المتحدة الأمريكية ٦٦٢٥ دولاراً) ، ولكن الدخل القاري الإفريقي المذكور موزع بشكل غير عادل إذ أن قسماً كبيراً من هذا الإجمالي محصور في الدول الإفريقية المنتجة للنفط ، بالإضافة إلى أن حصة جمهورية جنوب إفريقيا من الدخل الإجمالي إياه هي ثلاثون مليار ، وهنالك ٣٩ دولة تساهم بمقدار ثلاث مليارات فقط ، وذلك طبقاً لإحصائيات اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في إفريقيا .

وإذا أردنا أن نكون أكثر صدقاً في طرح الأمور ، لتوجب علينا الأخذ بعين الاعتبار ، أن الأفارقة جنوب الصحراء غير قادرين وحدهم على الخروج مما هم فيه ، بمعنىٰ أنهم لا يستطيعون بمفردهم تجاوز حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تعيشه بلدانهم .

إن أزمة التنمية ، وعوامل عدم الاستقرار والتوازن ، تترسخ ، فما من شيء علىٰ الإطلاق يدل علىٰ أن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب مستعد لتقديم مساعدات حقيقية للبلدان الإفريقية ، تمكّنها من استثمار ثرواتها ، ووضع مواردها في خدمة مصالحها الاقتصادية الوطنية الإفريقية .

وليس هذا فحسب ، بل إن الرساميل والشركات المتعددة الجنسية ، تتحكم أكثر فأكثر بأسعار المواد الأولية والخام المستوردة من إفريقيا ، وكذلك بأسعار المواد والسلع المصدَّرة إليها . أما الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد انقلب إلى مناظرات فكرية ، دون أي محاولة لتفهم الوضع الاقتصادي الدولي غير العادل .

▲ ▲ ▲

أهم مراجع الكتاب باللغات الأجنبية

- ADOTEVI, (JB).
«L, Apartheid et la Société Internationale»
Nouvelles Editions Africaines, Dakar, Abidjan, Novembre 1978.
- Académie de Sciences de l' URSS.
«Problèmes du Développement contemporain de l' Afrique».
Afrique, Recherches des Savants soviétiques, Moscou 1980.
- BENABDALLAH Abdelkader.
«Israël et les peuples Noirs, l' Alliance raciste Israëlo- Sud- Africaine», «Relations Politiques Economiques. Militaires».
Les Editions Canada, Monde Arab, B.P 143 succursale C.D.N Montréal H 35255, québec, Canada, 1979.
- B.O. NWABUEZE.
«Constitutions in the Emergent States»
Hurst, London 1973.
- BENOIST Joseph- Roger de.
La Balkanisation de l' Afrique Occidantale Française».
Les Nouvelles Editions Africaines, Dakar, Abidjan, Lomé 1979.
- BELLONCLE Guy.
Quel développement rural pour l' Afrigue noire?».
Les Nouvelles Editions Africaines, Dakar, Abidjan, 1979.
- BIARNES P.
L' Afrique aux Africains».
Librairie A. Collin, Paris 1980.
- CHALIAND Gérard.
«L'enjeu Africain», Stratégies des Puissances- l' Histoire Immédiat».
Edition du Seuil, Paris 1980.
- CORNIVIN M.
«Histoire de l' Afrique Contemporaine, de la 2 éme Guerre Mondiale à nos jours».

Petite Bibliothèque, Payot 1978.
- DESCHAMPS Hubert.
«Les Institutions Africaines et Droit International Université de Dakar, 1971-1972.
- DESCHAMPS Hubert.
«Les Religions de l' Afrique Noire»
(Que Sais- je?), Presses Universitaires de France 1977
- DESCHAMPS Hubert.
«L' Afrique Noire Précoloniale» Puf, (Que Sais- je?), 1976.
- D.G LAVROFF.
«Les Systèmes Constitutionnels en Afrique Noire»
Les Etats Francophones, Bib. Institut d' Etudes Politiques de Bordeaux, Pédou, Paris 1976.
- DIA Mamadou.
«Islam Sociétés Africaines et Culture Industrielle»
Les Nouvelles Editions Africaines 1975.
- DIA Mamadou.
«Islam et Civilisations Négro- africaines».
Les Nouvelles Editions Africaines, 1980.
- DESCHAMPS Hubert.
«Les Institutions Politiques de l' Afrique Noire».
Presses Universitaires de France (Que Sais- je?) Paris 1976.
- FALL Ibrahima.
«Sous- développement et Démocratie Mulipartisme, l' Expérience Sénégalaise».
Les Nouvelles Editions Africaines, Dakar, 1977.
- GUISSE Youssouph, Mbargane.
«Philosophie, Culture et Devenir Social en Afrique Noire».
Les Nouvelles Editions Africaines, Dakar, 1979.
- HAMON L;
«Les Nouvelles Constitutions Africaines».
La Documentation Africaine, Paris, 1965.
- Hervé BOURGES.
«Les 50 Afriques». (2. vol.) Seuil, 1979.

- Claude WAUTHIER.
«Les 50 Afriques (2. vol.) Seuil. 1979.
- LOPATOV Vladimir.
«URSS- Afrique: Confiance, Compréhension, Mutuelle Coopération».
Editions de l' Agence de Presse Novosti, 1982.
- LAMARTINIERE Jacqueline.
«Le Noirisme, Essai sur la Négritude et son Utilisation dans le contexte haitien».
Une Publication du Mouvement Haitien de Libération (MHL) 1976.
- Jeune Afridue.
«Annuaire de l' Afrique et du Moyen- Orient». 1979- 1980.
- Maurice Ahanhanzo GLELE.
«Religion, Culture et Politique en Afrique Noire, Collection Politique comparée, Economica, présence Africaine Paris 1981.
- P.F GONIDEC.
«Les Systèmes Politiques Africains»
(2 ème édition) Bibliothèque Africaine et Malgache, Paris-. –.
- POPOV Youri.
«L»Ecolitique Marxiste et la réalité Africaine» (précis d'économie politique), Editions de l' Agence de presse Novosti, Moscou, 1973.
- POPOV Youri.
«Economie Politique et Problémes de l' Afrique»
(l' ABC de l'économie Politique et Problèmes de l' Afrique»
(l' ABC de l'économie politique), Editions de l' Agence de presse Novosti, Moscou, 1982.
- TENAILLE F.
«Les 56 Afrique en droit International».
Bibliothèque de droit International sous la Direction de Charles ROUSSEAU, Paris, librairie générale de droit de jurisprudence, R. PICHONS et R. DURAND- AUZIAS, 20 et 24, rue Soufflot, 1971.

▲ ▲ ▲

REVUES ET ET JOURNAUX

- Jeune Afrique
- Afrique-Asie
- Afrique Histoire (le magazine trimestriel de l'histoire Africaine).
- Le Monde
- Le Mois en Afrique, Paris
- l'Ouest Africain, Dakar
- Politique Africaine, Paris
- Horoya, Conakry
- Le Soleil, Dakar

▲ ▲ ▲

المحتويات

القسم الثاني

القسم الثالث

إفريقيا : إجتماعياً

صدر للمؤلف باللغة العربية :

١ ـ النقابيات : «موجز عن الحركة النقابية في العالم والوطن العربي والقطر السوري» ، دمشق ، ١٩٦٩

٢ ـ تطور النظم السياسية والدستورية في سورية (١٩٤٦ ـ ١٩٧٣) دار النهار ـ بيروت ، ١٩٧٩

٣ ـ إفريقيا والعرب ، دار الحقائق ، بيروت ، ١٩٨٠

٤ ـ سيرة الوحدة الإفريقية ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ١٩٨٢ (الطبعة الأولى ، الطبعة الثانية)

٥ ـ الأنظمة السياسية في البلدان العربية ، دمشق ١٩٨٥

قريباً للمؤلف :

ـ العلاقات الدّولية

ـ أفكار للمناقشة حول الوحدة والديمقراطية والاشتراكية